

الفصل الأول

التعريف بالبيئة الرقمية وخصائصها

الفصل الأول

التعريف بالبيئة الرقمية وخصائصها

يعيش العالم اليوم في عصر رقمي متطور؛ حيث تلعب التكنولوجيا الرقمية دورًا حيويًا في شتى جوانب الحياة، ومع تزايد حجم البيانات وتعقيداتها، أصبح استرجاع المعلومات أمرًا أساسيًا للوصول إلى المعرفة والتقدم في مختلف المجالات العلمية والتقنية، وتمثل البيئة الرقمية المساحة الافتراضية التي تتواجد فيها المعلومات والمحتوى الرقمي، وتتميز هذه البيئة بتنوع واسع في المصادر والأشكال والتقنيات، ومن خلال فهم مفهوم البيئة الرقمية وخصائصها، يمكننا الاستفادة القصوى من المعلومات المتاحة بها.

وفي ظل هذا التحول الرقمي السريع، أصبحت الحاجة ملحة لفهم البيئة الرقمية بمفهومها الدقيق والتعرف على أبرز خصائصها التي تميزها عن البيئة التقليدية، فهذه البيئة ليست مجرد فضاء إلكتروني لتبادل البيانات، بل تمثل منظومة تفاعلية معقدة تعتمد على أدوات وتقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وشبكات الاتصال المتقدمة، من خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على تعريف البيئة الرقمية وبيان خصائصها الجوهرية التي تشكل أساس استخدامها في مختلف المجالات؛ بهدف الإلمام بأبعادها المتنوعة وفهم تأثيرها المتزايد في تشكيل واقعنا المعاصر، وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** البيئة الرقمية ومكوناتها
- **المبحث الثاني:** إشكاليات حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

المبحث الأول

البيئة الرقمية ومكوناتها

في ظل الثورة التكنولوجية الحالية، أصبحت البيئة الرقمية الإطار العام الذي تُمارس فيه معظم الأنشطة الإنسانية، سواء في المجالات العلمية أو الاقتصادية أو الثقافية، كما أدى الاعتماد المتزايد على تقنيات المعلومات والاتصالات إلى ظهور فضاء رقمي واسع، يشكل البنية التحتية للعالم الحديث؛ حيث تُنتج المعلومات وتُخزن وتداول بشكل لحظي وعابر للحدود، كما لم تعد البيئة الرقمية مقتصرة على المؤسسات المتخصصة، بل أصبحت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، ومرتكزاً حيوياً لتطور مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة البيئة الرقمية كظاهرة متعددة الأبعاد، تجمع بين الجوانب التقنية والوظيفية والمعرفية، وتشكل أرضية خصبة لفهم التحولات التي يشهدها العصر الحديث، فمع الانتشار الواسع للمجال الرقمي، أصبح من الضروري التعمق في مفهوم البيئة الرقمية وتحديد خصائصها الجوهرية التي تميزها عن الأطر التقليدية، وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** مفهوم البيئة الرقمية وأبرز خصائصها
- **المطلب الثاني:** أثر البيئة الرقمية على تطور الملكية الفكرية

المطلب الأول

مفهوم البيئة الرقمية وأبرز خصائصها

أصبح مفهوم البيئة الرقمية مركزياً في عصرنا الحالي؛ لما تمثله من إطار شامل للتفاعلات التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية والتقنيات الحديثة، فتعبر هذه البيئة عن الفضاء الذي تُنجز فيه الأنشطة الفكرية والمعلوماتية بشكل إلكتروني، سواء من خلال الإنترنت أو عبر الشبكات والأنظمة الرقمية المتنوعة، وقد أدى اتساع نطاق استخدام هذه البيئة إلى ظهور أنماط جديدة من التواصل والعمل والإنتاج المعرفي؛ مما يستدعي الاهتمام بتحديد ملامحها وتعريفها بدقة لفهم خصائصها وتأثيراتها المتزايدة في مختلف جوانب الحياة.

وفي هذا السياق، تعتبر البيئة الرقمية منظومة متكاملة تشمل البنية التحتية التكنولوجية والمحتوى الرقمي ووسائل الاتصال التفاعلي؛ مما يتيح للمستخدمين إنتاج وتخزين وتبادل المعلومات والمعارف بشكل فوري وعبر حدود الزمان والمكان، ولا تقتصر أهمية هذه البيئة على الجانب التقني فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ حيث ساهمت في إعادة تشكيل أنماط السلوك والتفكير وأساليب العمل، كما فرضت تحديات قانونية وتنظيمية تتطلب مراجعة الأطر التقليدية التي لم تعد قادرة على مواكبة هذا التحول الرقمي الشامل.

أولاً: تعريف البيئة الرقمية

عرف جانب من الفقه البيئة الرقمية على أنها "بيئة يكون اتصال المستفيد بها من أي مكان ومن أي حاسوب ولا تكون المعلومات والمراجع فيها منظمة، بل يحتاج الباحث فيها إلى استخدام استراتيجيات وطرق معينة لاسترجاع المراجع والمصادر التي يبحث عنها، ومن هنا نلاحظ أنها بيئة الإنترنت فلا يحتاج الباحث سوى شبكة وحاسب للاتصال بها، إذاً يمكن أن نطلق على شبكة الإنترنت مسمى البيئة الرقمية"^(١)

وقد وضح جانب من الفقه أن البيئة الرقمية يمكن اعتبارها بأنها عبارة عن مزيج من الأنشطة والخدمات، التي تكتسب طابعاً رقمياً تبعاً للوسائل والإمكانات المتاحة، وتتفاعل فيها العديد من التقنيات التي تساهم في تغيير ملامح الخدمات المقدمة، وأنها تركز على شبكات المعلومات وعلى رأسها شبكة الإنترنت، وكذا مختلف مخرجات تكنولوجيا المعلومات من أدوات وتقنيات تجهيزية وبرمجية، والتي تظهر نتيجة للتطورات الحاصلة^(٢).

وقد أشار جانب من الفقه إلى تعريف البيئة الرقمية على أنها "عبارة عن كل متكامل من مجموعة من المفاهيم الحديثة، مثل: نظم البحث بالاتصال المباشر، النشر الإلكتروني، قواعد البيانات على الأقراص المدمجة، الفهارس الآلية"^(٣).

(١) رشيد بن راشد؛ حسنية بلحاج، البيئة الرقمية: النظريات الإعلامية والميديا الجديدة، مجلة المعيار، مج ١٣، ع ١٤، (٢٠٢٢)، ص ٧٩٧.

(٢) لحواطي عتيقة، استرجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الاتصال العلمي بين الباحثين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة ٢، الجزائر، (٢٠١٣)، ص ٥٠.

(٣) لطيفة علي الكميشي، تسويق المعلومات في البيئة الرقمية، المجلة العربية الدولية لدراسات المكتبات والمعلومات، مج ١، ع ٤٤، (٢٠٢٢)، ص ٥٧.

كما عرف جانب من الفقه البيئية الرقمية على أنها "بيئة يكون اتصال المستفيد بها من أي مكان ومن أي حاسوب ولا تكون المعلومات والمراجع فيها منظمة، بل يحتاج الباحث إلى استخدام استراتيجيات وطرق معينة لاسترجاع المراجع والمصادر التي يبحث عنها" (٤).

وقد أشار جانب من الفقه إلى تعريف البيئة الرقمية على أنها "تلك المعلومات والخدمات ممثلة في صفحات الويب، البرمجيات، النصوص، الصور، مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية، سواء كانت متاحة في شبكة محلية أو في حاسوب شخصي أو على شبكة الويب، والتي يمكن الولوج إليها وتصفحها وإثرائها وتخزينها واستغلال تلك الخدمات عبر وسائل إلكترونية ممثلة في التجهيزات الحاسوبية والأجهزة الذكية والشبكات والأقمار الصناعية؛ بهدف القيام بمهام أو نشاطات معينة" (٥).

كما وضع جانب من الفقه تعريف البيئة الرقمية على أنها "عبارة عن كل متكامل من مجموعة من المفاهيم الحديثة، مثل نظم البحث بالاتصال المباشر، والنشر الإلكتروني، وقواعد البيانات على الأقراص المدمجة، والفهارس الآلية" (٦).

ويمكننا تعريف البيئة الرقمية "أنها إطارًا متكاملًا يعتمد على تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة، ويضم مجموعة من الأنشطة والخدمات والمحتويات الرقمية، مثل: قواعد البيانات والفهارس الآلية، وصفحات الويب، والبرمجيات، والوسائط المتعددة"

تعتبر البيئة الرقمية من أبرز سمات العصر الحديث؛ حيث نشأت نتيجة للتطور الكبير في تقنيات المعلومات والاتصالات، وقد شكلت إطارًا جديدًا لإنتاج وتخزين وتبادل المعلومات والمعرفة من خلال وسائل إلكترونية متطورة، كما ساهمت هذه البيئة في إحداث تغيير جذري في طرق التفاعل البشري، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، إذ أصبحت العمليات تُجرى في فضاء افتراضي يعتمد على النظم الرقمية بدلًا من الوسائل التقليدية، لذا يتطلب فهم البيئة الرقمية التعرف على مفهوماتها ومكوناتها؛ لما لها من أهمية في إدراك طبيعة التحولات التي أحدثتها العصر الرقمي.

لقد أصبح التطور والنمو الاقتصادي يركز بصورة أساسية على التطور والتقدم التقني والعلمي والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد عُرف بالبيئة الرقمية (٧)؛ حيث أشار جانب من الفقه إلى تعريف البيئة الرقمية على أنها "عبارة عن كل متكامل من مجموعة من المفاهيم الحديثة، مثل:

(٤) مريم عبد الحكيم رمضان، مدى وعي الباحثين بحقوق الملكية الفكرية للمؤلف في البيئة الرقمية: طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي نموذجًا، مجلة كلية الآداب، ١٦، (٢٠٢٤)، ص ٧٩١.

(٥) عطية بدر الدين؛ ناجية قموح، البيئة الرقمية: إشكالية المصطلح، أصله وأبعاده، أعلم، ٢٤٤، (٢٠١٩)، ص ١١٩.

(٦) لطيفة علي الكميشي، الكتاب في البيئة الرقمية، مجلة المكتبات والمعلومات، ع ١٧، (٢٠١٧)، ص ١٠٩.

(٧) أماني فوزي أحمد طه، الآثار الاقتصادية للفجوة الرقمية بين دول العالم: واقع الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع ٢٤، (٢٠١٤)، ص ٣١.

نظم البحث بالاتصال المباشر، والنشر الإلكتروني، وقواعد البيانات على الأقراص المدمجة، والفهارس الآلية، وشبكات المعلومات فائقة السرعة متمثلة في شبكة الإنترنت^(٨).

وتعرف الملكية الفكرية رقمياً على أنها "مجموعة من المعلومات ومعارف وعلاقات وخبرات الشركة الخاصة بما في ذلك مكونات نشاطها وحضورها الرقمي (كما هو الحال في قواعد بياناتها، شبكات أعمالها، سلاسل القيمة القائمة على المعلومات، موقع الويب، برمجيات التطبيق.. إلخ) التي تكون وتساهم في قدرة الشركة الداخلية والخارجية والتي يمكن تحويلها إلى رأس مالي فكري^(٩).

ويتضح من هذا التعريف أنه يشتمل على المكونات الرقمية الجديدة للملكية الفكرية بما يوسع من مفهومها لتغطي آليات وعوامل إنشاء الثروة في العصر الرقمي، ولعل في الحضور الرقمي للشركة ومكونات الملكية الفكرية والتعامل بها على أساس الإنترنت ما يجعل هذا التعريف يشتمل على دلالة مضافة تتمثل في أن الملكية الفكرية تستخدم أو تعتمد على الإنترنت وشبكات الأعمال على الأقل في جانبين أساسيين هما: (١٠)

١. إن الإنترنت وشبكات الأعمال وقواعد ومستودعات البيانات وبرمجيات التطبيق وغيرها مما يمكن أن يدخل ضمن حق النشر الرقمي أو الإلكتروني (كما في كتاب الويب والبرمجيات وموقع الويب الخاص بالشركة)، تصبح هي موضوع الملكي الفكرية إلى جانب المكونات التقليدية للملكية الفكرية.
٢. إن الإنترنت وشبكات الأعمال يمكن أن تكون مجالاً لتبادل ونقل وتقاسم المعلومات وعقد الصفقات والحصول على التراخيص المتعلقة بمكونات الملكية الفكرية.

وتتيح هذه البيئة للمستخدمين الوصول إلى المعلومات وتداولها من أي مكان وفي أي وقت، من خلال الأجهزة الإلكترونية والشبكات، وعلى رأسها شبكة الإنترنت؛ مما يجعلها فضاءً مفتوحاً للإنتاج المعرفي والتواصل الرقمي؛ حيث يعيد تشكيل أنماط الاستفادة من المعلومات والخدمات في مختلف المجالات.

ثانياً: تطور البيئة الرقمية

شهدت البيئة الرقمية تطوراً سريعاً في العقود الأخيرة؛ مما أثر بشكل عميق على مجالات الحياة الإنسانية، خاصة في مجالي المعلومات والاتصالات، كما أدى التقدم التكنولوجي السريع وظهور الإنترنت وانتشار الأجهزة الذكية إلى خلق فضاء رقمي واسع، يشكل بيئة جديدة لتخزين وتبادل المعلومات وإنتاج المحتوى بأنواعه المختلفة، فلم يعد العالم يعتمد على الوسائط التقليدية فحسب، بل أصبح التفاعل والتواصل وتبادل المعرفة يتم عبر منصات رقمية متطورة؛ مما أوجد واقعاً جديداً يحمل تحديات وفرصاً غير مسبوقة، وجعل من البيئة الرقمية محوراً أساسياً في التحول نحو مجتمع المعرفة.

(٨) نجا سامي هادف، إدارة وتسيير الموارد البشرية في البيئة الرقمية تحديات وآفاق، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج ١، ع ٢٤، (٢٠٢٢)، ص ٢٤٤.

(٩) نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات إدارة ما لا يقاس، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (٢٠١٩)، ص ٢٦٦.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٦٦.

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال مصدرًا هامًا لنمو اقتصاديات الدول وعاملًا مؤثرًا على جميع القطاعات الأخرى، وهو إحدى الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة القائم على صناعة المعلومات بدلًا من الانتاجات التقليدية كالموارد الطبيعية واليد العاملة، فالتطور الاقتصادي العالمي قد ارتكز على التطور التقني والعلمي أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج، واستخدام تكنولوجيا المعلومات قد صاحبها تغير واضح في طرق ممارسة الأعمال وفي أساليب تخطيط ومراقبة الإنتاج؛ حيث أعطت إمكانيات هامة للدول المتقدمة للدخول في دورة اقتصادية جديدة وتحقيق التراكم الرأسمالي ورفع الكفاءة والمنافسة^(١١).

كما شهد العالم في السنوات القليلة الماضية عصرًا جديدًا من التقدم العلمي وما صاحبه من تطور ونهضة غير مسبوقه في كافة المجالات الحياتية، وكان من أبرزها التقدم الحاصل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وما ترتب عليه من إحداث ثورة تنموية بشرية على جميع المستويات والأصعدة المحلية والعالمية، فمن خلالها استطاع الإنسان أن يرصد ويتابع كل ما يدور ويجري حوله في جميع أنحاء العالم بالصوت والصورة منذ اللحظة الأولى، وأصبحت عملية تبادل المعلومات والمعارف تتم بسهولة ويسر، كما أدى الانتشار السريع للمعلومات عبر وسائل الاتصال المختلفة إلى تدفق المعلومات والأخبار والمعارف والأبحاث والرسائل الثقافية بحرية وسلاسة^(١٢).

فمع ظهور شبكة الإنترنت في العقود الأخيرة للقرن العشرين، واتساع نطاق ثورة النشر الإلكتروني برزت المصنفات الرقمية الإبداعية كأحد مفرزات التكنولوجيا الحديثة، فهي لا تختلف في المحتوى والتسمية عن المصنفات التقليدية كالكتاب والقطعة الموسيقية واللوحة الزيتية، لكن تختلف فقط في الحامل، فأصبح الحامل رقميًا ويتم التعامل معها بشكل رقمي، وتشمل المصنفات الرقمية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات إضافة إلى الملفات الرقمية من كتب ودوريات وموسوعات رقمية متاحة عبر الشبكة^(١٣).

بالإضافة إلى أن الرقمنة ظاهرة حديثة طغت على كافة جوانب حياتنا، فقد أصبحت البيانات والمعلومات تتدفق بشكل هائل في عالمنا الرقمي المتقدم، من خلال تحويل المعلومات من صورة تناظرية إلى صورة رقمية، وتمتلك الرقمنة القدرة على تمكين الابتكار وتحسين الكفاءة في مختلف المجالات؛ حيث يتجلى تأثير الرقمنة في التطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا، مثل: الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والواقع الافتراضي؛ مما ينتج أبوابًا لا حصر لها من الفرص والتحديات، ومع انتشار الأجهزة الذكية وتوسع الإنترنت، أصبحت الرقمنة ليست مجرد تطور تقني، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، مؤثرة بذلك في كيفية تفاعلنا مع العالم وتبادلنا للمعلومات والخدمات^(١٤).

(١١) بوججوف الزهرة، ملامح البيئة الرقمية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة أبحاث، مج ٦، ع ٢٤، (٢٠٢١)، ص ٥٤.

(١٢) حاتم أحمد محمد بطيخ، تطور السياسة التشريعية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج ٧، ع ١٤، (٢٠٢١)، ص ٢.

(١٣) أمل فوزي أحمد عوض، الملكية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات الواقع والمستقبل، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط ١، (٢٠٢١)، ص ٣٠.

(١٤) بخوش عائشة؛ بن شريف الحسناء عائشة، البيئة الرقمية وأثرها على الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور الجلفة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، (٢٠٢٣)، ص أ.

ومما سبق ذكره نستنتج أن التطورات المتسارعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، أدت إلى تحولاً جذرياً في مختلف اتجاهات الحياة؛ حيث أدى التقدم في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى إنشاء ثورة رقمية، وقد ساهم الإنترنت في انتشار النشر الإلكتروني؛ مما أدى إلى بروز المصنفات الرقمية بدلاً من المصنفات التقليدية، ولم تقتصر آثار البيئة الرقمية على المجال الثقافي فحسب، بل شملت كافة القطاعات عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والواقع الافتراضي؛ لتصبح الرقمنة ظاهرة معاصرة تؤثر في طريقة معيشتنا وتفاعلنا مع المجتمع الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن ثورة المعلومات لعبت دوراً بارزاً وهاماً في تطوير وتنمية تكنولوجيا الاتصالات وتوصيل المعلومات وخاصة في مجال النشر الإلكتروني للمصنفات، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير وواضح على إمكان الوصول للمعلومات وجمع المصنفات على مستوى القرية الكونية، وقد عزز من هذه الفعالية في الوصول للمعلومات والمصنفات ما تم ابتكاره من وسائل ووسائط حديثة توصف بالرقمية يتم بواسطتها أو من خلالها نشر المصنفات الرقمية؛ لتصل هذه المصنفات إلى كافة أرجاء العالم، وقد ساهمت هذه الوسائط والدعامات الرقمية بأنواعها المتعددة في تطور حركة النشر بشكل كبير^(١٥).

وقد حقق الإنسان على مدى العصور تطوراً هائلاً في مجال تقنية المعلومات والاتصالات خاصة في وجود شبكة الإنترنت التي ساهمت مساهمة فعالة في زيادة حجم المعلومات المتاحة وتعدد أشكالها، أي أن شبكة الإنترنت ساهمت في التغلب على أغلب المشاكل والتحديات بحيث تتيح للمستفيد الاطلاع والحصول على هذه الأوعية من خلال نهايات طرفية مرتبطة بقواعد المعلومات^(١٦).

وكأثر طبيعي للثورة التقنية الهائلة فقد تطورت تقنيات نشر ونسخ المصنفات بفضل البيئة الرقمية الحديثة التي مكنت من نشر المصنفات وبثها رقمياً وجعلتها تصبح متداولة على نطاق واسع يكاد يبلغ العالم أجمع وبثوان معدودة، ومثل هذا التطور للنشر جعل من الصعوبة بمكان للمؤلف وللناشر أن يتحكم ويراقب في جميع عمليات نسخ مصنفاته وتداولها وبالتالي ضياع عدم تقاضيه المقابل المالي لاستغلال مصنفه عن كل مرة يتم فيها نسخة؛ مما يجعل قوانين حق المؤلف تقف عاجزة عن التصدي لهذه المشاكل الاقتصادية التي تواجه مالكي حقوق المؤلف وعدم قدرتها على الحفاظ على حقوقهم في مصنفاتهم الرقمية^(١٧).

وقد ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات في إحداث تغير نوعي في مجال النشر الإلكتروني؛ حيث أصبح الوصول إلى المصنفات الرقمية وتداولها أكثر سهولة وانتشاراً على مستوى العالم، وذلك عن طريق الوسائط الرقمية الحديثة وشبكة الإنترنت، وقد أدى هذا التطور إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات وتجاوز العديد من التحديات التقليدية، كما أن البيئة الرقمية أظهرت تحديات جديدة، منها صعوبة السيطرة على نسخ المصنفات وتداولها دون إذن

(١٥) رامي إبراهيم حسن الزواهره، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والإنجليزي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، (٢٠١٣)، ص ٩٥.

(١٦) لطيفة علي الكميشي، الكتاب في البيئة الرقمية، مجلة المكتبات والمعلومات، ١٧٤، (٢٠١٧)، ص ١١٠.

(١٧) رامي إبراهيم حسن الزواهره، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والإنجليزي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، (٢٠١٣)، ص ٩٤.

أصحاب الحقوق؛ مما أدى إلى تهديد الحقوق المالية للمؤلفين وعجز القوانين التقليدية عن توفير الحماية الكافية للمصنفات الرقمية.

وكنتيجة حتمية لظهور تقنيات رقمية حديثة ومعقدة لنشر المصنفات، فقد تعددت خيارات المؤلف في وسائل وأساليب ممارسته لحقه في إتاحة مصنفه للجمهور لأول مرة، فمن وسائل النشر التقليدية كالدعائم الورقية أصبح بإمكان المؤلف إتاحة مصنفه للجمهور عبر دعائم ووسائط رقمية باستخدام أجهزة الحاسب الآلي أو عبر شبكات الإنترنت أو شبكات الاتصالات أو شبكات المعلومات وغيرها من وسائل النشر الرقمي الحديثة^(١٨).

بالإضافة إلى أنه من خلال تطور البيئة الرقمية فقد سمحت للأفراد بإنتاج مصنفات بصرية وصوتية ونصية بشكل رقمي تأخذ صيغة أدبية وفنية إلا أن هذا الأمر تسبب بانتشار ظاهرة نسخ هذه المصنفات على دعائم إلكترونية وبيعها بدون ترخيص صاحبها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن تطور البيئة الرقمية لم يكن مجرد تطور تقني محدود، بل كان تحولاً شاملاً أعاد تشكيل المشهد المعرفي والثقافي والاقتصادي في العالم المعاصر، وقد أدى هذا التطور إلى تسهيل غير مسبوق في إنتاج وتبادل المصنفات الرقمية، وساهم في تعميم المعرفة وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات على مستوى عالمي.

وبالرغم من الفرص التي يقدمها هذا التحول الرقمي، فإنه قد أوجد تحديات قانونية واقتصادية مُعقدة، خاصة في مجال حماية حقوق المؤلف؛ حيث أصبحت المصنفات الرقمية عُرضة للنسخ غير المشروع والتداول العشوائي؛ مما أضعف قدرة القوانين التقليدية على حماية الحقوق الفكرية؛ لذلك تتطلب البيئة الرقمية إطاراً قانونياً وتقنياً متجدداً يوازن بين حرية الوصول إلى المعلومات وحماية حقوق أصحاب المصنفات، بما يحقق العدالة ويحفز الإبداع في ظل الثورة الرقمية المتواصلة.

ثالثاً: خصائص البيئة الرقمية

مع التوجه السريع نحو الرقمنة، أصبحت البيئة الرقمية عنصراً أساسياً يؤثر في جميع جوانب الحياة الحديثة، بدءاً من التعليم والتواصل وصولاً إلى الاقتصاد والإدارة، وقد نتج عن هذا التحول بيئة مختلفة عن البيئات التقليدية؛ حيث تتميز بمجموعة من الخصائص، التي ساهمت في إعادة تشكيل طرق إنتاج المعلومات وتبادلها، وحددت آليات التفاعل بين الأفراد في العصر الرقمي.

١. الوجود الافتراضي:

من أهم ميزات البيئة الرقمية قدرتها على تخطي الحدود المادية وخلق فضاء بديل يُعرف بالوجود الافتراضي؛ حيث يمكن للأفراد والمؤسسات التفاعل والعمل والتعبير عن أنفسهم ضمن عوالم رقمية ليست مرتبطة بمكان أو زمان محدد، ويعتبر هذا الوجود الافتراضي سمة أساسية للبيئة الرقمية؛ لما يتيح من فرص واسعة لتشكيل هويات رقمية، وبناء علاقات، وممارسة أنشطة متنوعة في بيئة رقمية تختلف عن الواقع الملموس.

^(١٨) رامي إبراهيم حسن الزواهره، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والإنجليزي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، (٢٠١٣)، ص ٣٣٦.

إن عمل المواقع الإلكترونية على مدار اليوم والساعة يُجنب الأفراد عناء ووقت التنقل لشراء مصنف أو معاينة مصنف معين، إذ يتم له ذلك بمجرد دخوله على المواقع الخاصة بتداول المصنفات الرقمية، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو المكتبات الرقمية التي تُمكن من الاطلاع على العديد من المؤلفات، أو غيرها من أدوات تداول المصنفات الرقمية^(١٩).

ومن أهم تأثيرات المنشورات الإلكترونية التي تتم من خلال البيئة الرقمية، هو زيادة وتحسين الوصول إلى المعلومات واسترجاعها، وحتى يمكننا القول بأنه على المدى البعيد فإن هذه المنشورات الإلكترونية سوف تقلل من الحاجة إلى استخدام المكتبة أو الاستفادة من المهارات المكتبية؛ لأن القارئ سوف يتمكن من الوصول إلى المعلومات وهو جالس في بيته أو مكتبه أو مختبره عن طريق منفذه الخاص للحاسوب^(٢٠).

ومما سبق نجد أن البيئة الرقمية قد وفرت للأفراد إمكانيات واسعة للوصول إلى المصنفات الفكرية وتداولها دون الحاجة إلى التنقل أو زيارة أماكن محددة، فيمكن تصفح المؤلفات وشرائها أو الاطلاع عليها بسهولة عبر المواقع الإلكترونية، أو البريد الإلكتروني أو المكتبات الرقمية المتاحة على مدار الساعة، فقد ساهم هذا التحول في تحسين سرعة الوصول إلى المعلومات واسترجاعها؛ مما جعل المنشورات الإلكترونية بديلاً فعالاً للوسائل التقليدية، وعلى المدى البعيد، يُمكن أن يؤدي هذا الاتجاه إلى تقليص الاعتماد على المكتبات التقليدية والمهارات المكتبية، نظراً لتوفر المعلومات للقارئ في أي وقت ومن أي مكان عبر جهازه الشخصي.

والجدير بالذكر أنه لا يحتاج المستخدم إلى أن يبحث عن كتاب معين في المكتبات ولا يحتاج إلى مراسلة الناشر كي يحصل على المؤلف، ويتم كل ذلك في دقائق عبر الإنترنت عن طريق زيارة موقع موزع الكتب الإلكترونية أو عن طريق زيارة موقع باحث معين على الإنترنت؛ حيث يمكن أن يتم العرض والتحميل عبر الشبكات الحاسوبية؛ مما يتيح نقلها ووصولها إلى القارئ بسرعة، وبالتالي متابعة مستجدات العلم والمعرفة في مجال الزمن الحقيقي تقريباً^(٢١).

وقد أدى النشر الإلكتروني إلى إزالة الحواجز المكانية، فقد أصبح العالم مساحة رقمية موحدة تتجاوز الجغرافيا التقليدية؛ حيث أصبح جهاز الحاسوب هو الحيز الجديد الذي يتحرك فيه المستخدم، ففي هذا الفضاء الرقمي لم تعد المفاهيم المرتبطة بالمكان المادي، مثل التجاوز والتباعد قائمة بل تم استبدالها بالعنوان الرقمي الذي أصبح هوية للمكان الجديد، وهكذا غابت الهوية الجغرافية المألوفة لصالح هوية رقمية تتكون من أحرف وأرقام تشكل مدخلاً لهذا الحيز؛ مما أدى إلى تقليص المسافة الفاصلة بين المستخدمين وتحويلها إلى نوع من القرب أو البعد النفسي بحسب طبيعة التفاعل الرقمي.

ففي هذا الفضاء الجديد لا يلغي المكان تماماً، بل يعيد تشكيله بطريقة مختلفة؛ حيث يصبح المكان الافتراضي مزيجاً من المحتوى والعلاقات الرقمية التي ينسجها الفرد مع البيئة الإلكترونية، فتم إلغاء الأبعاد الزمنية والمكانية

^(١٩) مريم زان، التجارة الإلكترونية: المزايا والمخاطر، التعاقد في الفضاء الرقمي، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط١، (٢٠٢١)، ص١١٩.

^(٢٠) أحمد نافع المداح، النشر الإلكتروني وحماية المعلومات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط٢، (٢٠١٤)، ص٢٩.

^(٢١) المرجع السابق، ص٣٥.

التقليدية، فيختزل الزمن في اللحظة الرقمية، ويترام المكان في طبقات من البيانات والمعرفة المعروضة على الشاشة، وإذا اعتبر هذا الفضاء حيزاً جديداً، فإن له مفاهيمه الخاصة التي لا تنتمي إلى المكان الواقعي، بل إلى طبيعة التفاعل والتمثيل في البيئة الرقمية (٢٢).

ومما سبق نجد أن النشر الإلكتروني قد ساهم في تسهيل الوصول إلى المصنفات الفكرية، فلم يعد القارئ مضطراً لزيارة المكتبات أو التواصل مع الناشرين، بل يمكنه الحصول على المؤلفات خلال دقائق عبر الإنترنت، فقد ساعد ذلك في تسريع تداول المعرفة ومواكبة المستجدات العلمية بشكل لحظي، كما ألغت البيئة الرقمية الحواجز المكانية؛ حيث أصبح التفاعل يتم داخل فضاء رقمي جديد تحكمه العناوين الإلكترونية، بدلاً من الجغرافيا التقليدية؛ مما أعاد تشكيل مفهوم المكان والزمن ضمن إطار افتراضي يتيح تراكم المحتوى وتداوله بسهولة ومرونة.

فالبيئة الإلكترونية هي المجال الذي يتم من خلاله نشر الإنتاج الفكري، وكذلك تداول هذا الإنتاج، وتلك البيئة بدورها مشمولة بالحماية القانونية مثلها مثل البيئة الحقيقية، فهي ميدان للمعاملات المالية، التي يجب أن تتم وفقاً للقانون، أي أن اختلاف البيئة الافتراضية لا يمنع من بسط سلطان القانون على أية معاملات تتم خلال تلك البيئة.

ولا يفرق النظام السعودي بين تداول المنتجات الفكرية في البيئة الرقمية عنه في البيئة الحقيقية، وهذا ما يتضح من نص المادة (٣/٩) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي تنص على أن من حق المؤلف "نقل المصنف إلى الجمهور بأي وسيلة ممكنة، مثل العرض، أو التمثيل، أو البث الإذاعي، أو عبر شبكات المعلومات"

وهذا التصرف من المؤلف مكفول له بقوة النظام، ولا يمنح غيره الحق في ذلك إلا وفقاً للمبادئ والقوانين التي يخضع لها الحق محل الحماية، والخلاصة أن البيئة الرقمية محل حماية قانونية مثل البيئة الحقيقية، والإنتاج الفكري الذي يتم إنتاجه وتداوله فيها محل حماية كما هو الحال في البيئة الحقيقية.

٢. تحول الرقمي:

يعد التحول الرقمي من أبرز سمات البيئة الرقمية؛ حيث يشير إلى الانتقال إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية بدلاً من الأساليب التقليدية في مختلف مجالات الحياة، وقد نتج عن هذا التحول تغييرات جوهرية في أساليب إنتاج المعلومات وتبادلها واتخاذ القرارات؛ مما جعل البيئة الرقمية أكثر فعالية وكفاءة، كما عملت على فتح آفاق جديدة للابتكار والتطور.

إن ثورة التكنولوجيا القائمة خلال هذا العصر، مكنت من إحداث تغيير جذري في نمط وطبيعة العمل في كافة الميادين، خاصة مجال الملكية الفكرية الذي يعد أكثرهم تماشياً مع التطور التكنولوجي عن طريق استخدامها للتقنيات الحديثة، والمتطورة التي نتج عنها تغيير عميق في طبيعة التفكير في سلوك المؤلفين والأفراد؛ مما أدى إلى ظهور نوع حديث من المؤلفات، وهي المصنفات الرقمية، التي ألغت الحدود والقيود المادية والجغرافية نهائياً (٢٣).

(٢٢) أحمد نافع المداح، النشر الإلكتروني وحماية المعلومات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط٢، (٢٠١٤)، ص٣٧.

(٢٣) زيبار الشاذلي؛ بوهنتالة ياسين، الإطار القانوني المفاهيمي للتجارة الإلكترونية، التعاقد في الفضاء الرقمي، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط١، (٢٠٢١)، ص١٣٦.

غير أن ما شهده العالم من ثورة المعلومات والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا المعلومات التي فجرها اختراع الحاسب الآلي والتطور الكبير الذي لحقه أدى إلى تغيير جذري في عملية الإبداع التقليدي للمصنفات، وذلك من خال ما أتاحتها الشبكة العنكبوتية من أدوات^(٢٤).

والجدير بالذكر أن التكنولوجيا الحديثة خصوصاً مع اختراع الحاسبات على تسهيل المعلومات بأنواعها واستغلال حقوق الملكية الفكرية سواء كانت مصنفات أو ابتكارات أخرى، عن طريق نشرها إلكترونياً من خلال تزويد الحاسبات الشخصية ببرامج شبكة الإرسال واستقبال البيانات عبر تلك الشبكات، وذلك على درب الطريق الفائق للمعلومات^(٢٥).

ومما سبق ذكره يرى الباحث أن الثورة التكنولوجية قد أدت إلى تغيير جذري في أشكال الإنتاج الفكري؛ حيث تأثرت بشكل مباشر بتطور تقنيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى مساهمة تلك الثورة في ظهور المصنفات الرقمية، التي تجاوزت القيود المادية والجغرافية، كما أعادت تشكيل أساليب الإبداع والنشر؛ من خلال الاعتماد على الحاسبات الآلية وبرامج الشبكات الإلكترونية؛ مما جعل الوصول إلى المصنفات واستغلالها بوسائل رقمية حديثة أكثر سهولة.

والتحول الرقمي في البيئة الإلكترونية هو مجرد وسيلة لتخزين الإنتاج الفكري، ولا يغير من الطبيعة القانونية للحقوق الناشئة عنه، وهي لا تختلف كثيراً في تكييفها القانوني عن أية حقوق ملكية فكرية أخرى، خصوصاً فيما يتعلق بالإبداع الفكري، فالتسجيلات الفنية التي تتمتع بالحماية القانونية هي في الحقيقة مواد مسموعة، كانت قديمة تخزن على أسطوانات أو شرائط فأصبحت تخزن بطريقة رقمية، فالاختلاف الوحيد في طريقة التخزين، ومن ثم فإن صفة الافتراضية في حقوق الملكية في البيئة الرقمية لا تنفي تمتع المنتجات الفكرية الرقمية بالحماية القانونية.

ولذلك فقد نصت المادة (٩/ ١) من نظام حماية حقوق المؤلف على أن من حقوق المؤلف "طبع المصنف ونشره على شكل مقروء، أو تسجيله على أشرطة مسموعة، أو مرئية، أو أسطوانات مدمجة، أو ذاكرة إلكترونية، أو غير ذلك من وسائل النشر"

فيشير هذا إلى أن القانون يشمل المصنف بالحماية بصرف النظر عن طريقة تخزينه؛ حيث منح الحق للمؤلف بتخزينه على أية وسيلة مسموعة، أو مرئية، أو أسطوانات مدمجة، أو ذاكرة إلكترونية، والاسطوانات المدمجة والذاكرة الإلكترونية هي وسائل تخزين رقمية.

٣. سهولة الوصول والتخزين:

في ظل التحول الرقمي الذي شهده المجتمع الدولي، أصبح سهولة الوصول والتخزين من أبرز سمات البيئة الرقمية، فقد وفر هذا التحول الرقمي سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات من أي مكان وفي أي وقت، دون الاعتماد على الوسائط المادية التقليدية، بالإضافة إلى إمكانية تخزين كميات ضخمة من المحتوى الرقمي في مساحات

^(٢٤) خالد عبد المنعم إبراهيم مصطفى، الطبيعة القانونية للابتكارات الرقمية، المجلة القانونية، مج ١٢، ع ٦٤، (٢٠٢٢)، ص ١٥٤٣.

^(٢٥) كوثر مازوني، نطاق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مج ٦، ع ٣٤، (٢٠٢٢)، ص ١٢٨١.

افتراضية؛ مما سهل عملية حفظ البيانات وتنظيمها واسترجاعها بسرعة، فتعد تلك الخاصية من العوامل الأساسية التي أعادت تشكيل طرق تداول المعرفة.

تتيح البيئة الرقمية للأفراد آليات متعددة تساعدهم في سهولة البحث عن معلومات معينة، فبدلاً من تصفح كل صفحات الكتاب أو البحث المطبوع؛ يمكن لجهاز الكمبيوتر أن يبحث عن كلمة أو كلمات بشكل آلي؛ مما يوفر الوقت والجهد بشكل كبير، كما تساهم محركات البحث، وقواعد البيانات الرقمية، إلى الوصول إلى المعلومة بشكل أدق وأسرع، ولذلك أصبحت عملية الوصول إلى مصادر المعرفة أكثر سهولة ومرونة؛ مما ساهم في فعالية البحث العلمي، وساهم في تسريع عملية التعليم والإنتاج الفكري في مختلف المجالات^(٢٦).

كما اتاحت البيئة الرقمية إمكانية توفير الكتب الإلكترونية في وقت واحد وفي مكان واحد، وبناء على ذلك فإنه يُمكن توفير مساحة على رفوف المكتبة، كما توفر البيئة الرقمية إمكانية الوصول السريع للعناوين، وذلك أسرع من الطرق التقليدية لتزويد المكتبات بالعناوين، فهي متاحة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم^(٢٧).

ومما سبق ذكره نجد أن البيئة الرقمية تتميز بسهولة الوصول إلى المعلومات وسرعة تخزينها واسترجاعها، وذلك بفضل استخدام أدوات بحث ذكية ومحركات بحث متقدمة، فهذا يقلل من الوقت والجهد بشكل كبير مقارنة بالطرق التقليدية، كما تتيح الكتب الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية إمكانية الاطلاع الفوري على المحتوى في أي وقت ومن أي مكان؛ مما يعزز من كفاءة البحث العلمي، ويسهم في تطوير العملية التعليمية والإنتاج الفكري.

إن سهولة الوصول والتخزين في البيئة الرقمية يفتح المجال أمام الاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية، وذلك عكس المنتجات في البيئة الحقيقية فالوصول إلى كتاب منشور يحتاج إلى شرائه أولاً ثم القيام بنسخه، ومن السهولة تتبع النسخ الورقية ومصادرتها، وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات السمعية والبصرية وغيرها، فصعوبة التخزين والتداول تحد من عمليات الاعتداء على الملكية الفكرية في البيئة الحقيقية، وإن كانت لا تمنعها ولكنها بالتأكيد أكثر صعوبة من البيئة الإلكترونية فكل ما عليك هو نسخ المنتج والاحتفاظ به على الجهاز الخاص للمعتدي.

وبالنسبة لتأثير تلك الخاصة على التكيف القانوني للحص محل الحماية فإنه ينحصر في احتياج المنتج الفكري في البيئة الافتراضية إلى حماية أكبر وتعاون وتنسيق دولي على نطاق أوسع للحد من عمليات الاعتداء على الملكية الفكرية في البيئة الافتراضية.

وبالنسبة للنظم القانونية فهي تحيط الوصول إلى المنتج الفكري أو تخزينه بالحماية اللازمة لضمان عدم الاعتداء عليه، ولذلك تنص المادة (٢١ / ٤ - ٥) من نظام حماية حقوق المؤلف على أن:

- إزالة أي معلومة كتابية وإلكترونية قد تتسبب في إسقاط حقوق أصحاب المصنف.
- إزالة وفك أي معلومة احترازية إلكترونية تضمن استخدام النسخ الأصلية للمصنف، مثل التشفير، أو المعلومات المدونة بالليزر، أو غيره.

(٢٦) أحمد نافع المداح، النشر الإلكتروني وحماية المعلومات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط٢، (٢٠١٤)، ص٣٥.

(٢٧) المرجع السابق، ص٤٨.

المطلب الثاني

أثر البيئة الرقمية على تطور الملكية الفكرية

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً نوعياً نتيجة الثورة الرقمية التي غيرت طريقة التعامل مع المعلومات والمصنفات الفكرية؛ حيث لم تعد حدود الإبداع والتوزيع والنشر مقيدة بالأطر التقليدية، بل أصبحت البيئة الرقمية مجتمع افتراضي لإنتاج وتداول المحتوى بسرعة واسعة، دون قيود للزمان أو المكان، وقد أتاح هذا الواقع الجديد فرصاً جديدة للأفراد للمشاركة في عملية الإنتاج المعرفي بشكل لم يكن ممكناً في ظل الوسائط التقليدية.

وفي أثر هذا التحول، تأثرت منظومة الملكية الفكرية بشكل ملحوظ؛ حيث أصبح تداول الإنتاج الفكري وانتشاره يحدث بشكل فوري وعبر جمهور عالمي؛ مما زاد من قيمة المعرفة الرقمية ومكانتها في المجتمع المعاصر، وقد أثر هذا التطور في طبيعة الملكية الفكرية ذاتها، من حيث تنوع أشكالها وتداخل حدودها وتغير طرق تداولها واستعمالها؛ مما يستدعي فهماً أعمق لهذه الظاهرة في سياقها الجديد.

ولا شك أن للبيئة الرقمية العديد من الآثار التي تسهم في تطوير الملكية الفكرية؛ حيث تتمثل في التطور التكنولوجي على الملكية الفكرية، وانتشار المصنفات الفكرية، وظهور أشكال جديدة من الملكية الفكرية، ودمج التكنولوجيا في حماية المصنفات، وذلك على النحو التالي:

أولاً تأثير التطور التكنولوجي على الملكية الفكرية.

يعد التطور التكنولوجي المتسارع عنصر أساسي في ظهور البيئة الرقمية؛ حيث أثر بشكل مباشر على كيفية إنتاج وتوزيع واستخدام المصنفات الفكرية، ولم يعد الإبداع مقتصرًا على المؤسسات أو المتخصصين، بل أصبح متاحاً لفئات واسعة من الأفراد بفضل الأدوات الرقمية المتطورة، فقد وفرت التكنولوجيا الحديثة إمكانيات جديدة لإنشاء المحتوى وتعديله ومشاركته بطرق مرنة وسريعة؛ مما أدى إلى توسيع نطاق الإبداع وتنوع أشكاله، كما أدى هذا التغير التقني الواسع إلى التأثير على مفاهيم الملكية الفكرية؛ حيث أصبحت أكثر ترابطاً مع الواقع الرقمي الذي يتميز بالسرعة والتداخل وسهولة التداول.

لا شك أن تطور التطور التكنولوجي في مختلف جوانب الحياة ساهم بشكل كبير في ظهور حقوق جديدة لم تكن مألوفة في الماضي، وتشمل هذه الحقوق: حق المخترع، وحق المكتشف، وحق المصمم، وحق الرسام، وحق المؤلف، وذلك في حقول المعارف المتعددة من علوم أو آداب أو فنون سواء تم التعبير عن هذه المصنفات في مظهر الكتابة، أو الرسم، أو الحركة، أو الشكل^(٢٨).

وتعد المعرفة الفكرية نتاجاً لفكر الإنسان، والتي تتحول بعد ذلك إلى موارد معرفية يستفيد منها الأشخاص لتسهيل حياتهم، ونظراً لأهمية الوعي الفكري، والتقدم التكنولوجي في الصعيد العلمي؛ استوجب الاعتراف بالملكية الفكرية للأشياء المبتكرة، وتأتي أهمية تلك الأفكار على الأنظمة الاقتصادية، وعلى رفع المستوى الثقافي والحضاري

(٢٨) زين الدين صلاح سلمان أسمر، الملكية الفكرية نشأتها ونطاقها وعناصرها وأهميتها، المؤتمر العلمي الثالث: موقف الإسلام من مسألة الملكية الفكرية، الأردن، (٢٠٠١)، ص ٣.

للشعوب والدول، فهذا ما جعل الدول تسعى إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وردها إلى أصحابها بحكم أن قوة الأمم تقاس بحكم الملكية الفكرية التي تملكها^(٢٩).

ومما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي المتسارع قد أسهم في بروز حقوق فكرية جديدة لم تكن معروفة من قبل، مثل: حق المخترع وحق المؤلف، وحق المصمم، وغيرها من الحقوق المرتبطة بالإبداع في مجالات العلوم والآداب والفنون؛ حيث أصبحت الملكية الفكرية تمثل انعكاساً مباشراً لفكر الإنسان وإبداعه، وتحولت إلى مورد معرفي أساسي يسهم في تقدم المجتمعات ورفع مستواها الثقافي والاقتصادي، وبناء على ذلك أدركت المجتمع الدولي أهمية حماية هذه الحقوق كعنصر أساسي في بناء الحضارات الحديثة، ومقياس لقوة الأمم وتقدمها في عصر يعتمد على المعرفة والابتكار.

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط الإبداعي لدى الإنسان وإطلاق طاقاته الإبداعية تتطلب ضمان حماية ورعاية تلك الإبداعات ويتمثل ذلك في مجموعة من التشريعات الوطنية والدولية، وهذا ما يعرف بحماية الملكية الفكرية؛ حيث إن الملكية الفكرية هي إبداعات ذهن الإنسان ولا يجوز لأي شخص آخر أن ينتفع بها انتفاعاً مشروعاً دون تصريح من صاحبها^(٣٠).

وأصبحت الملكية الفكرية تمثل إحدى أهم الثروات التي تصدرها الدول المتقدمة تكنولوجياً في هذا العصر، وأداة من أدوات التنمية التي تعتمد عليها الحكومات في سياساتها الاقتصادية لما تحدثه من تغيرات تكنولوجية، واقتصادية، وأثار سياسية، وثقافية، وعلمية^(٣١).

فإن ظهور الملكية الفكرية في المجال الدولي أدى إلى إحداث نوع من الصراع السياسي والتنافس فيما بينها؛ حيث إن هذا الصراع أدى إلى الانقسام فيما بين الدول، ورغبة في استثمار الثروات التي تمتلكها كل دولة، بما في ذلك الابتكارات الذهنية والاختراعات، الأمر الذي دفع الدول الأوروبية مثلاً إلى الازدهار أكثر، بينما أطيح بالدول التي تعرضت للاستعمار، وذلك أن استغلال واحتكار حقوق الابتكار؛ أدى إلى ازدهار بعض الدول أكثر من غيرها، وبالتالي انقسام العالم إلى مجموعات متفاوتة، نظراً للتقدم والتخلف الذي ميز كل من دولة عن الأخرى^(٣٢).

ومما سبق نجد أن النشاط الإبداعي يعد من أهم مظاهر التميز الإنساني، ويتطلب بالضرورة توفير الحماية والرعاية القانونية الكافية لضمان استمراره وتطوره، وتتمثل هذه الحماية فيما يعرف بحقوق الملكية الفكرية، والتي تشتمل على إبداعات العقل البشري في مختلف المجالات، ولا يجوز الانتفاع بها دون إذن صاحبها، فمع تطور العصر الرقمي، أصبحت الملكية الفكرية من أبرز الموارد الاقتصادية للدول المتقدمة، وأداة فعالة في تعزيز التنمية؛ لما لها من تأثيرات مباشرة على النمو التكنولوجي والثقافي والعلمي، فضلاً عن دورها في تشكيل السياسات الاقتصادية الحديثة.

(٢٩) محمد العايبي؛ هبة كنيوة؛ عواطف دودي، الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مجلة الإعلام والمجتمع، مج ٢، ع ١، (٢٠١٨)، ص ٦٢.

(٣٠) جابر بن مرهون فليفل، أهمية حماية الملكية الفكرية، تواصل، ع ٣، (٢٠٠٦)، ص ٦١.

(٣١) سمية بالعربي؛ حمو فرحات، الوساطة في الملكية الفكرية، دراسات، ع ٧٥، (٢٠١٩)، ص ١٢٧.

(٣٢) حكيمة عطا وشاح؛ وخالدة عبد الله، حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على أخلاقيات البحث العلمي في البيئة الرقمية، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٠٨، (٢٠١٤)، ص ٥١٨.

ولقد أبرزت التطورات في مجالات الحوسبة والإنترنت والتقنيات الرقمية أهمية الملكية الفكرية في إطار المجتمع الإنساني، فتعتبر الملكية الفكرية العنصر الرئيسي في حماية الفكر والاجتهاد والابتكار، وفي الوقت نفسه تعد نهج يعبر عن حماية واحترام الإبداع في المجتمع؛ بحيث يجب تفسير العبارة الأخيرة في ضوء أن كل عدوان على الابتكار والإبداع والاجتهاد والتجديد الذي يقوم به العقل البشري هو تحقير للتطور، واعتداء على منهجية التجديد، وعدم احترام المجتمع والفرد في دولة معينة، وهو ما يؤدي إلى ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية لأفكار الأفراد، وتحويلها إلى اقتصاديات يمكن الاستفادة منها، ويحقق من ورائها نشاط تجاري يصلح لتقوية موقفه المالي ومعيشته (٣٣).

بالإضافة إلى أن الملكية الفكرية لها أهمية كبيرة من حيث تعلقها بمسألة التطورات الهائلة الحاصلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والابتكارات الشيء الذي ينجم عنه ظهور وسائل جديدة ومتطورة لتبادل المعرفة بطرق سهله وفعالة، وتزداد الأهمية التي توليها الدول حاليًا لمجال الملكية الفكرية انطلاقًا من الدور الذي يلعبه في تنشيط حركة الاقتصاد العالمي (٣٤).

ومما سبق نجد أن التطورات التكنولوجية في مجالات، مثل: الحوسبة، والإنترنت، والتقنيات الرقمية، قد سلطت الضوء على الأهمية المتزايدة للملكية الفكرية في المجتمع المعاصر؛ حيث أصبحت أداة أساسية لحماية الإبداع والابتكار والاجتهاد الفكري، فيعد أي انتهاك لهذه الحقوق تعديًا على مسار التقدم العلمي والتكنولوجي، وعلى احترام المجتمع لطاقت أفراده.

وبناء على ذلك أصبح من الضروري تحويل الأفكار المبتكرة إلى أصول معرفية ذات قيمة اقتصادية تساهم في تحسين مستوى الفرد وتنشيط الحركة التجارية، كما أدى التوسع الكبير في أدوات إنتاج المعرفة وتبادلها إلى منح الدول أهمية متزايدة للملكية الفكرية، باعتبارها ركن أساسي لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز موقعها في المجتمع الدولي.

ثانيًا تأثير البيئة الرقمية على الملكية الفكرية.

أنتجت البيئة الرقمية واقعًا جديدًا في التعامل مع الإنتاج الفكري؛ حيث ساهمت في تغيير طبيعة المصنفات وحدود تداولها بشكل جذري، بفضل البنية التفاعلية للفضاء الرقمي، فأصبح من الممكن إنتاج المحتوى وتعديله ونقله ومشاركته بسرعة وانتشار غير مسبوقين؛ مما جعل البيئة الرقمية تؤثر بشكل مباشر في مفاهيم الملكية الفكرية ومجالات تطبيقها، فلم يعد التعامل مع المصنفات محصورًا في إطار مادي أو محلي، بل أصبح يتم عبر وسائط رقمية مفتوحة.

ساهمت التكنولوجيا الحديثة خصوصًا مع اختراع الحاسبات على تسهيل المعلومات بأنواعها واستغلال حقوق الملكية الفكرية سواء كانت مصنفات أو ابتكارات أخرى، عن طريق نشرها إلكترونيًا من خلال تزويد الحاسبات

(٣٣) عمر محمد ابن يونس، حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت، ندوة الملكية الفكرية عبر الإنترنت: تأثير الملكية الفكرية عبر الإنترنت على التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، المنعقد في أغسطس، مصر، (أغسطس - ٢٠٠٦)، ص ٤.

(٣٤) نايف عبد الله العمادي، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، الأردن، (٢٠٢٠)، ص ٤.

الشخصية ببرامج شبكة الإرسال واستقبال البيانات عبر تلك الشبكات، وذلك على درب الطريق الفائق للمعلومات، ومن ثم انكفأت الوسائط الإلكترونية المتعددة، الأمر الذي تزامن مع الترميز الرقمي للمصنفات ليتسنى تداولها إلكترونياً، الأمر الذي يعكس إشكالية حماية حق المؤلف في ظل تسير نواتج الملكية الفكرية، رغم التداول الفلكي لها في الفضاء الكوني^(٣٥).

١. المصنفات الفكرية

أدى الانتشار الواسع للبيئة الرقمية إلى تسهيل تداول المصنفات الفكرية وانتشارها على نطاق غير مسبوق؛ حيث أصبح من الممكن نشر المحتوى وتبادله بسرعة فائقة عبر الوسائط الإلكترونية، دون الحاجة إلى الوسائط التقليدية، وقد ساهم هذا التحول في توسيع دائرة جمهور المصنفات وزيادة فرص الاطلاع عليها والاستفادة منها؛ مما أثر بشكل مباشر على مفهوم الانتشار في الملكية الفكرية، كما جعلت البيئة الرقمية من نفسها أداة فعالة في تسريع حركة الإبداع وتعميمه على المستوى العالمي.

فقد أدى التقدم الذي شهده العالم على أثر التطور التكنولوجي إلى تدفق المعلومات؛ حيث أصبح الوصول إليها سهل دون أن تقف الحدود الجغرافية عائق أمام ذلك، وبالتالي أصبح من السهل نشر المصنفات في أي مكان، فعلى إثر ظهور شبكة الإنترنت، تغير مفهوم النشر، فبعد أن كان تقليدياً أصبح إلكترونياً عبر تقنيات متعددة^(٣٦).

والجدير بالذكر أن المؤلف مفهوم بوسعه أن يستوعب طائفة المبدعين والمبتكرين الحاليين منهم والمحتملين، فنجد أن أنماط المؤلفين تبعاً لارتباطهم بمصنفاتهم الفكرية تتنوع وفقاً لما يلي: (٣٧)

- أ. **المصنف الفردي:** هو أكثر المصنفات شيوعاً فغالبا ما يقوم شخص واحد بإنتاج المصنف وينسب إلى مؤلفه عن طريق ذكر اسمه الحقيقي عليه أو بطريقة الاسم المستعار، أو أي علامة تقطع أو اصر الشك في التعرف على حقيقة المؤلف.
- ب. **المصنف المشترك:** وهو ما اشترك في إنتاجه أكثر من شخص وتضمن اشتراكهم مساهمة كل فرد منهم في ابتكارية المصنف مع اشتراك فكرهم واتجاه جهودهم إلى إخراج هذا المصنف.
- ج. **المصنف الجماعي:** وهو ما اشترك في إنتاجه أكثر من شخص بتوجيه من شخصية اعتبارية أو معنوية تتكفل بنشر المصنف تحت إدارتها وباسمها، وفي هذا النوع من المصنفات يكون للشخص المعنوي الذي وجه بإخراج المصنف حق مباشرة سلطات المؤلف.
- د. **المصنف المشتق:** المصنفات المشتقة هي المصنفات التي تكون مستمدة من مصنفات أخرى؛ ولكنها تتميز عنها في الشكل أو المضمون كالترجمة والتلخيص شريطة أن تكون مبتكرة.

(٣٥) كوثر مازوني؛ مبروك لمشونشي، نطاق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مج ٩، ع ٣٤، (٢٠٢٢)، ص ١٢٨١.

(٣٦) فاطمة لواعر، الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، مج ٣، ع ٢٤، (٢٠٢٣)، ص ١٦.

(٣٧) مها بنت مخلد العتيبي، الابتكار في حقوق الملكية الأدبية والفنية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٢٩، ع ٤٤، (٢٠٢١)، ص ٤٩٩.

ومما سبق يرى الباحث أن التطورات التكنولوجية الحديثة ساهمت في أحداث ثورة نوعية في تداول المصنفات؛ مما جعل الوصول إليها أكثر سهولة وسرعة دون قيود جغرافية، وقد انعكس ذلك على أساليب نشر المصنفات وتوزيعها، بالإضافة إلى تنوع المصنفات وفقاً لطبيعة العلاقة بين المؤلفين ومصنفاتهم، ويترتب على هذا التنوع ضرورة تحديث التشريعات التي تحمي حقوق المؤلف سواء الحقوق المادية أو المعنوية، من استغلال المصنف مادياً أو نشره، أو توزيعه بدون الحصول على إذن من صاحب الحق.

٢. ظهور أشكال جديدة من الملكية الفكرية

أدى التوسع في استخدام البيئة الرقمية إلى تحول جذري في طبيعة الإنتاج الفكري؛ حيث لم يعد محصوراً في الأشكال التقليدية، بل نشأت صور جديدة من الملكية الفكرية تعكس التفاعل المتزايد بين الإنسان والتقنية، وقد ساهم هذا التحول في إعادة صياغة مفاهيم الإبداع.

كما أن الملكية الفكرية هي تلك التي تدرك بالفكر فهي نتاج فكري خالص للمبدع، فله حق على نتاج ذهنه وثمره فكره أي كان مظهره، فلمالك الحق الفكري الحق في التصرف فيه على النحو الذي يريده وفق ضوابط الفقه والقانون، كما أن الملكية الفكرية عامل أساسي في نمو الاقتصاد الوطني^(٣٨).

وهذا ما أكدته اتفاقية تريبس في المادة السابعة التي نصت على "يجب أن تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، بالأسلوب الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتوازن بين الحقوق والواجبات"^(٣٩)

بالإضافة إلى أنه أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تغيير العديد من الأساليب، فبعد أن كان النشر التقليدي يمر بعدة مراحل حتى يصل المصنف إلى الجمهور، أصبح النشر الإلكتروني مختزلاً بدوره جميع العقبات التي تحول دون ذلك، كذلك الأمر بالنسبة للمصنفات العلمية، كذا مال الملكية الصناعية^(٤٠).

كما أدى التطور التكنولوجي الذي شهده المجتمع الدولي في وسائل التواصل والاتصال والوسائل التي تنقل الإنتاج الفكري بكافة أشكاله وصوره إلى ظهور مصنفات جديدة، وهذه المصنفات كانت موضع اهتمام من قبل المختصين في مجال الملكية الفكرية^(٤١)

ومما سبق نستنتج أن الملكية الفكرية تجسيدا للعقل والإبداع؛ حيث يحق لصاحبها التصرف فيما أبدعه وفقاً للضوابط القانونية والفقهية، وقد ساهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في إحداث تحول كبير في طرق إنتاج وتوزيع

(٣٨) عرارم جعفر، الضوابط القانونية لنقل التكنولوجيا في ظل قواعد حماية الملكية الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (٢٠٢١)، ص ٩١.

(٣٩) المادة ٧ من اتفاقية تريبس.

(٤٠) فاطمة لواعر، الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، مج ٣، ع ٢٤، (٢٠٢٣)، ص ١٦.

(٤١) محمد رضا علي البوسراية، الحماية المدنية للحق المعنوي للمؤلف في التشريعين الأردني والعراقي، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن)، (٢٠١٨)، ص ٨١.

هذه المصنفات؛ حيث اختصرت الوسائط الرقمية العديد من المراحل التي كانت تعيق النشر التقليدي، وهذا ما زاد من أهمية الملكية الفكرية كعنصر فعال في دعم الابتكار.

ثالثاً: دمج التكنولوجيا في حماية المصنفات

مع تصاعد التحديات التي فرضتها البيئة الرقمية على حماية المصنفات الفكرية من الاستخدام غير المشروع؛ برزت الحاجة إلى حلول تقنية مبتكرة تتماشى مع طبيعة هذا الفضاء المتغير، قد أدى ذلك إلى دمج التكنولوجيا بشكل متزايد في آليات حماية المصنفات، من خلال استخدام تقنيات متعددة، تتيح للمبدعين مراقبة أعمالهم الرقمية والتعرف على طرق تداولها، ويعكس هذا الدمج بين التكنولوجيا والإبداع الفكري تطوراً نوعياً في مفهوم الحماية؛ حيث يتجاوز الأطر التقليدية ليرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية البيئة الرقمية نفسها.

إن عالم التكنولوجيا والاتصالات أصبح في تطور مستمر، وأهم ما أفرزته تطورات في الكمبيوتر وشبكة الإنترنت شملت أيضاً حقوق الملكية الفكرية، وتتضمن المواقع الإلكترونية عناصر خاضعة للحماية بموجب قوانين الملكية الفكرية، سواء تمثلت في براءة اختراع أو علامات تجارية أو حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة لها، وبشكل ما يتم نشره في البيئة الرقمية الافتراضية حقوقاً لمالكها ولا يجوز استغلالها إلا بموافقة مالكها، وتعد المصنفات الرقمية من حقوق الملكية الفكرية للمؤلف^(٤٢).

فقد أشار جانب من الفقه إلى تعريف المصنفات الرقمية على أنها "المصنفات الإبداعية العقلية التي تنتمي إلى بيئة تقنية المعلومات والتي يتم التعامل معها بشكل رقمي والتي تظهر في برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والدوائر المتكاملة"^(٤٣).

بالإضافة إلى أنه من خلال الرقابة الإلكترونية تستطيع الجهات الرقابية المسؤولة وفق القوانين ممارسة وظيفتها تجاه العديد من الأنشطة الرقمية ومن بينها متابعة الواقع الإلكتروني، وذلك بمتابعة عمليات الدخول والخروج من المواقع والمنصات الرقمية للحفاظ على الواقع الأمني والمعلوماتي من أي تهديدات سيبرانية تهدد النظام العام، وهذه الرقابة تقوم بها سلطات الضبط في إطار سعيها للمحافظة على الأمن العام ومنع وقوع الجرائم بشكل عام وهي من قبيل الضبط الإداري العام، على أنه ينبغي أن تتم وفق الضوابط التشريعية وأن تخضع لرقابة القضاء حماية للحقوق والحريات العامة من أي انحراف قد يقع من سلطات الضبط، والحقيقة أن الأمر يتوقف على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات كمصلحة خاصة وحق المجتمع في الأمن ومنع الجريمة كمصلحة عامة، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة للأفراد عند التعارض بينهما^(٤٤).

كما أكد نظام حماية حقوق المؤلف على سلطات الضبط في المادة ٢٤ التي نصت على " يتولى الموظفون المختصون بالوزارة ضبط المخالفات، وزيارة المنشآت الإعلامية والتجارية والمستودعات والمؤسسات العامة

(٤٢) هشام مسعودي، حماية الملكية الفكرية لحقوق المؤلف للمصنفات الرقمية: قراءة في المدلول وسبل الحماية، مجلة الدراسات القانونية، مج ٨، ع ٢، ص ٨٥٦.

(٤٣) خالد عبد المنعم إبراهيم مصطفى، الطبيعة القانونية للابتكارات الرقمية، المجلة القانونية، مج ١٢، ع ٦٤، (٢٠٢٢)، ص ١٥٤٠.

(٤٤) صلاح الدين رجب فتح الباب صميذة، أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على النظام العام، الفكر الشرطي، مج ٣٣، ع ١٣١٤، (٢٠٢٤)، ص ١٠٠.

والخاصة التي تستخدم المصنفات الفكرية في أنشطتها، والتحقيق فيها، ويكون لهم صفة الضبط القضائي، وتحريز أي أدلة ثبوتية. وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات والقواعد التي يلتزم بها هؤلاء الموظفون"^(٤٥)

ومما سبق نستنتج أن البيئة الرقمية قد شهدت تطوراً كبيراً نتيجة للتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مما أنتج واقعاً جديداً للملكية الفكرية، فأصبحت المحتويات المنشورة عبر الإنترنت، مثل: المواقع الإلكترونية والتطبيقات والمصنفات الرقمية، تمثل حقوقاً فكرية محفوظة لأصحابها، وتشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، وغيرها.

ولمواكبة هذا التطور التكنولوجي، ظهرت الحاجة إلى آليات رقابية إلكترونية تمارسها الجهات المختصة لضبط الأنشطة الرقمية ومتابعة المصنفات والمواقع، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن المعلوماتي ومنع الجرائم السيبرانية؛ حيث يتم ممارسة تلك الرقابة في إطار الضبط الإداري العام، مع الالتزام بالضوابط القانونية والخضوع لرقابة القضاء؛ لتحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات الفردية من جهة، وصيانة الأمن العام، والمصلحة العامة من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق فيتضح أن البيئة الرقمية قد أحدثت تحولاً جذرياً في مسار تطور الملكية الفكرية، من حيث طبيعة المصنفات وأشكال التعبير عنها، وطرق إنتاجها ونشرها وتداولها، وقد أدى التطور التكنولوجي السريع إلى توسيع مفاهيم الملكية الفكرية وظهور صور جديدة للإبداع الفكري؛ مما أثر على مختلف الأصعدة العلمية والثقافية، فلم تعد المصنفات محصورة في الوسائط التقليدية، بل أصبحت منتشرة بشكل أكبر في فضاء رقمي واسع يتجاوز الحدود الجغرافية؛ مما أسهم في عموم المعرفة وتسريع حركة الإبداع.

(٤٥) المادة ٢٤ من نظام حماية حقوق المؤلف مرسوم ملكي رقم م/٤١.

المبحث الثاني

إشكاليات حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

شهدت السنوات الأخيرة اهتمام واسع بموضوع الملكية الفكرية، خاصة مع تزايد عملية التطور التكنولوجي الهائل، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات عديدة، ولم يعرفها العالم لولا الانفجار الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بين هذه المشكلات استغلال الملكية الفكرية دون إذا صاحب الحق فيها عبر الوسائل الإلكترونية المتاحة، وبالاكتفاء على شبكة الإنترنت الموجودة في كل مكان؛ مما شكل انتهاكاً صريحاً لحقوق أصحاب الملكيات الفكرية سواء من الناحية المادية أو المعنوية. (٤٦)

بناءً عليه سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين المطلب الأول أدوات تداول الإنتاج الفكري الرقمي، أما المطلب الثاني خصائص الإنتاج الفكري الرقمي وحدود الحماية فيما يلي:

- **المطلب الأول:** أدوات تداول الإنتاج الفكري الرقمي وتحدياتها التقنية.
- **المطلب الثاني:** خصائص الإنتاج الفكري الرقمي وحدود الحماية القانونية.

(٤٦) علاء الدين يوسف؛ وعبد المؤمن سي حمدي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، ١٤، (٢٠١٨)، ص ٢١٥.

المطلب الأول

أدوات تداول الإنتاج الفكري الرقمي وتحدياتها التقنية

تعيش الإنسانية اليوم في منافسة مذهلة نحو عالم الفكر والمعرفة، ولقد تغيرت معايير قياس تقدم الأمم وتطورها من حيث حكم المعلومات المتاحة الأفكار المبتكرة التي تنتجها، بدلاً من القوة المالية، والعسكرية؛ مما أدى ذلك التحول إلى تقدم كبيراً ومتزايداً في الإنتاج الفكري والإبداع؛ لذلك يعتبر موضوع حماية الملكية الفكرية من المواضيع الصعبة والشائكة التي تشغل رجال السياسة وذلك لأن نتاج الفكر والإبداع وحمايته عن طريق الملكية الفكرية يعد من أهم ركائز الاقتصاد المعاصر، فلا يقوم الاقتصاد بدون هذه الركيزة المهمة، والاستثمارات الأجنبية لا تنجذب إلى بلد لا تمتلك حقوق الملكية الفكرية لذا سعت معظم الدول إلى إدراج الملكية الفكرية ضمن السياسات الوطنية^(٤٧).

أولاً: أدوات تداول الإنتاج الفكري الرقمي

إن الإنتاج الفكري كان يتم نشرة في سابقاً عبر الوسائل التقليدية، أما حالياً في العصر الحديث أختلف تماماً؛ حيث أصبحت المصنفات تنشر وتوزع عبر وسائل متعددة مثل المنصات الرقمية وهي المواقع الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والمكتبات الرقمية، والبريد الإلكتروني، وهذه الأدوات قد وفرت قدر كبير من السرعة والانتشار على مستوى العالم وليس على مستوى المحلي، والسهولة في الوصول إلى أي محتوى.

١. المنصات الرقمية للنشر والتوزيع

إن نسبة ارتفاع مستهلكي الإنترنت إنماء وتطور محتوى المواقع المنتشرة فيه، وبالتالي شيوخ مواقع التجارة الإلكترونية من أجل التسويق والخدمات، فلا يكاد يخلو موقع من نشاط استثماري ومالي؛ حيث يعتبر البث الرقمي، وصيغ الاتصالات الرقمية مستحدثات جديدة لاستعمالات المصنفات المحمية بحقوق الملكية الفكرية، وبالنظر إليها من الناحية الاقتصادية، فهي تمثل مجموعة من الخدمات جلتها تجارية^(٤٨).

يحتوي الفضاء الرقمي عدة مصنفات رقمية، منها المحمية قانوناً وأخرى لم تصدر بعد قوانين لأجل حمايتها، وهذه الأخيرة تعد عرضة للاعتداء عليها لأنها لا تتطلب ذكاءً بشرياً كبيراً، وذلك نظراً لطبيعتها الرقمية وتعدد أشكال عرضه على شاشات الحواسيب وصفحات الإنترنت، وتعرف المؤلفات المتعددة الوسائط بأنها ناقل معلوماتي جديد يجمع في الوقت ذاته الصوت والنص والصورة والبيانات القادمة بدورها من وسائط مختلفة، إذًا هي أعمال فكرية معروضة بطريقة رقمية حديثة في شكل صورة ونص وصوت أكانت الصورة متحركة أو ثابتة فيه^(٤٩).

^(٤٧) لونيس انقراش؛ سعيد أمقران حاج، حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، (٢٠١٨)، ص ١.

^(٤٨) صوفيا بومينية، النشر الإلكتروني والحقوق الرقمية، مجلة الفقه والقانون، ع ٥٢، (٢٠١٧)، ص ٤٣.

^(٤٩) هشام مسعودي، حماية الملكية الفكرية لحقوق المؤلف للمصنفات الرقمية: قراءة في المدلول وسبل الحماية، مجلة الدراسات القانونية، مح ٨، ع ٢٤، (٢٠٢٢)، ص ٨٥٧.

فموقع الويب هو توصيف للمعلومات التي تعرض على صفحات الويب الخاصة بالشركة، وموقع الويب هو من نتائج الإنترنت بعد استخدامها لأغراض تجارية؛ حيث أصبح ممثلاً لقدرات الشركة في التصميم والعرض والإعلان والإقناع وتقديم الخدمات والتفاعل والبيت والشرء وغيرها مما يمكن تلخيصه بكونه طريقة متميزة خاصة بالشركة في تقديم الأعمال، ولأنه طريقة خاصة بتقديم الأعمال فإنه يمكن أن يتمتع بالحماية القانونية، كما أن موقع الويب يحمل اسم الشركة؛ مما يجعله يتمتع بالحماية القانونية الخاصة بالعلامة التجارية، ولأنه يمكن أن يعرض منتجات رقمية كالألعاب والكتب والبرمجيات، فإنه يمكن أن يحظى بالحماية القانونية الخاصة بحق النشر^(٥٠).

وتتوفر في الويب مجموعة من الأدوات التي تمكن الباحث من الإبحار في محتوياتها وتشكل هذه الأدوات وساطة بين الباحث ومحتوى الويب ومن أهمها نجد محركات البحث التي تعد كأدوات بحث تعمل من خلال استراتيجيات محددة أو استراتيجيات مفتوحة؛ وذلك للبحث في حقول أو وثائق نصية والأكثر من ذلك أنها يمكن أن تبحث عن أشياء، في بيئة محددة هي بيئة شبكة الإنترنت، وذلك يعني أنها تبحث في ملايين المواقع ومليارات الكلمات في وقت محدد وتتميز بسرعة الاستجابة وعادة ما تكون إجابتها مواقع على الإنترنت تتوافر فيها كل المصطلحات التي تم البحث عنها أو بعضها، أو مواقع محددة سلفاً من خلال ما يعرف بقائمة أو دليل البحث^(٥١).

وبالإضافة إلى أن النشر الإلكتروني قد تخطى كافة القيود النوعية للمحتوى المنشور من نصوص وصوت وفيديو، هذا فضلاً عن كسر الحواجز المكانية المعروفة في سياق النشر التقليدي، فأصبح بالإمكان تحميل مكتبة رقمية كاملة على إما جهاز الحاسب الشخصي أو القارئ الإلكتروني أو حتى الهاتف المحمول الذكي، وأحياناً تكون بعض المنشورات الإلكترونية نسخاً إلكترونية من منشورات مطبوعة وهناك فئة أخرى ولدت رقمياً أو إلكترونياً، كما تدرج تحت هذه الفئة الدوريات العلمية^(٥٢).

وبعد الإنترنت بوصفه طريقة اتصال سهلة وسريعة يتيح تبادل المعلومات ونقلها بكافة صورها، مكتوبة ومرئية ومسموعة، وباعتباره ليس مجرد صفحات للمعلومات، بل مكاناً للتسوق وموضعاً للأعمال والخدمات، وفضاء غير متناه من الصفحات لنشر الأخبار والمعالجات والمؤلفات والأبحاث والمواد، فإن محتوى مواقعه يتضمن الإعلان التجاري والمادة المؤلفة والبث المرئي، والتسجيل الصوتي^(٥٣).

والجدير بالذكر أن نظام خدمة الويب يركز على فكرة تخزين معلومات مع القدرة على إقامة صلات وعلاقات ترابطية مباشرة بين مستخدميها وبغرض تفادي كل الإشكالات التي من شأنها إعاقة التعامل عبر مواقع الويب لجأت بعض التشريعات الحديثة استخدام ما يسمى بجهات التصديق والتوثيق الإلكتروني، والتي تتكفل بتخزين

(٥٠) نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات إدارة ما لا يقاس، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (٢٠١٩)، ص ٢٨٩.

(٥١) كداوة عبد القادر، البحث الوثائقي في البيئة الرقمية: شبكة الإنترنت أنموذجاً، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج ٢، ع ٣، (٢٠٢١)، ص ١٢٨.

(٥٢) شريف كامل شاهين، النشر التقليدي والإلكتروني في العالم العربي، مصر: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، (٢٠١٤)، ص ٢٦.

(٥٣) أمل فوزي أحمد عوض، الملكية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات الواقع والمستقبل، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، ط ١، (٢٠٢١)، ص ٤٦.

وإثبات المعاملات الإلكترونية المبرمة بين الأطراف، مع إخبار المتعاملين الزبائن بكل ما يحيط أو يخدم مصادقية المواقع المستعملة؛ مما يزيد ذلك في منسوب الاستقرار القانوني والمعلوماتي للمعاملات الإلكترونية^(٥٤).

خلاصة القول تعتبر المنصات الرقمية هي الوسيط الأساسي لتداول الإنتاج الفكري بجميع أشكاله؛ إذ تتيح المنصات الرقمية النشر الفوري والتوزيع للإنتاج الفكري الأدبي والفني، فقد تحولت هذه المنصات لوسائل النشر بديل الوسائل التقليدية، كما فتحت المنصات الرقمية المجال للنشر والتوزيع على مستوى العالم.

٢. المكتبات الرقمية رقم

تعد المكتبات الرقمية بأنها مؤسسات تقدم المصادر، بما في ذلك العاملين المتخصصين للقيام بعمليات الاختيار، والبناء وإتاحة الوصول الفكري والتفسير والتوزيع، وصون سلامة وكمال مجموعات من الأعمال الرقمية، وضمان استمرارها مع الزمن؛ وذلك بهدف إتاحتها للاستخدام من جانب مجتمع أو أكثر من المستفيدين بالأساليب والطرق السريعة والاقتصادية أيضاً^(٥٥).

وتعرف المكتبات الرقمية بأنها "مجموعة من أوعية المعلومات المحسوبة رقمياً، والمرتبطة بطريقة خاصة تناسب طريقة الاستخدام من خلال شبكات المعلومات التي تمكن الوصول إلى المعلومات مهما بعدت المسافات، وتؤكد تجهيزات المكتبات الرقمية على تيسير، وتزويد المعلومات وبثها واستخدامها.^(٥٦)

إن بداية ظهور المكتبات الرقمية جاءت نتيجة تعدد استخدام تطبيقات التكنولوجيات الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات، وأبرزها تكنولوجيا الاتصال التي تأتي في مقدمتها شبكة الإنترنت التي أحدثت تغييرات وتطورات في اجرائيات العمل الفني في المكتبات وفي نوعية الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، ولعل الطفرة التي أحدثتها هذه الشبكة في مجال النشر والاعلان قد جعلتها أحد الموارد المهمة التي توفر كميات هائلة من مصادر المعلومات.^(٥٧)

فتم الاتجاه إلى المكتبة الرقمية أو الإلكترونية نتيجة لارتفاع أسعار المصنفات التقليدية، وما يلي أهمية المكتبة الرقمية: -

- التمكن من الحصول على الكتب قديمة التاريخ والتي لم تعد تنتج في دور النشر.
- التمكن من البحث والحصول على المعلومات بسهولة.
- توافر المعلومات.
- التمكن من تقصير المسافات واختزالها وإلغاء الحاجز الزمني والمكاني.
- تقليل التكلفة المالية بالإضافة للجهد والوقت.

^(٥٤) منى فنيح، الدراسات القانونية في ظل البيئة الرقمية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع ٤٢، (٢٠٢٢)، ص ١١٨.

^(٥٥) شريف كامل شاهين، النشر التقليدي والإلكتروني في العالم العربي، مصر: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، (٢٠١٤)، ص ٢٣٥.

^(٥٦) ربحي مصطفى عليان، المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ٢، (٢٠١٥)، ص ٢٩٤.

^(٥٧) أحمد علي، المكتبة الرقمية الأسس والمفاهيم والتحديات التي تواجه المكتبات الرقمية العربية، مجلة جامعة دمشق، مج ٢٧، ع ١٤، (٢٠١١)، ص ٦٤٧.

- التمكن من الاطلاع على المعلومات المختلفة من قبل أكثر من شخص، وفي وقت واحد دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث تضارب. (٥٨)

تعتبر المكتبات الرقمية وسيلة حديثة للنشر والتوزيع للمصنفات الفكرية؛ لأن هذه المكتبات الرقمية يتيح فيها الوصول إلى المحتوى العلمي من خلال المكتبات الرقمية المفتوحة، كما ساهمت في توسيع من نشر الكثير من الإنتاج الفكري، بالإضافة إلى أنها أصبحت إدارة رئيسية في نشر وتوزيع الناتج الفكري، كما توجد شروط قانونية للنشر في المكتبات الرقمية؛ لحماية حقوق المؤلفين.

فالمكتبات الرقمية تحمي المصنفات الرقمية من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المؤلف، فالاتفاقيات أكدت على حماية المصنفات عبر الوسائل الإلكترونية، ومنع نسخها أو تداولها دون إذن من صاحب الحق، وهذا ما نصت عليه المادة ١٢ من اتفاقية الويبو بشأن حق المؤلف.

٣. وسائل الاتصال الاجتماعي

تشكل مواقع التواصل الاجتماعي في وقتنا الحالي الميدان الأوسع لتبادل ونشر المعلومات سواء العامة أو المتخصصة، لما تتمتع به من سهولة وسرعة في الكتابة والنقل والنشر، فأصبح العديد من الأشخاص سواء العامة أو المتخصصين يلجؤون إلى فتح حساب في هذه المواقع وينشرون مؤلفاتهم أو أعمالهم الفنية. (٥٩)

حيث انتشرت بشكل كبير وسائل التواصل الاجتماعي وأصبحت هي الوسيلة الوحيدة التي فرضت سيطرتها على جميع المجتمعات، وأصبح مستخدميها يتجاوز المليارات، وأصبحت وسيلة شديدة التأثير في المجتمع بشكل كبير وخطير، وذلك لأنها أصبحت تستخدم أساليب جذب لا حصر لها فهي تستوعب متابعيها من جميع الفئات ومن جميع الأعمار. (٦٠)

يقصد بالتواصل الاجتماعي هي "منصات عبر الإنترنت تسمح للأفراد بالتواصل مع بعضهم البعض ومشاركة المحتوى والأفكار والصور ومقاطع الفيديو، وتشمل هذه المواقع مثل فيسبوك، وتويتر، وانستغرام، ويوتيوب، بالإضافة إلى منصات أخرى تتنوع في الغرض والجمهور المستهدف" (٦١)

تعد وسائل التواصل الاجتماعي من أهم الوسائل الحديثة التي يستخدمها الكثير في نشر المصنفات الفكرية، سواء من قبل المؤلفين أو آخرين، كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل نشر الأعمال الأدبية والفنية على مستوى واسع، فهذا يتيح للمؤلفين من نشر مصنفاتهم على نطاق واسع بعكس النشر التقليدي.

(٥٨) مي أكرم ياسين، المكتبات الرقمية المفاهيم والتحديات، المجلة العربية للنشر العلمي، ع ٨٤، (٢٠٢٢)، ص ٣٠٨.

(٥٩) لمى بنت عبد الرزاق بن حميد المحمدي، حماية الملكية الفكرية في مواقع التواصل الاجتماعي، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج ٥، الإصدار ٤٩، (٢٠٢٣)، ص ٣٣٦.

(٦٠) رضا إبراهيم عبد الله البيومي، مواجهة نشر الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المؤتمر العلمي السادس لكلية الحقوق جامعة طنطا، المنعقد في الفترة من ٢٢-٢٣ ابريل ٢٠٠٩، ص ١٤.

(٦١) أسماء برحال؛ وايمان سليمان، الاتصال الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودوره في زيادة فعالية الثقافة الاتصالية للمؤسسات الخدمائية مؤسسة بريد الجزائر أنموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، (٢٠٢٤)، ص ٣٠.

بالرغم من كل مزايا وسائل التواصل الاجتماعي من نشر المصنفات الفكرية عبر الإنترنت يثير بعض التحديات القانونية التي تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية؛ لأن من الممكن أن يقوم أحد الأشخاص بنشر أحد المصنفات وينسبها لنفسه، فهذا يعتبر انتهاك للحقوق الملكية الفكرية، فلا بد من مواكبة التشريعات لهذه التحديات.

٤. البريد الإلكتروني:

يعد البريد الإلكتروني أحد أهم الوسائل المستحدثة في تكنولوجيا الاتصالات إذ أنه من أهم تطبيقات الإنترنت وأكثرها استخدامًا، وقد فرض نفسه إلى جانب الوسائل التقليدية للاتصال بفضل سرعته الفائقة وتكلفته البسيطة وسهولة استخدامه ومرونته، فالبريد الإلكتروني يحتل مكانًا ضروريًا في الحياة اليومية لكل مستخدم الإنترنت^(٦٢).

يعتبر البريد الإلكتروني أهم وسائل تكنولوجيا المعلومات والتي تمتاز بأنها وسيلة صامتة سريعة ودقيقة في نقل المعلومات والملفات كما هي موجودة، ولا اعتبار لعنصر الزمان والمكان، فلا تحتاج لترسيب المعلومات من الشركة أن تسرق الأوراق الأصلية إنما مجرد صورة عنها وترسل من مكان العمل^(٦٣).

إن البريد الإلكتروني أداة فعالة ويستخدم في مجالات الحياة اليومية من استقبال وإرسال الرسائل عبر البريد الإلكتروني، كما يمكن إرسال ملفات أو صور، أو أي مستندات، فالبريد الإلكتروني أداة أساسية في التعاملات مثل تسجيل الحسابات وتلقي الإشعارات عند تسجيل في الخدمات.

يعرف البريد الإلكتروني هو "اختصار للمصطلح Electronic mail ويقوم على إرسال الصور والبرامج والملفات من شخص إلى آخر عن طريق بريده الإلكتروني بدلًا من البريد العادي"^(٦٤)

كما يعد البريد الإلكتروني بأنه وسيلة للإرسال والاستقبال والتبادل عبر نظم الاتصالات الإلكترونية أهمها شبكة الإنترنت وهي وسيلة سريعة لتبادل الرسائل تغني عن استخدام البريد التقليدي وتخزن الرسائل الإلكترونية في الحاسب الخادم^(٦٥).

بناء على ما سبق إن البريد الإلكتروني يمكن أن يستخدم في تبادل المصنفات الفكرية ونشرها من خلاله؛ حيث يقوم المؤلفون إرسال مؤلفاتهم إلى جهات متعددة لنشرها؛ مما أدى إلى سهولة عملية النشر والتوزيع الرقمي، فالبريد الإلكتروني أفضل وسيلة من وسائل النشر عكس الوسائل التقليدية.

تعتبر خدمة البريد الإلكتروني هي أهم الخدمات المتاحة على شبكات الإنترنت، كما أنها تتسم بالسرعة في إرسال الملفات بين الأفراد، فتتيح هذه الخدمة في نقل الملفات مثل الكتب، أو الصور، أو ملفات الصوت والفيديو، من

(٦٢) رمضان قنفود، المسائل القانونية المتعلقة بالبريد الإلكتروني، مجلة دراسات وأبحاث، ع ١، ٢٠٠٩، ٢٩٠-٣١٥ ص.

(٦٣) ياسر عبد الحميد محمد الافتيحات، البعد القانوني لحق العامل في استخدام البريد الإلكتروني الشخصي أثناء العمل، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٧، ع ٢٤، ٢٠١٨، ١٧٢-٢٢٨، ص ١٩٩.

(٦٤) آمال عبد الجبار حسوني، التعاقد عبر البريد الإلكتروني وإثباته، مجلة الحقوق، مج ٥، ع ٢٠٦، ٢٠١٣، ٢٧٧-٢٩٤ ص.

(٦٥) منى فنيح، الدراسات القانونية في ظل البيئة الرقمية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع ٤٢، (٢٠٢٢)، ص ١١٨.

الممكن يتم الاعتداء على الملفات التي يتم ارسالها عبر البريد الإلكتروني الخاصة بالمصنفات الفكرية، فالنظام يحني هذه المصنفات التي يتم ارسالها عبر البريد الإلكتروني.

فقد حدد النظام في المادة ٢٢ من نظام حماية حقوق المؤلف بالغرامة المالية لا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال، أو اغلاق المنشأة المتعدية على الاعتداء على حق المؤلف، ومصادرة جميع نسخ المصنف، والمواد المستخدمة في هذا الاعتداء، أو السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر، ومن الممكن أن تكون العقوبة السجن والغرامة.^(٦٦)

٥. قواعد البيانات فقرة

تعد قواعد البيانات من بين المصنفات ذات الصلة بالحاسوب وهي إحدى صور الإنتاج الفكري التي لها علاقة بالتطور التكنولوجي الحديث، إذ تحتل مكانة هامة في صناعة المعلومات، وهي ثاني مصنف رقمي بعد برامج الحاسوب؛ حيث ترتبط به وجوداً، كونها الألية التي من خلالها يتم تنظيم معلومات الحاسوب؛ لأن ظهورها ارتبط بظهور برامج الحاسوب وهي منتجات ذات طبيعة معنوية.^(٦٧)

يقصد بقاعدة البيانات هي "تجمع للبيانات يتميز بالابتكار في الترتيب والعرض وبعكس مجهوداً شخصياً جديراً بالحماية، سواء كان هذا التجميع بلغة أو رمز أو بأي شكل آخر على أن يكون مخزناً بواسطة الحاسب الآلي، وقابلاً للاسترجاع بواسطته أو بأية وسيلة إلكترونية أخرى" ^(٦٨)

اختلف العلماء في تعريف قانوني لقواعد البيانات كونها مصنفاً معلوماتياً من الأشكال المستحدثة في بيئة حق المؤلف التي تطورت تطوراً مطرداً مع الثورة المعلوماتية الهائلة التي يشهدها التقدم التكنولوجي، واختلفت العناصر التي تم الاعتماد عليها من أجل تعريفها، وسوف نوضح تعريف قواعد البيانات طبقاً للاتفاقيات.^(٦٩)

تعرف قاعدة البيانات من معاهدة الويبو المادة الخامسة التي نصت على "تتمتع مجموعات البيانات أو المواد الأخرى بالحماية بصفاتها هذه أيًا كان شكلها، إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها، ولا تشمل هذه الحماية البيانات أو المواد في حد ذاتها، ولا تخل بأي حق للمؤلف قائم في البيانات أو المواد الواردة في المجموعة"^(٧٠)

كما نصت المادة الثانية الفقرة الخامسة من اتفاقية برن التي نصت على "تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعتبر ابتكاراً فكرياً، بسبب اختيار وترتيب محتوياتها، بالحماية بهذه الصفة، وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءاً من هذه المجموعات"^(٧١)

^(٦٦) انظر المادة ٢٢ من نظام حقوق المؤلف مرسوم ملكي رقم م/٤١.

^(٦٧) فاطمة لواعر، الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، (٢٠٢٣)، ص ٢٢.

^(٦٨) حازم أحمد شوقي محمد، الحماية القانونية لقواعد بيانات مراكز معلومات المؤسسات الإعلامية المرئية، المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، ٤٤، (٢٠٢١)، ص ١٩٥.

^(٦٩) حازم أحمد شوقي محمد، الحماية القانونية لقواعد بيانات مراكز معلومات المؤسسات الإعلامية المرئية، المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، ٤٤، (٢٠٢١)، ص ١٩٤.

^(٧٠) المادة الخامسة من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف جنيف ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦.

^(٧١) المادة الثانية فقرة خامسة من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية عام ١٩٧١ والمعدلة عام ١٩٧٩.

ولابد من التأكيد على أنه في عصر الإنترنت وشبكات الأعمال فإن قواعد البيانات الإلكترونية أصبحت من أصول ذات القيمة العالية، فإن الرقابة على الأصول أصبحت تتضمن التدقيق والمراجعة على هذه القواعد وسلامتها وحمايتها؛ لأن الخسارة في هذه الأصول الإلكترونية لا تقل أهمية في عالم الأعمال الإلكترونية عن الخسارة في الأصول المادية، وإذا كانت القرصنة أو الاستخدام غير المرخص لقواعد البيانات يحمل مخاطر في كون بعض الشركات مجال عملها هو إدخال قواعد البيانات الجديدة أو تطوير قواعد البيانات الحالية؛ مما يجعل مثل الاستخدام غير المرخص مصدرًا للمخاطرة في عدم قدرة الشركة المطورة على استرداد ما استثمرت في تطوير قواعد البيانات، ومع ذلك فإن قواعد البيانات قد تحصل على فرص أفضل في استمرار تطويرها بمساهمة أعداد كبيرة من المستخدمين في حالة عدم المبالغة والتشدد في التأكيد على الحماية القانونية، فإن الموازنة في الحقوق والفرص ضرورية من أجل الاستفادة المتبادلة ومن أجل الابتكار لقواعد البيانات والتحسينات اللاحقة عليها^(٧٢)

تعتبر قواعد البيانات من المصنفات التي أفرزها التطور التكنولوجي الحديث بظهور المعلوماتية والإنترنت خصوصًا مع التقدم الملحوظ في شتى مجالات الحياة الذي أدى لكثرة المعلومات وتنوعها، فباتت البيانات الوسيلة الوحيدة المثالية لاحتواء هذه المعلومات وما يطرأ عليها من تعديلات.^(٧٣)

كما أن قاعد البيانات تتمتع بالحماية طبقًا لنص المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام حقوق المؤلف التي تنص على "تتمتع بالحماية قواعد البيانات الأصلية بفضل انتقاء وترتيب محتوياتها كإبداعات ذهنية، ولا تمتد هذه الحماية للبيانات أو المواد ذاتها"^(٧٤)

ثانيًا: التحديات التقنية في تداول الإنتاج الفكري الرقمي

في عصر الرقمنة المتسارع أصبحت البيئة الرقمية محط اهتمام العديد من الأفراد والمؤسسات؛ حيث تعتبر مصدرًا رئيسيًا لتبادل المعلومات والتفاعل الاجتماعي ومع ذلك، يرتبط هذا العصر بتحديات متزايدة تتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية في البيئة الرقمية فمع تزايد حجم البيانات وتنوعها، يتراد أيضًا التهديد للخصوصية الفردية وسرية المعلومات وتتطلب حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية اهتمامًا مستمرًا وجهودًا مشتركة من الأفراد والمؤسسات والجهات التشريعية، فالتحول الرقمي يفتح الباب أمام تبادل المعلومات بشكل واسع؛ مما يجعل الحاجة إلى آليات فعالة لحماية الخصوصية أمرًا ضروريًا^(٧٥).

تشهد نظم المعلومات ثورة هائلة أدت إلى تغييرات جذرية متسارعة؛ حيث ظهرت تطبيقات جديدة أبرزها ما يعرف بتقنيات الذكاء الاصطناعي، الذي يعد حقلاً جديدًا، إذ يشير الواقع إلى أن استخدامات الذكاء الاصطناعي

^(٧٢) نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات إدارة ما لا يقاس، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (٢٠١٩)، ص ٢٨٨.

^(٧٣) نادية حدادو؛ وراضية بعوالي، النظام القانوني لقواعد البيانات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، (٢٠٢٣)، ص ٧.

^(٧٤) المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام حقوق المؤلف الصادرة بقرار رقم م/و/١٦٨٨/١ والمعدل برقم ٢٠٢٢/٣١/٣.

^(٧٥) محمود عبد الجواد عبد الهادي عبد الجواد، تطور التكنولوجيا والابتكار التشريعي: رؤية مستقبلية لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، مجلة القانون والأعمال، ١١٦٤، (٢٠٢٥)، ص ١٠٠.

تمتد لتتدخل في تكنولوجيا وصناعة المواد الطبية والأدوية، والصناعات المتقدمة، وتكنولوجيا المعلومات والإدارة، وصناعة الأسلحة ووسائل الدفاع، وغيرها من المجالات التي لا يمكن حصرها أو عدها، ويمثل الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون في مستويات عدة وهذا من حيث إمكانية تطبيق القواعد القانونية الموجودة على جميع المسائل القانونية التي يمكن أن يثيرها الذكاء الاصطناعي كنظام الملكية الفكرية، ونظام المسؤولية العقدية أو التقصيرية إلى جانب المسؤولية الجزائية، وحماية المعطيات الشخصية، والمنافسة وغيرها من المسائل التي عالجه النظام بحكم الإنسان فاعلاً فيها^(٧٦).

١. الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية الرقمية

نظراً لضخامة الإنتاج الفكري المنشور عبر الإنترنت فإنه من الصعوبة التحقق من الملكية الفكرية لأي محتوى إلكتروني على المواقع المختلفة، وبالتالي فإن اكتشاف التعديات على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية يواجه صعوبة إلا في الأعمال التي تلقى قبول كبير وانتشار واسع فيسهل اكتشاف الانتهاكات على حقوق الملكية الفكرية.

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد أثر ذلك على ابتكار المصنفات الأدبية والفنية والانتفاع بها، وتجويل الملفات التقليدية وإنتاج الأفكار لتوضع في فضاء الإنترنت؛ مما يؤثر على الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف هذا أدى إلى ظهور مشكلات قانونية مختلفة نتيجة استخدام شبكة الإنترنت التي تحتوي على مواقع متعددة؛ حيث لها كثير من محركات للبحث عن المصنفات الرقمية؛ مما يسهل عملية التنزيل أو النسخ الغير مرخص به؛ حيث يتم نشر المصنف بطريقة غير مشروعة وبأقل تكلفة وأقل جهد؛ مما يجعل ذلك اعتداء على حقوق الناشر، وبالتالي اعتداء على حقوق المؤلف المالية.^(٧٧)

الاعتداء هو تجاوز الحدود المسموح بها كما يعد انتهاك شيء محمي قانوناً أو الاستعمال بدون وجه حق لشيء ما دون استاذان صاحبه أو مالكة، والاعتداء على حقوق المؤلف هي الاستغلال أو الاستعمال غير المشروع لحق من حقوق المؤلف دون إذن من صاحبها أي المؤلف.^(٧٨)

فمن أشكال التعدي على الملكية الفكرية في البيئة الرقمية نشر المصنفات الرقمية دون الحصول على إذن والنسخ واللصق، وإعادة النسخ، وتعديل المصنف؛ ومن ثم توزيعه أو إعادة توزيعه التحميل على أجهزة الحاسوب للتعديل، أي تعدي غير قانوني على المصنفات، أو أي استخدام أو تداول غير قانوني والاستفادة من الاستخدامات المتعددة.^(٧٩)

^(٧٦) خالد زواتين، الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية أي علاقة ترابطية؟، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج ٧، ع ٢٤، (٢٠٢٢)، ص ١٣٩.

^(٧٧) أمينة يوسف عثمان البلغزي، الحماية القانونية للمصنفات الرقمية، مجلة الفرطاس، ع ٢٦، مج ٦، (٢٠٢٥)، ص ١٩٠.

^(٧٨) صونية حقااص، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، (٢٠١٢)، ص ٦٠.

^(٧٩) حكيمة عطا وشاح؛ خالدة عبد الله، حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على أخلاقيات البحث العلمي في البيئة الرقمية، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٠٨، (٢٠٢٤)، ص ٥٢٤.

خلاصة القول إن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في عصر البيئة الرقمية هي أهم التحديات التي تواجه المؤلفين؛ حيث أصبح في متناول الجميع الاطلاع، والنسخ، وإعادة النشر، والتوزيع عبر الشبكات الرقمية، يتم هذا دون إذن من صاحبها، كما يشمل هذا الاعتداء صورًا متعددة منها قرصنة البرامج، وتحميل الكتب أو أي محتوى آخر دون ترخيص، فهذه الاعتداءات يجد صعوبة في الرقابة عليها خلال الشبكات الرقمية.

٢. ضعف الحماية ضد القرصنة والانتهاك

شهد مصطلح القرصنة انتشارًا كبيرًا في لغة العصر الحديث؛ ليعبر عن الاعتداء الصارخ والذي يقع على الدعامات المادية للمصنف الفكري، أو على وعائه مثل التسجيلات السمعية والبصرية، ويستخدم هذا التعبير في مجال البرمجيات ليشمل الاختراقات التي يقوم بها البعض للأنظمة المعلوماتية بهدف الاستيلاء على المعلومات أو البيانات السرية، أو زرع فيروسات في أنظمة الكمبيوتر. (٨٠)

وقد جعلت التطورات التكنولوجية والتقنية المتسارعة حق النسخ مثار جدل في ظل تقنيات النشر الرقمي للمصنفات عبر الوسائط الرقمية المتعددة كشبكة الإنترنت، حتى بتنا أمام وصف النسخ الرقمي لجميع المصنفات التي تتواجد في البيئة الرقمية، ونتيجة للتقنيات الرقمية في مجال المعلومات وسبل الاتصالات وجدت الوسائط الإلكترونية لتجوب بالمصنفات المحمية الفضاء الكوني، عبر مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية التي تتيح لمستخدميها تصفح المصنفات والاستفادة منها، غير أن المستخدمين يتجاوزون هذا الغرض ويقومون بنسخ أية مصنفات منشورة إلكترونياً، وذلك لاستغلالها بشكل أو بآخر دون الحصول على موافقة مسبقة من مؤلفي هذه المصنفات بوصفهم أصحاب الحقوق الأدبية والمالية؛ مما يشكل اعتداء على حقوقهم. (٨١)

فالقرصنة تعني الاستخدام أو النسخ غير القانوني لأنظمة التشغيل أو برامج الحاسوب المختلفة دون وجه حق، وقد تكون للقرصنة طبيعة تجسسية سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو إدارية، تهدف إلى الاستيلاء على بعض حقوق الملكية الأدبية والصناعية، ومن أشكال القرصنة تقليد البرامج، وسرقة البرامج الأصلية، بالإضافة إلى نسخ البرامج وبيعها دون دفع أموال للحصول على ترخيص بذلك. (٨٢)

إن ظاهرة القرصنة الإلكترونية أصبحت تشكل خطرًا كبيرًا على حقوق الملكية الأدبية والفنية، بالإضافة إلى عرقلة الابداع الفكري والابتكار بسبب التعدي على حقوق الملكية الفكرية والنظام المعلوماتي، وهذا يؤثر سلبيًا على النمو والاستثمار في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. (٨٣)

تعتبر القرصنة من أخطر أشكال الانتهاكات على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، فهي تشمل انتهاكات على البرامج والتطبيقات والكتب الإلكترونية والإنتاج الفكري وغيرها من المحتويات، تتم هذه الانتهاكات

(٨٠) نادية زواني، الاعتداء على حق الملكية الفكرية: التقليد والقرصنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠٠٢)، ص ١٥.

(٨١) رامي إبراهيم حسن الزواهرة، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والإنجليزي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، (٢٠١٣)، ص ٤٩٦.

(٨٢) حليمة بودن، القرصنة والملكية الفكرية، مجلة القانون المغربي، ع ١٥، (٢٠١٠)، ص ٧٨.

(٨٣) عمر يوسف عبد الله، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة التقليد والقرصنة الإلكترونية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، (٢٠٢٢)، ص ٣.

دون موافقة صاحب المصنف، كما يتم نسب هذا المصنف أو الابداع الفكري لنفسه، فتمثل القرصنة من أهم التحديات التي تواجه المؤلفين والمبتكرين في البيئة الرقمية.

يعتبر الأمن السيبراني أحد عناصر الأمن القومي غير التقليدية؛ لأن أحد مستخدمي الفضاء الإلكتروني بإمكانه أن يوقع خسار فادحة بالطرف الآخر وأن يتسبب في شل البيئة المعلوماتية والاتصالية الخاصة به، وهو ما يسبب خسائر عسكرية واقتصادية فادحة؛ من خلال قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية وبعضها البعض، أو تضليل معلوماتها أو سرقة معلومات سرية عنها، أو من خلال التلاعب بالبيانات الاقتصادية والمالية وتزييفها أو مسحها من أجهزة الحواسيب، أو سرقة البيانات الشخصية.^(٨٤)

إن القرصنة لها أشكال عديدة من الاعتداءات، يوجد قرصنة على حقوق الملكية الفكرية تتمثل في الاستيلاء أو النسخ، أو التوزيع غير المشروع للمصنفات المحمية بحقوق المؤلف سواء المادية أو الأدبية؛ بسبب تحقيق مكاسب مالية أو تجارية غير مشروعة، أما القرصنة المرتبطة بالتجسس والأمن السيبراني في اختراق لأنظمة الحاسب الآلي أو اختراق برامج؛ بهدف تجسس عسكري، أو سياسي، أو سرقة بيانات حكومية ومؤسسات.

٣. قصور القوانين التقليدية عن مواكبة البيئة الرقمية

إن المؤلفون في البيئة الرقمية المتشابكة يواجهون العديد من المشاكل بسبب سهولة الوصول إلى هذه المؤلفات واستنساخها، في ظل تأخر وانعدام القوانين وعدم مواكبتها للسرعة التي تتطور بها التكنولوجيا في البيئة الرقمية وعدم قدرتها على التكيف مع الوضع الحالي، بل ويرى عدد من الخبراء أن القوانين الحالية لحقوق التأليف والحقوق المجاورة لم تعد قابلة للتطبيق في بيئة الإنترنت؛ لذا أصبح حتمًا على جميع الهيئات الفاعلة، التفكير في حلول ومعالجات قانونية تتماشى مع روح عصر الثورة الصناعية، والتحول إلى الرقمية من أجل حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.^(٨٥)

فقد جرمت القوانين التقليدية بعض الأفعال التي تمثل اعتداء على حقوق الملكية الفكرية، ومن أمثلة الجرائم التي تتم عبر شبكة الإنترنت:

- تقليد المصنف المنشور في الخارج أو في داخل البلاد أو تصديره إلى الخارج للحصول على ربح مالي نتيجة هذا الاستغلال.
- تضييع أو تجميع أو استيراد بغرض البيع أو تأجير أدوات معدة للتحايل على أية حماية تقنية يستخدمها صاحب حقوق المؤلف، وقد ازدادت أهمية الحماية بعد انتشار القنوات الفضائية والأقمار الصناعية وما صاحبها من تطور في وسائل القرصنة.
- الاعتداء على محتوى المصنف عن طريق الاقibas غير المشروع الذي يعد أحد أهم أشكال الاعتداء على محتوى المصنف، ويتحقق بنقل جزء من مصنف مشمول بالحماية دون الإشارة إلى هذا المصنف وإلى اسم

^(٨٤) إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، (٢٠١٩)، ص ١٣٦.

^(٨٥) أمل فوزي أحمد عوض، الملكية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات الواقع والمستقبل، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط ١، (٢٠٢١)، ص ٣٠.

مؤلفه، ويلاحظ كذلك أن الاقتباس يظهر دائماً في أحوال النقل الجزئي، ذلك أن نقل المصنف بأكمله لا يعتبر اقتباساً، وإنما يشكل جريمة تقليد للمصنف الأصلي.

- إلى جانب الاقتباسات غير المشروعة يظهر الاعتداء على محتوى المصنف في ترجمة المصنفات دون الحصول على إذن من مؤلفها؛ حيث يتم ترجمة أصول الكتب الأجنبية دون الحصول على ترخيص أصحابها عن طريق نقل محتويات هذه الكتب وترجمتها إلى لغة أخرى بما يترتب على ذلك من منافسة غير مشروعة للكتب الأصلية.

- الاعتداء على العنوان من أبرز أشكال الاعتداء المباشر الذي يقع على المصنف الرقمي، ويتحقق ذلك عند ظهور مصنف جديد يشمل ذات العنوان لمصنف سبق عليه، وهذا معناه أن المعتدي سلك سبلاً غير مشروعة حتى يستفيد مما حظي به المصنف المعتدى عليه من ذبوع وانتشار، بالإضافة إلى بيع المصنفات المقلدة أو عرضها للبيع أو التداول والإيجار مع العلم بكونها مقلدة^(٨٦).

وبالنظر للجرائم السابقة فرغم أنها نفس الجرائم التي تقع على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية إلا أن وسائل وأشكال الاعتداء عليها تختلف، وبالتالي فإن ارتكابها في البيئة الرقمية لا يتوافق مع نموذج التجريم الوارد في القاعدة القانونية في القانون، وهذا يعني وجود حاجة إلى إصدار قوانين لحماية الملكية الفكرية تتناسب مع طبيعة وخصائص البيئة الرقمية.

بناء على ما سبق تعتبر شبكة الإنترنت أحدثت نقلة مهمة في مجال النشر والتوزيع وعرض المصنفات الرقمية؛ لأن عملية النشر على منصات الواقع الافتراضي تتم بسرعة ودقة وبتكاليف منخفضة عكس نشر في الوسائل التقليدية؛ ولكن من الضروري تحديث التشريعات الوطنية؛ لكي توائم مع الواقع الافتراضي الحديث، بهدف حماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية.

^(٨٦) يوسف علاء الدين؛ سي حمدي عبد المؤمن، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبة، للدراسات العلمية الأكاديمية، مج ١، ع ١٤، (٢٠١٨)، ص ٢٢٦.

المطلب الثاني

خصائص الإنتاج الفكري الرقمي وحدود الحماية القانونية

إن المتغيرات الرقمية في تقنيات المعرفة قد أثرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام الإبداعي والفكري، وفي العلاقات القانونية الناتجة من الابداع الفكري، وكان أثرها الأوضح في حقل الملكية الفكرية، وتحديدًا فيما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الجديدة التي افرزتها البيئة الرقمية، بالإضافة إلى ما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الفكرية والابداعية الرقمية. (٨٧)

إن الإنتاج الفكري الرقمي يتميز بالعديد من الخصائص، ومنها السرعة والانتشار عبر الفضاء الإلكتروني لنشر محتوياتهم، وقلة التكاليف بالنسبة للمؤلف من نشر مؤلفاته مقارنة بالنشر التقليدي، واستخدام الوسائط المتعددة عن طريق الحاسب الآلي عبر المنصات الرقمية، أو التواصل الاجتماعي.

أولاً: خصائص الإنتاج الفكري الرقمي

١. السرعة والانتشار:

في ظل تطور تقنيات المعلومات والنمو المتزايد لمصادر المعلومات وما أحدثته من تغيير في العالم؛ حيث أصبح النشر الإلكتروني أحد أهم مصادر المعلومات الإلكترونية في العصر الحديث ووسيلة نشر فعالة تتميز بقلّة التكلفة والسرعة والانتشار، فهو يوفر خدمات عديدة وكم هائل من المعلومات في شكل كتب ومقالات ومجالات النشر. (٨٨)

أدى التقدم الذي شهده العالم على أثر التطور التكنولوجي إلى تدفق المعلومات؛ حيث أصبح الوصول إليها سهل دون أن تقف الحدود الجغرافية عائق أمام ذلك، وبالتالي أصبح من السهل نشر المصنفات في أي مكان، كما أدت السرعة من أهم خاصية النشر الإلكتروني؛ حيث يتم إنتاج وتوزيع ونشر المصنفات الأدبية والفنية بشكل سريع، بالإضافة إلى يمكن تعديل المحتوى بشكل فوري. (٨٩)

إن الإنتاج الفكري الرقمي من خصائصه السرعة الفائقة في النشر وإمكانية الحصول عليه في أي مكان في العالم، وذلك بمجرد نشره على المواقع، هذا باختلاف الطرق التقليدية والنشر الورقي (٩٠)، كما تعد تقنية النشر

(٨٧) رياض بن ناصر الفريجي، تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، عدد ديسمبر، (٢٠٢٠)، ص ٢٤٣.

(٨٨) مصطفى بن أحمد الحكيم؛ وخالد صلاح حنفي، كتاب المؤتمر الدولي المحكم الاتجاهات العالمية المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٦-٧ نوفمبر تركيا، (٢٠١٩)، ص ٣٢٨.

(٨٩) فاطمة لواعر، الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.

(٩٠) يوسف بن نافلة، النشر الإلكتروني وأهميته في تحقيق البحوث العلمية والتعليمية، مجلة أدبيات، مج ١، ع ١، (٢٠١٩)، ص ٧١.

الإلكتروني توظف قدرات الحاسب في سرعته ودقته وجودة مخرجاته، وذلك من خلال التقنيات التكنولوجية الحديثة.^(٩١)

إن التطور التكنولوجي في العصر الحديث أدى إلى تحول رهيب في وسائل نشر المعلومات؛ حيث أصبح نشر أي إنتاج فكري أو إبداع عن طريق البيئة الرقمية، فهي تتميز بالسرعة والانتشار على مستوى العالم، بالإضافة إلى إمكانية تعديل المحتوى الفكري، ونشرة مرة أخرى في البيئة الرقمية.

٢. تقليل التكاليف

هذه أهم عناصر التكلفة في صناعة الكتاب ونشرة والتي كانت السبب الأول في ارتفاع سعر الكتب، ففي النشر الإلكتروني عبر البيئة الرقمية لا توجد مثل هذه التكاليف؛ حيث يتم الشحن عبر شبكة الإنترنت، والطباعة تتم من قبل المستخدم إذا أراد طباعته، بدلاً من قراءتها على الشاشة، هذا الأمر يغير المبدأ التقليدي للنشر.^(٩٢)

ومن الخصائص الإنتاج الفكري أيضاً تقليل تكلفة بالنسبة للنشر لعدم وجود تكلفة الطباعة على الورق والتجليد والتغليف للنشر مع وجود تكلفة زهيدة جداً للطباعة لأقراص الليزر وتكلفتها لا تقارن بتكلفه طباعة الكتب وخاصة المجلدات الكبيرة والموسوعات.^(٩٣)

يعتبر توفير تكلفة النشر التقليدي ونفقات الطباعة؛ حيث يمكن ادخال كميات هائلة من المعلومات في شريحة صغيرة مثل قرص CD الذي يسع لألاف الكتب، وقد تكون من أمهات الكتب التي تتكون من أعداد هائلة من الصفحات الورقية، فهذا يعتبر توفير في التكلفة بالنسبة للنشر الإلكتروني في البيئة الرقمية.^(٩٤)

يعد تقليل التكلفة من أهم الإنتاج الفكري في البيئة الرقمية مقارنة بالوسائل التقليدية؛ لأنها تغني عن التكاليف الباهظة للنشر التقليدي من ورق وطباعة، فالمصنفات الرقمية يتم النشر فيها عبر المنصات الإلكترونية؛ مما يتيح للمؤلفين نشر مؤلفاتهم على مستوى واسع في جميع انحاء العالم، فهذا يساهم في نشر مؤلفاتهم وسهولة الوصول إليها.

٣. استخدام الوسائط المتعددة

إن الوسائط المتعددة لا يمكن لها أن تعمل إلا مع جهاز الحاسوب، وقد اتسع انتشار الوسائط المتعددة في التسعينات مع تطوير أجهزة الحاسوب الآلي، والتي تتمتع بصفات عالية كبرمجيات الصوت والصورة؛ مما شجع العديد من المؤسسات والأفراد لتمضي قدماً في إنتاج برامج متنوعة وثرية للمستخدمين.^(٩٥)

^(٩١) شيماء حنفي حسين عمران، النشر الإلكتروني عبر التطبيقات الذكية بين الواقع والمستقبل ومدى تأثيره على مؤسسات النشر، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات مج ٧، ع ٢٤، (٢٠٢٠)، ص ٣١٤.

^(٩٢) أحمد نافع المداح، النشر الإلكتروني وحماية المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (٢٠١٤)، ص ٣٤.

^(٩٣) دليلة خينش، صعوبات النشر الإلكتروني الجامعي المنصة الجزائرية للمجلات العلمية انموذجاً، مجلة دفاتر المخبر، مج ١٦، ع ١٤، (٢٠٢١)، ص ١٧٣.

^(٩٤) ربحي مصطفى عليان، المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية، مرجع سابق، ص ٤٠.

^(٩٥) عباس ناجي حسن، الوسائط المتعددة في الاعلام الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٣١.

حيث تتوفر إمكانية تقديم المحتوى في صورة برنامج تفاعلي بالصوت والصورة والرسوم المتحركة والفيديو، وبذلك ترتفع الفائدة الحقيقية للمحتوى، وتستثمر هذه الميزة في المناهج التعليمية والموسوعات العلمية وغيرها الكثير من المؤلفات.^(٩٦)

فتعرف الوسائط المتعددة بأنه نسيج من النص والجرافيك، والصوت، والرسوم المتحركة، والفيديو، وعند إضافة التبادلية إلى المشروع تصبح الوسائط المتعددة التبادلية، وعند إضافة طريقة للتجول داخل المشروع يصبح مشروعاً للوسائط المتعددة الفائقة.^(٩٧)

يتميز الإنتاج الفكري في البيئة الرقمية أنه يمكن استخدام العديد من الوسائل المتاحة في عرض مصنفاتهم، فيمكن عرض مصنفاتهم مثل النصوص المكتوبة، أو الصور، أو مقاطع فيديو؛ حيث يؤدي هذا إلى وصول المحتوى إلى المستخدم بسهولة؛ لن يوجد العديد من الوسائط مثل وسائل التواصل الاجتماعي، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو نشر المؤلفات في المكاتب الرقمية.

ثانياً حدود الحماية القانونية:

يتسم الإبداع الفكري بميزة حضارية فريدة، ومن هنا ينبع الاهتمام بحمايته وتشجيعه لذلك، وقامت الدول بوضع العديد من التشريعات والاتفاقيات الدولية لتوفير الحماية القانونية والقضائية للملكية الفكرية، كما أسست من أجل ذلك المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي تقود بدور ريادي في هذه المجال، ويدل على ذلك عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وكذلك العدد الكبير من المعاهدات الدولية التي تديرها المنظمة.^(٩٨)

فإن الهدف الأساسي في الملكية الفكرية هي الحماية القائمة على أساس مراعاة مصلحة الإنسان في جهده الذهني، وما يترتب عليه من مصالح مادية ومعنوية، مصلحة المجتمع في حماية وتطوير موارد المعلوماتية وإتاحتها للمجتمع، فيجب على قواعد الملكية الفكرية الإلكترونية أن تحقق التوازن بين مصطلحي حركة الإبداع والابتكار في العالم التقني ومصلحة ضرورة النفاذ الحر للمعلومات باعتبار المعرفة ملك عام.^(٩٩)

لا شك أن حماية الملكية الفكرية الرقمية تتطلب تقسيم الملكية مادية خبرتها متمثلة في الإنسان، وبين الملكية المستخدمة في الشبكات الرقمية، ويتطلب التطور التكنولوجي في مجال الحوسبة الرقمية في الكشف عن أهمية نظم الملكية الفكرية عامة، والبحث في إمكانية تطبيق التشريعات القائمة على الملكية الفكرية الرقمية.^(١٠٠)

^(٩٦) مليكة شببشيب؛ وميمونة بن عروسي، واقع النشر الإلكتروني لدى الأساتذة الجامعيين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خضير بسكرة، (٢٠٢٠)، ص ٦٥.

^(٩٧) لؤي الزغبى، الوسائط المتعددة، المشاع المبدع للنشر، سوريا، (٢٠٢٠)، ص ٧.

^(٩٨) أحمد غنام، حقوق الملكية الفكرية المفهوم والأهداف، المعرفة، مج ٥٠، ع ٥٧٧، (٢٠١١)، ص ٣٧١.

^(٩٩) محمد سلمان محمود، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية، مجلة كلية دجلة الجامعة، مج ٦، ع ١٤، (٢٠٢٣)، ص ٤٢٦.

^(١٠٠) عمر محمد ابن يونس، حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت، ندوة الملكية الفكرية عبر الإنترنت: تأثير الملكية الفكرية عبر الإنترنت على التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، المنعقد في أغسطس، مصر، (أغسطس – ٢٠٠٦)، ص ٤.

وعلى الرغم من ما تقدمه هذه الشبكة بمحتواها من خدمات إلا أنها تثير مشكلات قانونية حول حماية المحتوى، أي المعلومات المنشورة على الشبكة؛ مما أدى بالدول المختلفة إلى البحث عن الإطار القانوني الملائم لحماية المعلومات، وذلك عن طريق قانون الملكية الفكرية الذي يهدف إلى حماية الإنتاج الذهني، والإبداع والابتكار، وحماية أصحاب الحقوق من المؤلفين ومبتكرين من جميع الاعتداءات التي يمكن أن تقع على إنتاجهم أو إبداعهم المتمثلة في القرصنة والتقليد أو النسخ غير المشروع والتزوير أو غيرها من الاعتداءات التي تضر بمصالحهم الشخصية والمادية^(١٠١).

يعد الإنتاج الفكري في البيئة الرقمية خاص بالمؤلف فلا بد من الحماية والدعم لحقوق المؤلف، وهذا ما دفع الدول إلى تحديث تشريعاتها الوطنية لكي تتواءم مع التكنولوجيا الحديثة؛ لحماية حقوق المؤلف المادية والمعنوية، فقد أصبح الحاجة لإعادة تنظيم الحماية القانونية مع التطور التكنولوجي.

ولا شك أن توفير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية يضمن استمرارية الإبداع الفكري، والمساهمة، والابتكار لدى الباحثين، المؤلفين، المبدعين، المبتكرين، ويحثهم على المزيد من الإنتاج وإتاحة المعلومات وتداولها؛ ليؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى الإبداع الوطني في شتى المجالات الأدبية والعلمية، والفنية، وإحداث نقلات نوعية في حياة الأمم^(١٠٢).

ويعد توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية على مستوى العالم لها أهمية بالغة في ضمان حقوق المبتكرين والمبدعين والمخترعين وأصحاب الملكية الفكرية بشكل عام، وتلك الحماية تعد شرطاً رئيسياً لتشجيعهم على الابتكار والإبداع وتنمية أفكارهم، بالإضافة إلى ذلك تلعب الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية دوراً هاماً في إنشاء بيئة استثمار رائعة، وإزالة الحواجز والمعوقات أمام تبادل المنتجات الفكرية والعلمية والتكنولوجية عبر دول العالم^(١٠٣). وقد زاد الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية لحاجة المبدعين لحماية إبداعهم لما يتم بذله من جهود شاقة، وطاقة عقلية شديدة وبحث متواصل، فكل المبدعين الذين يبذلون جهوداً كبيرة يستوجب علينا حمايتهم، ووضع قيود لمصلحتهم ومصلحة المجتمع^(١٠٤).

فقوانين الملكية الفكرية في مجملها سواء تلك المتعلقة بحماية حقوق الملكية الصناعية، أو حماية الملكية الأدبية تهدف إلى حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية من كل أشكال التعدي والقرصنة التي قد يتعرضون لها من

(١٠١) لمياء صلاح الدين محمد إبراهيم، الإعلام الإلكتروني ودوره في تعزيز الملكية الفكرية: دراسة حالة الصحافة الإلكترونية السودانية الفترة من ٢٠١١م – ٢٠١٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (٢٠١٤)، ص ٢.

(١٠٢) بن ضيف الله فؤاد، الملكية الفكرية في ظل التقنيات الحديثة: البيئة الرقمية العربية من خلال التشريع الجزائري، المؤتمر الحادي والعشرين: المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة: الفرص والتحديات، المنعقد في أكتوبر، لبنان، (أكتوبر – ٢٠١٠)، ص ١١٨٠.

(١٠٣) أماني فوزي أحمد طه، الآثار الاقتصادية للتعدي على حقوق الملكية الفكرية: واقع حقوق الملكية الفكرية في مصر ولبنان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٤، (٢٠١٤)، ص ١.

(١٠٤) هلال إبراهيم هلال الخطيب، القيود التي تحكم حقوق الملكية الفكرية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، (٢٠٠٤)، ص ١.

قبل الغير، والذي سيؤثر لا محالة فقط على أصحاب الحقوق وإنما على شخص المستهلك، فحقوق الملكية الفكرية تمثل الأساس الذي يجري بموجبه تقاسم الإبداع، وتشجيع القدرة على الإبداع وتعزيز شعور المستهلك بالثقة^(١٠٥).

ومع التطورات التكنولوجية والثورات العلمية التي يشهدها العالم في المجالات الصناعية والعلمية أصبحت الملكية الفكرية أكثر عرضة للاختراق؛ لما تميز به تلك الوسائل التكنولوجية من قدرة فائقة على جمع ومعالجة وسهولة تبادل المعلومات عبر الوسائل الإلكترونية، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي على حمايتها سواءً على الصعيد الوطني أو الدولي^(١٠٦).

ولذلك فإن حماية المبدعين والمخترعين تعد ضرورة أساسية لاستمرارية عملية الإبداع والابتكار بجميع أشكاله، وتعد شرطاً لازماً لعملية الاختراع والتجديد، كما أنها ضرورية لتنظيم عملية المنافسة بشكل عادل، وتعزيز الأداء الاقتصادي الصحي؛ حيث تضمن حماية الحقوق للملكية الفكرية جذب التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتعزيز لقدرة المنتجات على المنافسة؛ لذا يصبح توفير الحماية الفكرية والصناعية أمراً ضرورياً في عملية التنمية^(١٠٧).

حماية الإنتاج الفكري الرقمي لحقوق المؤلف

تعد حقوق المؤلف بأنها مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مجال الأعمال الأدبية والفنية، وتشكل تلك الحقوق فرعاً رئيسياً من فروع الملكية الفكرية، ويشمل ذلك حماية المصنفات المبتكرة في الآداب مثل الكتب أو القصائد الشعرية أو برامج الحاسب وقواعد البيانات والأعمال الموسيقية مثل النوتات الموسيقية والفنون الجميلة كالرسم والنحت والخرائط والصور الفوتوغرافية، والأعمال السمعية البصرية مثل الأفلام وأفلام الفيديو^(١٠٨). وقد أشار جانب من الفقه إلى تعريف المؤلف على أنه "أي إنسان اعمل فكره وأحدث ابتكاراً معبراً، وعليه فالمعيار المتبع لاعتبار الشخص مؤلفاً هو معيار الإبداع والابتكار؛ حيث يتم حماية كافة مظاهر التعبير بغض النظر عن الفكرة ذاتها، سواء أكان شكل التعبير عن هذه الفكرة كتاباً أو رسماً أو صوتاً"^(١٠٩).

فيختلف مفهوم الابتكار في حد ذاته بين مصنف وآخر، فالمصنف الأدبي يكون الابتكار فيه عن طريق دقة العبارات وتناسقها وجدة الأفكار والمفاهيم، مع أنه لا يجب بالضرورة أن يكون ما ورد بالمصنف الأدبي يعبر عن شيء جديد وإنما الجودة هنا، هي جدة الصياغة والتعبير عن الفكرة، ويختلف أمر الابتكار في المطبوعات الأدبية عن

^(١٠٥) الكاهنة ارزيل، تأثر المستهلك بحماية حقوق الملكية الفكرية، مجلة الحقوق والحريات، ع٤، (٢٠١٧)، ص ٦١١.

^(١٠٦) محمد العايبي؛ هبة كنبوة؛ عواطف دودي. الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مجلة الإعلام والمجتمع، مج ٢، ع ١٤، (٢٠١٨)، ص ٦٢.

^(١٠٧) محمد بن علي بن عبد الله، دور حماية الملكية الفكرية في التنمية الصناعية، التعاون الصناعي في الخليج العربي، مج ٢٣، ع ٨٨، (٢٠٠٢)، ص ٣.

^(١٠٨) الزبير بلهوشات؛ محمد رحابلي، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: الحالة الجزائرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع ٣٤، (٢٠١٥)، ص ٤٢٨.

^(١٠٩) نادية زواني، الإعتداء على حق الملكية الفكرية: التقليد والقرصنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠٠٢)، ص ٥٦.

باقي المصنفات المحمية بحكم القانون، كالتمثيل والغناء والموسيقى التي يعتمد فيها الابتكار على الأداء والإحساس^(١١٠).

فالابتكار هو الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه، ذلك الطابع الذي يسمح بتمييز المصنف عن سواه من المصنفات المنتمية إلى نفس النوع، ويكون من شأن هذا الطابع أن يبرز شخصية المؤلف إما في مقومات الفكرة التي عرضها أو في الطريقة التي اتخذها لعرض هذه الفكرة، أي بعبارة أخرى يقصد بالابتكار بصمة المؤلف الشخصية على المصنف الناتج عن مجهوده الذهني، والتي تسمح للجمهور بالنطق باسمه بمجرد مطالعة المصنف إذا كان من المشهورين، أو القول بانتهاء نسبة هذا المصنف إلى مؤلف لديه قدرة ابتكارية على التعبير عن أفكاره^(١١١).

وقد برزت حقوق النشر والتأليف على أنها من أهم الأساليب لتنظيم التدفق الدولي للأفكار والمنتجات المبنية على أساس المعرفة، وستشكل آلية مركزية لصناعات المعرفة في العصر الحديث، والواقع هو أن حقوق النشر والتأليف محفوظة إلى حد بعيد في أيدي الأمم الصناعية الكبرى وفي أيدي مؤسسات الإعلام الكبرى المتعددة الجوانب، فلقد توسف مفهوم حقوق النشر والتأليف الذي كان معداً لحماية المؤلفين ودور نشر الكتب؛ بحيث يشمل الآن منتجات أخرى من منتجات المعرفة، مثل: برامج الحاسب الآلي، والأفلام، وغيرها^(١١٢).

بالإضافة إلى أنه تتضمن قوانين حماية حق المؤلف العربية عمومًا النص على حماية الكتب وغيرها من المواد المكتوبة، والمصنفات التي تلقى شفاهاً كالمحاضرات والخطب والمواظع، والمصنفات المسرحية والمسرحيات الغنائية والموسيقية والتمثيل الإيمائي، والمصنفات الموسيقية والمصنفات السينمائية والإذاعية السمعية والبصرية، وأعمال الرسم والتصوير والنحت والحفر والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفية والصور التوضيحية والخرائط والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للأرض، وبرامج الحاسوب.

فالتطور الهائل في المجال التكنولوجي والذي وصل أوجه بوجود شبكة الإنترنت قد ألقى بظلاله على عملية إبداع المصنفات وكذلك على المفهوم التقليدي لهذه المصنفات وهو الأمر الذي تجسد بظهور شكل جديد من المصنفات توصف بالرقمية، وهي عديدة ومتنوعة فمنها ما يتعلق بالجانب الأدبي أو العلمي أو الترفيهي، ومتى ما ولدت تلك المصنفات وظهرت، فإنها تثبت حقوقاً أدبية ومالية لمؤلفها، وهنا تبرز أهمية حماية الإنتاج الفكري بالنسبة لمؤلفي هذه المصنفات^(١١٣).

وهذا ما نصت عليه المادة ١١ من اتفاقية الويبو على "على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستعملها المؤلفون لدى ممارسة

^(١١٠) عرارم جعفر، الضوابط القانونية لنقل التكنولوجيا في ظل قواعد حماية الملكية الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (٢٠٢١)، ص ١٢٠.

^(١١١) رامي إبراهيم حسن الزواهرة، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والإنجليزي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، (٢٠١٣)، ص ١٣٢.

^(١١٢) هشام مسعودي، حماية الملكية الفكرية لحقوق المؤلف للمصنفات الرقمية: قراءة في المدلول وسبل الحماية، مجلة الدراسات القانونية، مج ٨، ع ٢٤، (٢٠٢٢)، ص ٨٤٦.

^(١١٣) خالد عبد المنعم إبراهيم مصطفى، الطبيعة القانونية للابتكارات الرقمية، المجلة القانونية، مج ١٢، ع ٦٤، (٢٠٢٢)، ص ١٥٣٧.

حقوقهم بناء على هذه المعاهدة أو اتفاقية برن والتي تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم^(١١٤)

خلاصة القول إن حقوق المؤلف فرع من فروع الملكية الفكرية، فلا بد من حماية حقوقهم في العديد من المجالات، التي تتعلق بالمصنفات المكتوبة، أو الشفوية، أو السمعية، أو البصرية عبر طريق البيئة الرقمية، فقد اتسعت نطاق المصنفات الفكرية الرقمية مثل قواعد البيانات، والبرامج، والمحتويات الإلكترونية، كل هذه التطورات الرقمية فرضت تحديات قانونية جديدة تتعلق بحماية هذه المصنفات من الاعتداءات الرقمية.

بناء على ما سبق يمكن القول لابد من حماية الإنتاج الفكري الرقمي لحقوق المؤلف؛ لأنه أحد مظاهر الابداع في الوقت الحاضر، فقد حرصت الاتفاقيات الدولية، والقوانين الوطنية على حماية حقوق المؤلف؛ لابد من تحديث هذه الاتفاقيات والتشريعات الوطنية؛ حتى تواكب التطورات التقنية، ضد الانتهاكات على حقوق المؤلف الرقمي من النسخ، أو نشر، أو توزيعها بطرق غير قانونية عبر الشبكات الإلكترونية.

(١١٤) المادة ١١ من اتفاقية الويبو بشأن حق المؤلف عام ١٩٩٦.

الفصل الثاني

الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية

الفصل الثاني

الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية

يعتبر موضوع الملكية الفكرية من المواضيع الهامة التي تسعى معظم الدول إلى إدراجها ضمن السياسات الوطنية، باعتبارها ذات صلة بالتطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فقامت بسن التشريعات التي تضمن وتضبط هذه الحقوق من الضياع والانتهاك.^(١)

وسعت الدول العربية كغيرها على غرار بقية دول العالم إلى توفير الحماية الكاملة لجميع جوانب الملكية الفكرية، وقد بذلت جهود متواصلة على المستوى الوطني إما بسن التشريعات المناسبة لتحقيق الأهداف، أو بتوفير إطار تنظيمي ومؤسسي لتمكين حماية الملكية الفكرية.

- **المبحث الأول:** الحماية الدولية والتعاون العابر للحدود.

- **المبحث الثاني:** النظام القانونية للمصنف الرقمي.

^(١) ليلي بن حليلة، مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إرساء قواعد دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ٦(٢)، ٣٧٩-٣٩٦، (٢٠٢١)، ص ٣٨٠.

المبحث الأول

الحماية الدولية والتعاون العابر للحدود

إن الأعمال الفكرية سواء كانت أدبية أم فنية أو صناعية في حاجة إلى حماية وطنية ودولية لفائدة مؤلفها لا سيما أن وسائل النسخ العصرية تعرض المؤلفين إلى ضياع مجهوداتهم، وفقدان حقوقهم وتنشيط معنوياتهم، وجدير بالإشارة إن الملكية الفكرية تعتبر ظاهرة حديثة مقارنة بالمواضيع الأخرى التي عالجها القانون منذ ظهور وبسط نفوذه، كما أن ظاهرة الأدب، والفن، والاكتشافات، والاختراعات سواء نظرنا إليها من حيث الذاتية أو من حيث الوظائف والاهداف فإنها كلها تعد واحدة من التجليات الأساسية للعقل البشري وجب حمايتها.^(٢)

لذا ظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والتي أقرت في نصوص المواد إلى حماية حقوق المؤلف سواء الأدبية أو الفنية، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

- **المطلب الأول:** اتفاقية بيرن وتريبيس والاتفاقيات الأخرى.
- **المطلب الثاني:** التحديات الدولية في تنفيذ الحماية الرقمية.

^(٢) زينب جاب الله؛ فاطمة عثمان، أهمية التعاون الدولي في مجال تعزيز ودعم حقوق الملكية الفكرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة زيان عاشور، الجزائر، (٢٠١٧)، ص ١٠.

المطلب الأول

اتفاقية بيرن وتريبس والاتفاقيات الأخرى

إن التطور الدائم والمتسارع للإبداع وسبل انتشاره في معظم الدول في العالم، قد أدى إلى بروز الحاجة إلى المعاهدات الدولية لتنظيم تلك الحقوق^(٣)، ونظرًا للاهتمام الدولي لحماية الملكية الفكرية فقد عملت الدول على إنشاء منظمات دولية عالمية تكفل الحماية للحقوق الفكرية، وعلى رأي هذه المنظمات منظمات لها طابع دولي عالمي وأخرى ذات بعد إقليمي.^(٤)

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات الدولية تلعب دورًا هامًا في حماية الملكية الفكرية، وقد تطور التنظيم الدولي تطورًا بارزًا؛ حيث كان يقتصر على اتفاقيات واتحادات دولية تهدف لحماية حقوق الملكية الفكرية الدولية، تطور الوضع وأدى إلى ظهور منظمات دولية كفيلة بحماية حقوق الملكية الفكرية الدولية؛ حيث جاءت هذه الأخيرة لضمان الحقوق لأصحابها وتحفزًا لهم، وكذا بغية الحفاظ على الاستمرارية في عملية الإبداع والابتكار الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على المردود الاقتصادي للدول.^(٥)

وأضحت الحاجة إلى الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية مسألة ضرورية ومعترفًا بها في آن واحد، عليه بدأ التفكير في حمايتها على الصعيد الدولي حوالي منتصف القرن ١٩ في شكل اتفاقيات ثنائية تتولى الاعتراف المتبادل هذه الحقوق، ولكنها لم تكن شاملة بما فيه الكفاية كما لم تكن من نمط موحد فأضفت الحاجة إلى نظام موحد إلى إعداد اتفاقيات عديدة أولها اتفاقية برن لحماية الحقوق الملكية الأدبية والفكرية.^(٦)

ويعتبر إبرام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية عمومًا وحق المؤلف خصوصًا، تعبيرًا عن الحاجة إلى ضرورة تنظيم حقوق المؤلف وحمايتها على الصعيد الدولي^(٧)، وهناك اتفاقيات دولية تعمل على حماية الحقوق الملكية الفكرية وتتمثل في التالي:

١. اتفاقية برن

يعود الاهتمام بحماية حقوق المؤلف إلى منتصف القرن الثامن عشر؛ حيث وجدت بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية التي كانت قاصرة في حماية عناصر حق المؤلف، ولهذا تم إبرام اتفاقية برن في ١٨٨٦/٩/٩؛ لحماية الأعمال أو المصنفات الأدبية والفنية للمؤلف، ونصت المادة الأولى من الاتفاقية بأنه تشكل الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية

^(٣) خديجة حسان، حماية حق المؤلف رقميًا في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، ٦(١)، ١٠٣٧-١٠٤٨، (٢٠٢٢)، ص ١٠٤٤.

^(٤) شنوف معمر، دور الهيئات الدولية لحماية الملكية الفكرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (٢٤)، ١٨٨-٢١٠، (٢٠١٥)، ص ١٨٨.

^(٥) ليلي بن حليلة، مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إرساء قواعد دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ٦(٢)، ٣٩٦-٣٧٩، (٢٠٢١)، ص ٣٨٠.

^(٦) محمد الطيب حمدان، واقع حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، مجلة الحقوق والحريات، ١٠(١)، ٥٥-٣٤، (٢٠٢٢)، ص ٤٥-٤٦.

^(٧) خديجة حسان، حماية حق المؤلف رقميًا في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة، مرجع سابق، ص ١٠٣٨.

اتحاداً سمي اتحاد برن؛ لحماية حقوق المؤلف على المصنفات الأدبية والفنية، وقد تم مراجعة هذه الاتفاقية عدة مرات؛ لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال وسائط نقل ونسخ أعمال المؤلف، فتمت مراجعة اتفاقية برن في برلين عام ١٩٠٨، ثم في روما ١٩٢٨، ثم في بروكسل عام ١٩٤٨، ثم في ستوكهولم عام ١٩٦٧، وآخرها في باريس عام ١٩٧١؛ حيث تم وضع ملحق بالاتفاقية، وذلك لمواجهة التطورات التكنولوجية في مجال حق المؤلف.^(٨)

مبادئ حقوق المؤلف في اتفاقية برن

تتبنى حماية حق المؤلف في اتفاقية برن على عدد من المبادئ الواجب على الدول الأعضاء مراعاتها، وهي مبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الحماية التلقائية واستقلالها، ومبدأ الحماية في بلد المنشأ، ومبدأ تقيد الحماية التلقائية واستقلالها.^(٩)

- مبدأ المعاملة الوطنية

نصت أغلب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المصنفات كاتفاقية برن على مبدأ المعاملة الوطنية أي أن الدولة العضو في الاتفاقية تلتزم بمعاملة مؤلف المصنفات الأجنبي والذي ينتمي إلى دولة أخرى عضو في الاتفاقية بذات المعاملة التي يعامل بها المصنفات الوطنية، غير أن هذه المساواة في المعاملة لا تغني المساواة الكاملة الحقيقية في مختلف الدول؛ لأن نطاق الحماية الدولية للمصنفات تختلف من دولة إلى أخرى فهو مبدأ نسبي أي أن المساواة في المعاملة هي مساواة نسبية.^(١٠)

ويطلق عليه أيضاً تسوية الأجانب بالوطنيين إذ يتمتع المؤلفون في دول الاتحاد غير دولة المصنف بالحقوق التي تخولها قوانين تلك الدول حالياً أو قد يخولها مستقبلاً لرعاياها بالإضافة إلى الحقوق المقررة بصفة خاصة في هذه الاتفاقية، وذلك بنسبة للمصنفات التي يتمتعون على أساسها بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية، ومعناه المساواة في الحماية القانونية لمصنف الأجنبي مع المصنف الوطني وقد أورد دليل اتفاقية برن مثلاً توضيحاً في ذلك مفاده أنه إذا وقع تزيف لمصنف مؤلف سنغالي نشر لأول مرة في ساحل العاج فإن هذا المؤلف أو من آل إليه حق المؤلف يجب أن يعامل في فرنسا كما لو كان الأمر يتعلق بمصنف ابداعه وألفه مواطن فرنس ونشر هذا المصنف في فرنسا، ومبدأ المعاملة الوطنية مبدأ نسبي التطبيق يختلف أعماله من بلد إلى آخر.^(١١)

يعد مبدأ المعاملة الوطنية في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية؛ حيث يلتزم هذا المبدأ الدول الأعضاء بمنح مواطنيها الحماية التي تمنحها الدول الأخرى، وبموجب هذا المبدأ يتمتع المؤلف الأجنبي بالحماية

(٨) مؤيد زيدان، حقوق الملكية الفكرية، المشاع المبدع للنشر، سوريا، ص ٦٠.

(٩) خديجة حسان، حماية حق المؤلف رقمياً في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج ٦، ع ١٤، (٢٠٢٢)، ص ١٠٣٩.

(١٠) فاطمة حسن عبد الحسيني، الحماية الدولية للمصنفات المكتوبة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ميسان، الجزائر، (٢٠٢٠)، ص ٧٦.

(١١) سامية خوي، حقوق المؤلفين الأجانب، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة زيان عاشور، الجزائر، (٢٠١٧)، ص ١٨.

التلقائية في الدول المتعاقدة في الاتفاقية، كما يمنح المؤلف الوطني الحقوق والامتيازات على مصنفة، فإن هذا المبدأ يهدف إلى ضمان العادلة والمساواة للمؤلفين داخل نطاق هذه الاتفاقية.

- مبدأ الحماية التلقائية واستقلالها

تناولت المادة ٢/٥ من اتفاقية برن مبدأ آخر من المبادئ التي تركز عليها حماية المصنفات الأدبية والفنية والعلمية وهو مبدأ الحماية التلقائية واستقلالها وقد فرق هذا المبدأ بين مسألتين:^(١٢)

- **المسألة الأولى:** التمتع بالحقوق وممارستها تعني أحقية المؤلف المصنف في أن يكون له حق استثنائي على مصنفه دون النظر إلى القيمة الثقافية ولا مدى جدارة المصنف بالتمتع بالحماية من عدمها، وكل ذلك لا يحول دون تمتع مؤلف المصنف بحقوقه الكاملة التي تقررها له الاتفاقيات الدولية وقوانين الملكية الفكرية الوطنية المختلفة، كما أن تقرير حق المؤلف لا يتوقف على مدى التزام المؤلف باستيفاء بنص الإجراءات الشكلية كالترسيم والادعاء مثلاً.
- **المسألة الثانية:** تتمثل في أن تمتع المؤلف بحقوقه واستعمالها واستمرارها أمر مستقل تمامًا عن الحماية ونطاقها في الدول المطولة توفير الحماية فيها، وبالتالي لأي دولة من دول الاتحاد أن تعرض ما تشاء من الإجراءات والشكليات التي تحدد نطاق حماية الحق وكيفية ممارسته.

- مبدأ الحماية في بلد المنشأ

يؤد هذا المبدأ على ما ورد في المادة الخامسة الفقرة الثانية من اتفاقية برن التي أعطت للدولة العضو في الاتحاد الحق في أن تضع ما تشاء من الإجراءات والشروط لحماية حقوق المؤلف وتحديد كيفية استعمال ونطاق هذه الحقوق، أما الفقرة الثالثة من الاتفاقية تؤكد هو الآخر على أن مسألة الحماية في الدولة التي نشأ فيها المصنف بلد المنشأ مسألة يحكمها وينظمها التشريع الوطني في ذلك البلد، وهو أمر لا غبار عليه متى كان المؤلف أحد رعايا تلك الدولة وصدر مصنفه فيها.^(١٣)

كما ذكرت في المادة الخامسة الفقرة الثانية من الاتفاقية أن للدول الأعضاء وضع الشروط والإجراءات التي تراها مناسبة تكفل حماية حقوق المؤلف، كما ذكرت المادة الثالثة من ذات المادة أن المصنف يخضع لتنظيم بلد المنشأ، أما الفقرة الرابعة ذكرت أن المصنف الذي ينشأ في أي بلد من بلدان الأعضاء يحظى بنفس المعاملة التي يتمتع بها مؤلف المصنفات في بلدانهم الأصلية.^(١٤)

يعتبر مبدأ حماية في بلد المنشأ من المبادئ الأساسية في اتفاقية برن لحماية الملكية الفكرية، فالمصنف يتمتع بالحماية القانونية أولاً في البلد التي نشر أو أنتج لأول مرة أي بلد المنشأ، وقد أكدت اتفاقية برن لحماية المصنفات هذا المبدأ؛ لأنها نصت في موادها القانونية بالاعتراف بالحماية القانونية في خارج البلاد.

^(١٢) سميرة مسعودي، الحق المالي للمؤلف في ظل القانون الجزائري والقانون المقارن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠١٤)، ص ١٥٥.

^(١٣) نسيم فتح، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مولود معمري، الجزائر، (٢٠١٢)، ص ٣٦.

^(١٤) المادة الخامسة من اتفاقية برن عام ١٩٨٦ وتعديلاتها.

- مبدأ تقييد الحماية

إن مبدأ تقييد الحماية قد نصت عليه المادة ٦ فقرة ٢ من اتفاقية برن وقد تقرر هذا المبدأ من المفهوم الذي يقضي بأن المؤلفين التابعين لبلاد لا تزال خارج الاتحاد يسعون للاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقات الدولية مثل، اعتبار الأجنبي كالوطني في المعاملة، مع أن بلدان هؤلاء المؤلفين تقرر حماية أقل لمؤلفي بلدان الاتحاد، وهي أيضًا حماية أقل من تلك التي تكفلها لهم اتفاقية برن.^(١٥)

كما ألزمت الاتفاقية في إطار المادة السادسة فقرة ٣ على دول الاتحاد التي تضع قيودًا على حماية حقوق المؤلفين أن تقوم بإخطار مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بهذه القيود بموجب إعلان كتابي تحدد فيه الدول التي ستقيّد الحماية في مواجهتها والقيود التي تخضع لها حقوق المؤلفين من رعايا هذه الدول أو تلك الدول، وبدوره يقوم المدير العام للمنظمة بإبلاغ هذا الإعلان إلى جمي بلدان الاتحاد، وقد جاءت هذه المادة كنتيجة منطقية مترتبة على مبدأ المعاملة بالمثل لما لهذا المبدأ من آثار سلبية على العلاقات الدولية عمومًا وعلى العلاقات بين دول الاتحاد على وجه الخصوص.^(١٦)

بناء على ما سبق تعد اتفاقية برن لحماية حقوق المؤلف الأدبية والفنية، التي وقعت لأول مرة عام ١٨٨٦، كما تعتبر من أهم الاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق المؤلف؛ حيث تلتزم كل دولة عضو من هذه الاتفاقية بحماية مؤلفي الدول الأخرى، بالإضافة إلى أنها تشمل حماية المصنفات الأدبية والفنية بجميع أشكالها، كما خضعت الاتفاقية لتعديلات كثيرة، وكان آخر تعديل عليها عام في باريس عام ١٩٧١.

يرى الباحث أن اتفاقية برن للمصنفات الأدبية والفنية تواجهها عدة تحديات في ظل البيئة الرقمية؛ حيث إن النصوص القانونية في الاتفاقية لم تذكر موضوع النشر الإلكتروني عبر الوسائط الرقمية، فهذا يؤدي صعوبة في مراقبة النسخ وتوزيعها عبر الإنترنت، بالإضافة إلى غياب نصوص قانونية صريحة تنظم تداول الملفات الرقمية؛ بسبب الانتهاكات العابرة للحدود.

حيث إن تم اعتماد الاتفاقية عام ١٨٨٦، وآخر تعديل على الاتفاقية كان في باريس عام ١٩٧١، فقد شمل التعديل على وضع أطر قانونية لحماية حقوق المؤلف على المستوى الدولي، فقد مر أكثر من ٥٠ عام على آخر تعديل، إلا أن أصبح نصوصها القانونية غير شاملة لمواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية، فلا بد من إعادة النظر في تعديل الاتفاقية؛ لكي تتلاءم مع التشريعات الحديثة.

٢. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)

تضمنت أحكام اتفاقية التريبس مجموعة من القواعد لحماية بعض المصنفات والمواضيع المتعلقة بحقوق التأليف والحقوق المجاورة، والتي تميزت في بعض الأحيان بالحدثة عما سبقها من اتفاقيات مماثلة، ومن ضمن تلك الأمور على سبيل المثال النص على حماية برامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات فقد تضمنت الاتفاقية حماية برامج الحاسب الآلي سواء كانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة باعتبارها من الأعمال الأدبية وفق مفهوم أحكام اتفاقية بيرن

^(١٥) محمد بن حدو، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عبد الحمدي ابن باديس، الجزائر، (٢٠١٧)، ص ٤٩.

^(١٦) نسيم فتحى، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ٣٧.

لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٩٧١، وقد نصت الاتفاقية كذلك على حماية البيانات المجمعة، أو ما يسمى بقواعد البيانات إذا كانت تشكل عملاً مبتكراً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها، وأن الحماية لا تشمل البيانات أو المواد في حد ذاتها مع عدم الإخلال بحقوق المؤلفين المتعلقة بتلك البيانات.^(١٧)

ولقد مثلت اتفاقية التريبس تحولاً تقدمياً وقفزة فكرية في تاريخ الملكية الفكرية إذ ربطت الملكية الفكرية ومبادئ التجارة، ووفرت آلية لمعالجة النزاعات بين الدول حول الملكية الفكرية على أساس متعدد الأطراف، وقد وقعت على هذه الاتفاقية ١٢٥ دولة، ويتضمن بنود هذه الاتفاقية البنود الخاصة باتفاقية بيرن، وبعض التعديلات التي أدخلت عليها في اتفاقية روما، ويتضمنها أيضاً بعض التشريعات بخصوص المسائل المتنازع عليها، أنت مستجيبة ومتوافقة مع رأي البعض الذي يرى ضرورة وجود توازن بين مصلحة منتجي ومستهلكي المعلومات، وضرورة الاهتمام بموضوع حقوق المستخدمين في الوصول إلى المعلومات العامة المتاحة على الشبكات والوسائط الإلكترونية الأخرى.^(١٨)

وهكذا جمعت اتفاقية تريبس أحكام الاتفاقيات الدولية الرئيسية في شأن الملكية الفكرية في وثيقة واحدة فحققت الترابط فيما بينها بعدما كانت هذه الأحكام متفرقة ومبعثرة في هذه الاتفاقيات الدولية وألزمت جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات بغض النظر عن انضمامها إلى هذه الاتفاقيات الدولية أو عدم الانضمام إليها، ولقد ترتب على ذلك زيادة عدد الدول التي تلتزم بتطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي أحالت إليها اتفاقية التريبس إذ ألزمت الاتفاقية على جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية احترام هذه الأحكام وتطبيقها.^(١٩)

خلاصة القول تعتبر اتفاقية تريبس هي من أهم الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتهدف الاتفاقية إلى وضع حد أدنى من المعايير الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى حقوق المؤلف والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية كما وردت في نصوص المواد للاتفاقية، كما تلتزم الدول الأعضاء بتوفير هذه الحماية، تعتبر اتفاقية تريبس هي حلقة الوصل بين الملكية الفكرية بالنظام التجاري الدولي.

إن اتفاقية تريبس لم تتناول نصوص قانونية بخصوص البيئة الرقمية لحماية حقوق الملكية الفكرية؛ وذلك بسبب تم اعتمادها قبل ظهور الإنترنت، ولكنها تضمن نصوص يمكن تطبيقها على البيئة الرقمية، فإن التطورات التكنولوجية قد بينت قصور نصوص اتفاقية تريبس لحماية المصنفات الرقمية.

تعتبر اتفاقية تريبس التي تم اعتمادها عام ١٩٩٤ ولم يتم أي تعديل على الاتفاقية؛ ولكن قد وضعت أطار قانوني يشمل حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي، إلا أن مرور أكثر من ٣٠ عام على اعتمادها وعدم

^(١٧) لمياء صلاح الدين محمد إبراهيم، الإعلام الإلكتروني ودوره في تعزيز الملكية الفكرية: دراسة حالة الصحافة الإلكترونية السودانية الفترة من ٢٠١١م-٢٠١٤م. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (٢٠١٤)، ص ٦٢.

^(١٨) أبو بكر محمود الهوش، نحو حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي. المؤتمر الثالث عشر: إدارة المعلومات في البيئة الرقمية المعارف والكفاءات والجودة، المنعقد في أكتوبر، لبنان، (أكتوبر-٢٠٠٢)، ص ٣٤١.

^(١٩) شوירب خالد، الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠٠٣)، ص ٧٣.

تحديث نصوصها القانونية، خاصة في مجال حماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، فلا بد من إعادة النظر في الاتفاقية مرة أخرى وتعديلها؛ لكي تواكب التطورات الحديثة والتشريعات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

٣. اتفاقية (روما) الخاصة بحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية (الفونوغرامات) هيئات الإذاعة.

وقد انبثق من المنظمة العالمية للملكية الفكرية الاتفاقية الخاصة بحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة ومقرها روما في عام ١٩٦١م عقدت اتفاقية روما وبلغ عدد أعضائها حتى عام ٢٠٠٠م ٨٧ دولة ومضمون الاتفاقية هو حماية فناني الأداء من استنتاج أو بث أعمالهم دون موافقتهم كما جاء في المادة السابعة. (٢٠)

وقد نصت المادة (٧) من تلك الاتفاقية على

١. الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لصالح فناني الأداء إمكانية منع ما يلي:
 - أ. إذاعة أدائهم غير المثبت دون موافقتهم، إلا إذا كان الأداء المستعمل في الإذاعة أو النقل إلى الجمهور هو نفسه أداء أذيع في السابق أو أجري بالاستناد إلى تثبيت.
 - ب. تثبيت أدائهم غير المثبت دون موافقتهم.
 - ج. استنساخ أي تثبيت لأدائهم دون موافقتهم.
 - إذا أجري التثبيت الأصلي نفسه دون موافقتهم.
 - إذا أجري الاستنساخ لأغراض تختلف عن الأغراض التي وافقوا عليها.
 - إذا أجري التثبيت الأصلي وفقًا لأحكام المادة (١٥)، وجري استنساخه لأغراض تختلف عن الأغراض المشار إليها في تلك الأحكام.
٢. يختص القانون الوطني للدولة المتعاقدة التي تطلب الحماية في أراضيها بتنظيم الحماية من إعادة بث أي أداء، وتثبيته بغرض إذاعته واستنساخ التثبيت بغرض إذاعته، شرط موافقة فنان الأداء على إذاعة أدائه.
٣. تحدد شروط انتفاع هيئات الإذاعة بالتثبيات التي تجري لأغراض الإذاعة وفقًا للقانون الوطني للدولة المتعاقدة التي تطلب الحماية في أراضيها.
٤. مع ذلك، لا يجوز حرمان فناني الأداء من إمكانية تنظيم علاقاتهم مع هيئات الإذاعة على أساس تعاقدية نتيجة لتطبيق القانون الوطني.

أما المادة العاشرة من الاتفاقية فقد تناولت أمر حماية المنتجين الذين أنتجوا تسجيلاتهم الصوتية مثبتة من استنساخها سواء أن كان ذلك الاستنساخ مباشر أو غير مباشر، أما المادة الثالثة من الاتفاقية فقد خصت هيئات الإذاعة أو كفلت لها حماية بموجبها تمنح هيئات الإذاعة من بث برامجها أو استنساخها لأغراض تجارية إلا أن هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات المشابهة تخضع للمراقبة بشكل مستمر ذلك لازدياد حالات الفرضية وتطور أساليبها^(٢١).

(٢٠) نادية إبراهيم أحمد علي، تكنولوجيا المعلومات وقانون الملكية الفكرية: دراسة وصفية تطبيقية على برامج الحاسوب والوسائط المتعددة. مجلة جامعة الناصر، (٨)، ٢٥٦-٢٢٧، (٢٠١٦)، ص ٢٣٣.

(٢١) المرجع السابق، ص ٢٣٤.

تعتبر اتفاقية روما الناشئة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فهي تمنح حماية قانونية لفناني الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية، فقد نصت في نصوص موادها على منع استنساخ مؤلفات الآخرين دون الحصول على موافقتهم، بالإضافة إلى أنها تركت الحرية لكل دولة متعاقدة في هذه الاتفاقية على تنظيم الحماية وفقاً لقانونها الوطني. إن القواعد العامة لاتفاقية روما يمكن تطبيقها على حماية حقوق فناني الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية، من نسخ أو نشر مؤلفات عبر شبكات الإنترنت، ولكن تحتاج الاتفاقية إلى تعديلها؛ لأن تم تحديث التشريعات الوطنية على المستوى الدولي؛ لكي يتم ملاءمتها مع التطورات التكنولوجية الحديثة؛ لحماية فناني الأداء والتسجيلات الصوتية في البيئة الرقمية.

٤. منظمة الويبو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية)

إن العصر الذي نعيشه عصر الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة الذي أثر بشكل كبير في المنظومة التشريعية للملكية الفكرية عامة وحقوق المؤلف خاصة مما وجد المجتمع الدولي قصور في حماية المبدعين والمفكرين في ظل التطور السريع والحديث الذي يعتمد على الإنترنت والرقمنة، وحرصاً على استمرار الابداع الفكري لهم وطمأننتهم؛ حيث سارع إلى إيجاد حل أو اتاحه ضمانات وفرض قواعد رادعة تمنع المساس بالحقوق الفكرية بشتى أنواعها في ظل المواقع الإلكترونية.^(٢٢)

تعتبر أهم المنظمات الدولية التي ظهرت في هذا المجال، نجد المنظمة العالمية للملكية (الويبو)؛ حيث أصبحت هذه الأخيرة الجهة الدولية الوحيدة التي تدير سائر اتفاقيات الملكية الفكرية.^(٢٣)

وتأسست هذه المنظمة طبقاً لاتفاقية استوكهولم عام ١٩٦٧ ومقرها الرئيسي جنيف بسويسرا، وتهدف هذه المنظمة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية في كل دول العالم، وتطوير آليات الحماية للملكية الفكرية، وتقديم الدراسات والمعلومات الخاصة بتقديم خدمات مراجعة وثائق طلب حماية الملكية الفكرية، والمساعدة في تحديث التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، ونقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية إلى الدول النامية، وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالأوجه القانونية والإدارية للمليكة الفكرية في شقيها (الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة له).^(٢٤)

ونشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي يشار إليها بالاختصار (الويبو) كتطور للمكتب الدولي للملكية الفكرية، إذ تم نقله إلى جنيف العاصمة السويسرية عام ١٩٦٠م وفي عام ١٩٧٤م أصبحت الويبو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكلفة بإدارة شئون الملكية الفكرية، ولقد جاء في اتفاقية أنشائها أن هدفها هو دعم وحماية الملكية الفكرية تشجيعاً للابتكار.^(٢٥)

^(٢٢) صبرينة بلخير، الحماية الدولية لحقوق المؤلف، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، (٢٠٢٠)، ص ٥٧.

^(٢٣) ليلي بن حليمة، مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إرساء قواعد دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

^(٢٤) شعبان فرج، التحكيم وأثره على الملكية الفكرية، الاقتصاد والمحاسبة، (٦٣٦)، ٣٦-٣٤، (٢٠١١)، ص ٣٤.

^(٢٥) نادية إبراهيم أحمد علي، تكنولوجيا المعلومات وقانون الملكية الفكرية: دراسة وصفية تطبيقية على برامج الحاسوب والوسائط المتعددة، مجلة جامعة الناصر، (٨)، ٢٥٦-٢٢٧، (٢٠١٦)، ص ٢٣٣.

وتعتبر اتفاقية الويبو الأولى بشأن المؤلف من أحدث ما تم وضعه فيما يخص الحماية الدولية لحق المؤلف، بحيث أنها قد مدت نطاق الحماية المقررة في ظل الاتفاقيات الدولية السابقة لها لتشمل مصنفات أخرى لم تكن تتمتع بالحماية، كما عالجت جملة من الإشكالات المطروحة في مجال حماية حق المؤلف على شبكة الإنترنت.^(٢٦)

كما تعتبر المنظمة العالمية الفكرية (الويبو) وهي إحدى أكبر منظمات الأمم المتحدة من خلال أنشطة مخاطبة الجمهور على النهوض بفهم أفضل لنظام الملكية الفكرية، ودوره في حفز الإبداع والابتكار، وقد أصبحت أنشطة التوعية بالملكية الفكرية من أولويات العديد من الدول الأعضاء التي نشاطرنا الاقتناع بأن فهم الملكية الفكرية واحترامها إذا ما زادا واتسعا ارتفعت فعالية اسهامها في تحقيق الرخاء الاقتصادي والثقافي.^(٢٧)

وتنص المادة (٣) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) على أن المنظمة تدعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول وبالتعاون مع أي منظمة دولية أخرى حيثما كان ذلك ملائماً، وضمان التعاون الإداري بين الاتحادات.^(٢٨)

ويتضح من ذلك أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) تعمل على دعم حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية؛ من خلال التعاون بين الدول وعند الاقتضاء بمساعدة المنظمات الدولية، وذلك في سبيل تشجيع النشاط الفكري؛ مما يساعد في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وتنص المادة (٤) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لتحقيق الأغراض المبينة في المادة (٣) أن المنظمة عن طريق أجهزتها المختصة، ومع مراعاة اختصاص كل من الاتحادات:

- تعمل على دعم اتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى تيسير الحماية الفعالة للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وإلى تنسيق التشريعات الوطنية في هذا المجال.
- تقوم بالمهام الإدارية لاتحاد باريس، وللاتحادات الخاصة المنشأة فيما يتعلق بذلك الاتحاد ولاتحاد برن.
- يجوز لها أن تقبل تولي المهام الإدارية الناشئة عن تنفيذ أي اتفاق دولي آخر يهدف إلى دعم حماية الملكية الفكرية أو المشاركة في مثل هذه المهام.
- تشجيع إبرام الاتفاقات الدولية التي تهدف إلى تدعيم حماية الملكية الفكرية.
- تعرض تعاونها على الدول التي تطلب المساعدة القانونية الفنية في مجال الملكية الفكرية.
- تجمع المعلومات الخاصة بحماية الملكية الفكرية وتنشرها، وتجري الدراسات في هذا المجال وتشجعها، وتنشر نتائج تلك الدراسات.

^(٢٦) ولد سليمان عيسى عبيد ياسين، حماية حقوق المؤلف على الإنترنت وفق معاهدي الويبو لسنة ١٩٩٦، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، الجزائر، (٢٠١٨)، ص ٧.

^(٢٧) عز الدين عبد الغني محجوب، دور الإعلام في التوعية بقوانين الملكية الفكرية: دراسة تطبيقية على إذاعة وتلفزيون السودان في الفترة من ١٩٩١-٢٠١٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (٢٠١٥)، ص ٩٤.

^(٢٨) المادة (٣) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الموقعة في استوك هولم ١٤ يوليو ١٩٦٧ والمعدلة ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩.

- توفر الخدمات التي تيسر الحماية الدولية للملكية الفكرية، وتنهض بأعباء التسجيل في هذا المجال، كما تنشر البيانات الخاصة بالتسجيلات حيثما كان ذلك ملائماً.
- تتخذ كل إجراء ملائم آخر. (٢٩)

وقد أدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ تأسيسها بموجب اتفاقية ستوكهولم لسنة ١٩٦٧ دوراً هاماً في مجال التعاون الدولي لحماية الملكية الفكرية عبر علاقاتها مع المنظمات الدولية الأخرى التي تخصص بعضاً من أنشطتها لحماية الملكية الفكرية (كمنظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للتجارة)، وكذلك من خلال علاقاتها مع المكاتب الإقليمية المتخصصة في هذا المجال، وكل ذلك من أجل تنسيق وتوحيد معايير الحماية الدولية، ولتطبيق مضمون الاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية. (٣٠)

وتصدت معاهدة الويبو لحق المؤلف الأولى لمسألة الجدول الرقمي المقررة لحق المؤلف على تخزين المصنفات ونقلها عبر الأنظمة الرقمية، كما تصدت كذلك للإشكالات التي ظهرت في مدى اعتبار التثبيت على الدعامات الإلكترونية من قبيل النسخ، وما إلى كان التحميل ولو للحظة محددة لأي مصنف يعد من قبيل الاعتداء على المصنفات محل الحماية، وعما إذا كان نسخ أحد هذه المصنفات الإلكترونية يتطلب الحصول على إذن أو ترخيص من صاحب هذا المؤلف أو المصنف، أو صاحب الحق المجاور نظر لما يقتضيه النسخ التقليدي من الحصول على إذن مكتوب. (٣١)

٥. معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف عام ١٩٩٦

رغم الدور الهام الذي لعبته الويبو في تقديم المشورة في إطار التنمية الموجهة غي شأن حماية حقوق المؤلفين وما أشفر عنه هذا الدور، إلا أنه اتضح في نهاية الثمانينات عدم كفاية تلك التوجيهات والمشورة وباتت الحاجة ملحة إنشاء معايير دولية ملزمة في هذا المجال، وقد أدت المشكلات الناجمة عن مستحدثات التطور التقني والتكنولوجي وظهور الإنترنت إلى تسارع خطوات التعاون الدولي في مجال تنظيم حق المؤلف وبصفه خاصة في البيئة الرقمية. (٣٢)

من أجل مواجهة المشكلات الناجمة عن التكنولوجيا الرقمية والإنترنت خاصة اعتمدت معاهدة الويبو ما يعرف باسم جدول الاعمال الرقمي المنصوص عليه في المادة أولى من الاتفاقية، وذلك عبر قواعد مقررة لحق المؤلف بشأن تخزين المصنفات ونقلها عبر الأنظمة الرقمية. ٣٣

(٢٩) المادة (٤) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الموقعة في استوك هولم ١٤ يوليو ١٩٦٧ والمعدلة ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩.

(٣٠) ليلي بن حليلة، مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إرساء قواعد دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

(٣١) ولد سليمان عيسى عبيد ياسين، حماية حقوق المؤلف على الإنترنت وفق معاهدي الويبو لسنة ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ١١.

٣٢ منى علي زهير؛ وعزوزي قويدر، معاهدة الويبو لحق المؤلف، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، (٢٠١٧)، ص ٣١.

٣٣ شيخة خليل إبراهيم الدرويش، حقوق المؤلف على المحتوى الرقمي في النظام القانوني القطري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قطر، قطر، (٢٠٢٣)، ص ٦٤.

فقد تم اعتماد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف في جنيف في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٦، فقد نصت المادة الأولى فقرة ١ من المعاهدة على "هذه المعاهدة اتفاق خاص بمعنى المادة ٢٠ من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية بالنسبة إلى الأطراف المتعاقدة من بلدان الاتحاد المنشأ بموجب تلك الاتفاقية، وليست لهذه المعاهدة أي صلة بمعاهدات أخرى خلاف اتفاقية برن، ولا تخل بأي حق أو التزام من الحقوق والالتزامات المترتبة على أي معاهدات أخرى"

وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية الويبو لحق المؤلف لتوجب على الدول الأطراف ضرورة النص في قوانينها الداخلية على حماية حقوق التأليف بشكل عام وحقوق التأليف على شبكة الإنترنت، والتي لم يتم التعبير عنها بشكل ملموس في الموقع الإلكتروني وهذا ما أكدته المادة الخامسة على أن نطاق الحماية يشمل قواعد البيانات أيًا كان شكلها إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها في شكل ابتكار معين.^(٣٤)

كما نصت المادة الثانية من المعاهدة على "تشمل الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف أوجه التعبير وليس الأفكار، أو الإجراءات، أو أساليب العمل، أو مفاهيم الرياضيات في حد ذاتها"

إن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف عام ١٩٩٦ تهدف إلى تعزيز وتطوير حماية حقوق المؤلف في مواجهة التحديات المتعلقة بالبيئة الرقمية، فقد جاءت هذه المعاهدة مكملًا لاتفاقية برن؛ حيث وسعت نطاق الحماية ليشمل المصنفات الرقمية، مثل البرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات، وغيرها، كما منحت للمؤلف حق التوزيع، والتأجير، والاستئساخ، كما ألزمت الدول الأطراف في المعاهدة على تحديث التشريعات القانونية لكي تتواءم مع التطور في البيئة الرقمية.

٦. اتفاقية مدريد

إن نظام التسجيل الدولي ليس بالنظام الحديث على المجتمع الدولي، وإنما يمكن ارجاع بدايته إلى اتفاقية باريس لعام ١٨٨٣؛ لحماية عناصر الملكية الصناعية، التي سمحت بتسجيل العلامات الأجنبية في السجلات الوطنية للدول الأعضاء في اتحاد باريس، وجاءت اتفاق مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية عام ١٨٩١، والذي يعد بمثابة التطور العلمي والاجرائي لاتفاقية باريس كخطوة هامة لحماية العلامات التجارية دوليًا.^(٣٥)

هي معاهدة دولية للتسجيل الدولي للعلامات التجارية تتيح لمواطني ومقيمي الدول الاعضاء (الطبيين والمعنويين) اتخاذ إجراءات تمكنهم من حماية علاماتهم التجارية في الدول الأعضاء المستهدفة من خلال إيداع طلب واحد لدى المكتب الدولي للويبو عبر المكتب الوطني بلغة واحدة (الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية) وبتسديد مجموعة واحدة من الرسوم بعملة واحدة. وتكفل المعاهدة مزايًا مثل المحافظة على التسجيل وتجديده، وقيد نقل ملكية

^{٣٤} بن حدو محمد، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، (٢٠١٧)، ص ٦٧.

^(٣٥) شماعة بوترعة، الحماية الدولية للعلامات التجارية وفقًا لاتفاق مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية لعام ١٨٩١، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج ١٦، ع ١٤، ص ٩٦٤.

التسجيل الدولي للغير أو تبديل الاسم و/أو العنوان أو غيرها من البيانات بإجراء واحد يسري أثره في جميع الأطراف المتعاقدة المعنية. (٣٦)

أما فيما يتعلق بالعلامات التجارية غير التقليدية وموقف اتفاقية مدريد وبروتوكوله من تسجيلها وحمايتها، فيمكن القول أولاً بأن المادة الثانية من بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات تشترط بأن تكون العلامات التي تلتزم الحماية بموجب نظام مدريد، أن تكون مودعة لدى مكتب دولة عضو في الاتفاقية، أو مسجلة في سجل ذلك المكتب، والذي يشار إليه في الاتفاقية بعبارة مكتب المنشأ. (٣٧)

اتفاقية مدريد تحمي العلامات التجارية غير التقليدية وذلك بناء على نص المادة الثالثة وذلك من خلال تقديم طلب التسجيل الدولي على النموذج المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية للاتفاقية، وعلى الإدارة أن تدون التاريخ ورقم الإيداع وتسجيل العلامة في بلد المنشأ، وعلى مودع العلامة أن يذكر السلع أو الخدمات التي يطلب حماية هذه العلامة، كما تحمي العلامة التجارية غير التقليدية بإعلان العلامة مع بيان اللون العلامة، ومن حق صاحب العلامة أن يأخذ نسخ ملونة من العلامة.

وبناء على ذلك فإن أي نوع من العلامات التجارية أو الصناعية التي يمكن تسجيلها وفقاً للقانون الواجب التطبيق في بلد الطرف المتعاقد في مكتب المنشأ يمكن أن يكون موضوعاً للتسجيل الدولي، علاوة على ذلك لا تقيد اللائحة التنفيذية المشتركة أنواع العلامات التي مكن إيداع طلب دولي بشأنها، فهي تتطلب فقط أن تدرج إشارة في الطلب الدولي إلى أنواع معينة من العلامات. (٣٨)

الهدف من اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية توفير حماية أفضل للعلامات التجارية وتيسيراً لتسجيلها في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي؛ لحماية حقوق الملكية الصناعية، وضع اتفاق مدريد كنظام للتسجيل الدولي للعلامات التجارية، وبمقتضاه يمكن لكل شخص تابع لإحدى الدول المتعاقدة أن يكفل حماية علامته التجارية المسجلة في بلده الأصلي في جميع دول الاتحاد. (٣٩)

تعتبر اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات فهي تشمل حماية العلامات من خلال تسجيلها دولياً، ولكن يوجد بها قصور قانونية لعدم تناولها مواد قانونية تشمل التسجيل في البيئة الرقمية؛ وذلك بسبب عدم وجود الشبكات الإلكترونية؛ ولذلك لابد من تحديث الاتفاقية؛ لكي تواكب التطور الرهيب التكنولوجي في البيئة الرقمية.

(٣٦) الموقع الرسمي للمنصة الوطنية التابعة لحكومة المملكة العربية السعودية، تم دخول الموقع يوم ٢٩/٧/٢٠٢٥، <https://eparticipation.my.gov.sa/e-consultations/consultations/legal/legal-consultation-25811>

(٣٧) فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز الطيار، الحماية الدولية التجارية غير التقليدية دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٤٥٤، (٢٠٢٤)، ص ٢٠٠٠.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٢٠٠١.

(٣٩) باره سعيدة، نظام مدريد كآلية للتسجيل الدولي للعلامات التجارية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج ١٤، ع ٢٤، (٢٠١٦)، ص ٤٢١.

٧. معاهدة التعاون بشأن البراءات

تم إبرام معاهدة التعاون بشأن البراءات عام ١٩٧٠، والمعدلة عام ١٩٧٩؛ ثم تم تعديلها مرة أخرى عام ١٩٨٤، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٩، وتضم حاليًا ١٥٦ دولة متعاقدة، وترجع أهميتها من أن كون أي دولة عضو في هذه المعاهدة يحث للمواطن أو المقيم في إحدى دول أطراف المعاهدة تقديم طلب واحد فقط من أجل الحصول على حماية براءات الاختراع في أي من البلدان الأعضاء في المعاهدة، وهذا يبسط إلى حد كبير الحماية في العديد من المناطق الأجنبية في وقت واحد؛ مما يساعد مكتب الويبو في جينيف بتطبيق العملية الإدارية بشكل أيسر وأدق. (٤٠)

ومن أهم مزايا معاهدة التعاون بشأن البراءات هو أنه بناء على طلب وحيد وبلغة واحدة، ومهما كان عدد الدول المعنية فإن المودع يمكنه أن يستفيد من بحث دولي يقوم به أحد المكاتب المستقبلية، ويمكنه أن يخضع طلبه فيما بعد إلى فحص تمهيدي دولي وله الخيرة في ذلك، لكونه ليس اجباريًا كما هو الحال في البحث الدولي على أن يسري طلبه هذا في كل البلدان المعنية. (٤١)، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية.

مزايا الطلب الدولي وفقًا للاتفاقية (٤٢)

- لاستفادة من تاريخ الإيداع الأول أو الأسبقية والتي تصل إلى ٣٠ شهرًا لتحديد الدول المراد إيداع الطلب فيها لاحقًا لطلب الحماية.
- حصول مقدم الطلب على تقرير بحث دولي يحتوي على قائمة بالوثائق المنشورة وتقرير مكتوب والذي يوضح مبدئيًا إمكانية حصول الطلب على براءة اختراع من عدمه، وهذا التقرير غير ملزم للدول الأعضاء.
- يتيح لمقدم الطلب المزيد من الوقت لعمل الدراسات الاقتصادية والتقييم للاختراع أو البحث عن مستثمرين أو فرص تجارية وكذلك لتعيين وكلاء محليين وتجهيز المتطلبات اللازمة للدخول للمرحلة الوطنية.
- يمكن لمقدم الطلب تعديل الطلب حسب الملاحظات الواردة في تقرير البحث والتقدم بطلب فحص تمهيدي دولي.
- إمكانية حصول مقدم الطلب على تقرير فحص دولي تمهيدي إضافي لتحليل تقرير البحث الدولي وتقديم رأي مكتوب في احتمال حصول الطلب على براءة اختراع من عدمه، مما قد يسرع من عملية فحص الطلب لدى المكاتب الوطنية.

(٤٠) باسم عبد الرازق محمد الشيخ، براءة الاختراع وتطور حمايتها في إطار القانون الدولي، مجلة كلية الشريعة والقانون، ٣٨٤، (٢٠٢)، ص ٥١.

(٤١) عدلي محمد عبد الكريم، معاهدة التعاون بشأن البراءات نحو وضع نظام منح براءة دولية بين المنجز والمنشود، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج ٤، ع ٤٤، (٢٠١٩)، ص ٥١٠.

(٤٢) الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية، تم دخول الموقع يوم ٢٠٢٥/٧/١٩ <https://www.saip.gov.sa/pct>

المطلب الثاني

التحديات الدولية في تنفيذ الحماية الرقمية

إن الملكية الفكرية في البيئة الرقمية لابد من حمايتها دوليًا بسبب الانتهاكات في العصر الرقمي، ففي ظل الانتشار الواسع للإنترنت وتعدد وسائل النشر الإلكتروني، أصبح من السهل نسخ أي محتوى ونشره مرة أخرى دون إذن من صاحب الحق؛ مما يهدد الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين.

شهد العالم في الفترة الماضية تسارع كبير في مجال التقدم التكنولوجي والتقني، وظهر ما يسمى بالفضاء الإلكتروني، ووسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت، وسائر صور الاتصال الإلكتروني، حتى أصبح العالم قرية صغيرة، وشمل هذا الفضاء الإلكتروني جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ووضع أكثر من مئتي دولة في حالة اتصال دائم، حتى أصبحت القضية تشغل العالم بأسره فالجرم قد يكون بقرة وينفذ جريمته بقارة أخرى عبر هذا الفضاء الإلكتروني، وقد تباينت الصور الإجرامية وتشعبت أنواعها وهي جرائم مبتكرة ومستحدثة وقد عانى الكثير من الدول من هذه الجرائم، مما استدعى ضرورة تطوير البنية التشريعية الجنائية بطريقة ذكية لضمان الأمن للمواطن والمؤسسة الدولة على حد سواء، عبر سن القوانين والتعاون الدولي في هذا المجال. (٤٣)

ومن هنا ظهرت المصنفات الرقمية، ولما كانت المصنفات تشكل الهوية الوطنية فالأمر يحتاج إلى وضع نصوص تشريعية واضحة؛ لتوفير الحماية القانونية لها ومنع تعرضها للإهدار بسبب الاحتفاظ بها في صورتها التقليدية أو بسبب السطو عن طريق النسخ للمصنف الرقمي بدون إذن صاحبها وتداولها عبر الشبكة العنكبوتية وهو أحد التحديات التي تواجه التطور الرقمي الحاصل لأصحاب الحقوق على تلك المصنفات. (٤٤)

وهذا ما أكدته المادة الأولى من نظام حماية حق المؤلف التي نصت على "يقصد به جميع المصنفات الأدبية، أو الفنية، أو العلمية التي يفترض أنها ابتكرت في الأراضي السعودية، وانتقلت من جيل إلى جيل، وتشكل جزءاً من التراث الثقافي أو الفني التقليدي السعودي" فهذه المادة أكدت على أن المصنفات الفكرية تشكل الهوية الوطنية، التي أنشأت داخل البلد، وتورثها من جيل إلى جيل؛ لأنها تعبر عن الهوية الوطنية للدولة.

تواجه حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية تحدي دولي؛ وذلك بسبب الانتهاكات على هذه الحقوق في البيئة الرقمية، كما اختلفت التشريعات بين الدول من حيث نطاق الحماية، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية كاتفاقية برن وتريبس، فلا بد من تحديث هذه التشريعات والاتفاقيات لمواكبة التطور التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية في عصر البيئة الرقمية.

(٤٣) ثامر علي النويران، الجرائم الإلكترونية وطرق الحد منها: تجربة الأردن، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٧٤-١٨٣، (٢٠١٥)، ص ١٧٤.

(٤٤) منى عبد الرحمن محمد أبو النجا، تحديات حماية حقوق المصنفات السمعية البصرية في ظل التحول الرقمي، المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، ٥٤، (٢٠٢٢)، ص ٢٤٨.

اختلاف التشريعات الوطنية

تعتبر مسألة الحماية القانونية للمصنفات الرقمية من أبرز التحديات التي تواجهها التشريعات في الوقت الحاضر والتي تتطلب تطويراً وتحديثاً مستمراً يواكب التطور التقني الذي تعد هذه المصنفات نتاجاً له، فهذه المصنفات ما هو منشور على الدعامة الإلكترونية، ومما ما هو موجود على شبكة الإنترنت.^(٤٥)

تعتبر التطورات الرقمية تفرض ضرورة توحيد التشريعات الدولية لتوفير إطار قانوني موحد يتناسب مع التحديات المتزايدة لحماية الجريمة الرقمية، فلا بد من توحيد التشريعات يعد ضرورة حيوية في العديد من السياقات القانونية؛ لتعزيز العدالة وتوفير معايير واضحة للجميع، كما يضمن التوحيد واستقامة وتكامل النظام القانوني، بالإضافة إلى توحيد فعالية القضاء والتنفيذ عندما تكون التشريعات موحدة ويصبح من السهل فهمها وتطبيقها.^(٤٦)

يعتبر اختلاف التشريعات الوطنية تحدي مهم في سبيل حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية؛ لأن يوجد العديد من الأنظمة القانونية تعتمد على القانون القديم للحماية، فلا بد من البلدان تحديث التشريعات لمواكبة التطور التكنولوجي في عصر البيئة الرقمية؛ لحماية حقوق الأفراد على مؤلفاتهم ومصنفاتهم؛ حتى تكون رادعة على منتهكي حقوق الملكية الفكرية.

اختلاف التشريعات الوطنية

في ظل التحول الرقمي تواجه المؤسسات العامة تحديات معقدة تتعلق بالتنظيم الدولي وإدارة العمليات العابرة للحدود، يعد تضارب القوانين بين الدول من أبرز العقبات؛ حيث تختلف تشريعات بشكل كبير؛ مما يجعل الامتثال لمتطلبات متعددة أمراً صعباً، فلا بد من التنظيم الدولي والعاور للحدود في التحول الرقمي يتطلب تعاون دولي، ومرونة في التعامل مع التطورات التكنولوجية السريعة، وإيجاد توازن بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية.^(٤٧)

إن الانتهاكات العابرة للحدود لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول ولا حتى للقارات؛ لأنه مع انتشار شبكة الاتصالات العالمية الإنترنت أمكن ربط أعداد هائلة من الحواسيب عبر العالم؛ بحيث يمكن أن يكون الجاني في بلد والمجني عليه في بلد آخر، فهذه الانتهاكات خلقت العديد من المشاكل حول تحديد الدولة صاحبة الاختصاص القضائي بهذه الجريمة، وكذلك القانون الواجب تطبيقه بالإضافة إلى إشكاليات تتعلق بإجراءات الملاحقة القضائية، وغير ذلك من المشاكل التي تثيرها الجرائم العابرة للحدود.^(٤٨)

^(٤٥) حسين دوحاجي، تشريعات المصنفات الرقمية في المغرب العربي، دراسة تحليلية لنماذج من القوانين في كل من الجزائر وتونس والمغرب، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠٢٢)، ص ١٦٨.

^(٤٦) طارق خالد فايق عيسى، دور التشريعات الدولية في مكافحة الجريمة الرقمية وحماية البيانات الشخصية، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار ٤٣، (٢٠٢٤)، ص ٢٢٧.

^(٤٧) فاطمة الزهراء علي عبد العظيم، التحديات القانونية للحكومة الرقمية في المؤسسات العامة، مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، ٤٤، (٢٠٢٥)، ص ٣٣٤.

^(٤٨) سعد جواهره، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال التشريع الجزائري والقانون الدولي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠١٦)، ص ١٣٧.

تعد الانتهاكات الرقمية من الظواهر المستحدثة في العصر الرقمي، وتتميز بخصائص تجعل من عملية اثباتها تحديًا كبيرًا ومن أبرزها: (٤٩)

- **الطابع غير المادي:** غالبًا تكون غير ملموسة إذا ترتب الجرائم الرقمية في بيئة افتراضية مما يعني غياب الأثر المادي.
- **الطابع العابر للحدود:** غالبًا ما ترتب الانتهاكات من خلال شبكة الإنترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ما يصعب من إجراءات التتبع والتحقيق.
- **سهولة طمس الأدلة:** في كثير من الحالات يستطيع الشخص محو آثار الجريمة الرقمية خلال ثوانٍ؛ مما يتطلب سرعة عالية في جمع الأدلة الرقمية وإزاء تلك الخصائص بات من الضروري إعادة النظر في القواعد التقليدية للإثبات بحيث تتماشى مع الطبيعة التقنية للجرائم الرقمية.
- إن طبيعة الانتهاكات العابرة للحدود في مجال الملكية الفكرية أدى إلى سهولة النسخ، وإعادة النشر دون إذن من صاحب الحق، وصار بالإمكان ارتكاب هذه الانتهاكات غير المشروعة في دولة معينة بينما يتحقق هذا الفعل في دولة أخرى، فتعتبر هذه الانتهاكات العابرة للحدود، لحدوثها من العديد من متخلف الدول.
- تعتبر الانتهاكات الرقمية حديثة في العصر الرقمي لذلك يوجد تحديًا في إثبات هذه الانتهاكات؛ بسبب عدم وجود أثر مادي، كما يمكن أن ترتب الجريمة في بلد أخرى غير البلد الأصل للمصنف، ومن الممكن إخفاء آثار الجريمة الرقمية في ثواني، فهذا يجعلها صعب إثباتها؛ ولكن يمكن أن تثبت في حالة إذا تم التعاون بين الدول، وتبادل المعلومات بينهم، وتتبع بيانات الجريمة من خلال الاتصالات بين الدول.

ضعف التعاون والتنسيق الدولي

يتعين على التشريعات الدولية دعم آليات فعالية للتعاون بين الدول في مجال مكافحة الجريمة الرقمية، مع تبادل معلومات وخبرات لتحقيق نتائج أفضل، وتشجيع التعاون الدولي يعد أساسيًا لتحقيق التقدم ومواجهة التحديات العالمية، ويسهم التعاون في تعزيز الفهم المتبادل بين الدول وتقوية العلاقات الدبلوماسية؛ مما يقلل من فرص الصراعات ويعزز السلم والاستقرار، ومن خلال التعاون الدولي يمكن تحقيق تبادل المعرفة والخبرات؛ مما يعزز الابتكار والتقنيات الجديدة، يعتبر التعاون الدولي عاملاً أساسيًا لتحقيق التوازن والاستقرار العالمي. (٥٠)

حيث يتعرض المؤلفون في البيئة الرقمية للكثير من التحديات؛ لتوفير الحماية لأعمالهم بسبب سهولة الحصول على هذه المصنفات في البيئة الرقمية ويسر استنساخها، وهو ما يستوجب ضرورة تسارع خطوات التعاون

(٤٩) منى غازي حسان إبراهيم، فعالية السياسية الجنائية في مواجهة الجرائم المعلوماتية، مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، ع ٤٥٤، (٢٠٢٥)، ص ٢٦٦٤.

(٥٠) طارق خالد فايق عيسى، دور التشريعات الدولية في مكافحة الجريمة الرقمية وحماية البيانات الشخصية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

الدولي في مجال تنظيم تلك الحقوق في محيط البيئة الرقمية، والمحتوى الرقمي؛ لأن الصعوبات العملية المرتبطة بالإنترنت وبالتقنيات الحديثة تحتاج إلى حلول من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتنسيق بين الدول. (٥١)

فالتعاون الدولي يشكل قوة كبيرة في الحد من الانتهاكات سواء كانت داخل حدود الدول أخرجها، فالتعاون بين الدول يعمل على تبادل الخبرات والاستفادة من بعضهم البعض، ويعمل على تغذية المعلومات المتبادلة التي تساعد حماية الملكية الفكرية، وبشكل التعاون الدولي هنا دورًا مهمًا في المساعدة في الحد من الانتهاكات ومساعدة الأجهزة في أداء أدوارها بشكل سريع يقوم على الدقة والمهارة.

فلا شك أن التعاون الأمني أصبح شرطًا أساسيًا ومطلب ضروري لنجاح السياسة الجنائية في التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتعاون الأمني يحقق غايات وأهداف لا يمكن الوصل إليها دون وجود هذا التعاون هذا فضلًا عن أن هذا التعاون له مجالاته المتعددة وميادينه المختلفة. (٥٢)

بناء على ما سبق يمكن القول أن التعاون الدولي ضرورة ملحة لمكافحة الانتهاكات العابرة للحدود، حيث أثبت الواقع العلمي أن أي دولة لا تستطيع بجهودها المنفردة للقضاء على الانتهاكات الإلكترونية خاصة مع التطور الملموس والمذهل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن كان من الضروري أن تمتلك الدول الإمكانية التشريعية والقضائية والفنية لمكافحة هذه الانتهاكات الإلكترونية فإن الأهم من ذلك أن تكون تلك القوانين متوائمة ومتجانسة بين مختلف الدول، إذ هي تحمي مصلحة مشتركة، والتعاون الدولي في هذا المجال قد يأخذ عدة أوجه منها ما يتعلق بضرورة التعاون في إنفاذ القانون لملاحقة ومعاقبة المنتهكين. (٥٣)

إن التعاون الدولي هو عنصر مهم في تعزيز حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية؛ وذلك بسبب سهولة نسخ المصنفات الرقمية ونشرها وتداولها مرة أخرى دون موافقة صاحب المصنف، ومن هنا لابد التعاون والتنسيق بين الدول وتبادل المعلومات؛ لحماية المصنفات الرقمية، وحماية حقوق المؤلف المادية والأدبية.

بناء على ما سبق يرى الباحث أن اختلاف التشريعات الوطنية، وضعف التعاون والتنسيق الدولي تعتبر عقبة دولية أمام الانتهاكات الدولية أو الوطنية على المصنفات الرقمية، فلا بد من الدول تحديث تشريعاتها الوطنية، وعقد مؤتمرات دولية بسبب هذه الانتهاكات، وعقد اتفاقيات ثنائية بين الدول؛ لتبادل المعلومات والبيانات بينهم البعض؛ حتى يتم ملاحقة هذه الجرائم قبل طمس الأدلة المستخدمة في الجريمة، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم عبر الحدود، ومن الممكن أن يتم توحيد تشريعات دولية؛ من خلال اتفاقية توضح فيها التعاون بين الدول.

(٥١) شيخة خليل إبراهيم الدرويش، حقوق المؤلف على المحتوى الرقمي في النظام القانوني القطري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قطر، (٢٠٢٣)، ص ٥٣.

(٥٢) سليمان عبد الواحد عبد الله أحمد محمد، التعاون الأمني لمواجهة الجريمة المنظمة، جامعة المنوفية، ع ٤٩٤، (٢٠١٩)، ١-٤٥، ص ٧.

(٥٣) أحمد محمد عبد المعبود أحمد، الجريمة الإلكترونية وآلية مكافحتها في ظل القانون الدولي، جامعة المنوفية، ع ٥٠٤، ١-٧١، (٢٠١٩)، ص ٤٤.

المبحث الثاني

النظام القانونية للمصنف الرقمي

إن قوانين الملكية الفكرية تهدف إلى حماية أصحاب الابتكار من كافة الاعتداءات على مؤلفاتهم وأعمالهم، ولا يمنع ذلك شمول تلك القوانين لأشخاص آخرين جديرين بالحماية وخاصة المستهلكين، أي أن استخدام حقوق الملكية الفكرية لا يهدف حماية أصحابها فقط، بل يشمل المتضررون من سوء استخدام تلك الحقوق والمتمثل في شخص المستهلك.^(٥٤)

فإن التشريعات القانونية هي الركيزة الرئيسية والهامة في عملية حقوق المؤلفين، وتوفير الحماية لإبداعاتهم الفكرية من عمليات التخريب، والقرصنة، والاعتداءات، سواءً تعلق هذا بالمصنفات التقليدية، أو المصنفات التي فرضتها البيئة الجديدة (المصنفات الرقمية)، أو مصنفات البيئة الإلكترونية.^(٥٥)

المطلب الأول: نطاق الحماية القانونية في النظام السعودي.

المطلب الثاني: نطاق الحماية في التشريعين الفرنسي والأمريكي.

^(٥٤) إرزيل الكاهنة، تأثير المستهلك بحماية حقوق الملكية الفكرية، مجلة الحقوق والحريات، (٤)، ٦١٨-٦٠٥، (٢٠١٧)، ص ٦٠٦.

^(٥٥) بن ضيف الله فؤاد، الملكية الفكرية في ظل التقنيات الحديثة: البيئة الرقمية العربية من خلال التشريع الجزائري، المؤتمر الحادي والعشرين: المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة: الفرص والتحديات، المنعقد في أكتوبر، لبنان، (٢٠١٠)، ص ١٢٠٧.

المطلب الأول

نطاق الحماية القانونية في النظام السعودي

لا شك أن التطورات الإلكترونية العديدة جعلت العالم بأكمله مثل قرية صغيرة يستطيع الأشخاص الوصول إلى كافة المجالات بسهولة ويسر؛ لذا حرصت التشريعات القانونية على فرض الحماية اللازمة للملكية الفكرية، وحفظ حقوق المؤلفين من أي اعتداءات تصيب مجالاتهم العملية، أو العلمية، أو الصناعية.

ففي ظل عدم وجود قانون لحفظ الحقوق فإن الوطن أولاً يخسر أبناءه المبدعين وبهاجرون منه ليس هجرة عمل وإنتاج، بل هجرة لجوء أبدي إلى وطن آخر؛ لأن قانون حفظ الحقوق الفكرية ملازم دائماً للمبدعين فلا يوجد المبدعون في بيئة تحترم حقوق عقول المتميزين فيها، ويشعروا بأن إبداعاتهم ستسجل بأسماء آخرين غيرهم. (٥٦)

وبعد إقرار حقوق المؤلف وحمايتها نتيجة لسيادة القانون في أي مجتمع، إلا أن هذه الحقوق يجب ألا تأتي على حساب الصالح العام للمجتمع، والمتمثل في حقه في المعرفة وحرية تداول المعلومات وحماية تراثه؛ لذلك وجب أن يكون هناك توازن محقق بين كل من حقوق المؤلف وحماية الصالح العام لهذا المجتمع. (٥٧)

إن النظام القانوني في المملكة العربية السعودية أولت اهتماماً بالغاً بحماية حقوق المؤلف، فقد شملت نطاق الحماية القانونية في السعودية بجميع أنواع صور الملكية الفكرية، من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والتصاميم، كما اهتمت بحماية الملكية الفكرية الرقمية من خلال الأنظمة القانونية.

أولاً نظام حماية حقوق المؤلف

لقد وضع المنظم السعودي نظاماً قانونياً خاصاً لحقوق المؤلف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ لعام ١٤٢٤هـ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ ٢٠٣٣/٨/٣٠، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٤٣٩/١٠/١٩هـ، والذي حل محل النظام السابق الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١١ لعام ١٤١٠هـ بتاريخ ١٤٠٥/٥/١٩هـ؛ لتحديد نطاق تلك الحقوق، وسبل حمايتها، كما يعترف النظام السعودي لمبدعي المصنفات الفكرية بنوعين من الحقوق الأدبية أو المعنوية والمالية. (٥٨)

يشمل النظام حماية المصنفات المبتكرة في مجالات العلوم، والأدب، والفنون، بغض النظر عن نوعها أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تأليفها، ومن أمثلة هذه المصنفات: (٥٩)

(٥٦) عز الدين عبد الغني محجوب، دور الإعلام في التوعية بقوانين الملكية الفكرية: دراسة تطبيقية على إذاعة وتلفزيون السودان في الفترة من ١٩٩١-٢٠١٣. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (٢٠١٥)، ص ١٤٢.

(٥٧) كاميليا صلاح الدين عبد الله كمال، حماية الصالح العام في ضوء أحكام الملكية الفكرية، مجلة الشريعة والقانون، (٤٢)، ١٣٦٧-١٤٢٩، (٢٠٢٣)، ص ١٣٦٩.

(٥٨) رانا مصباح عبد المحسن عبد الرازق، الحماية الجنائية لحقوق التأليف في المملكة العربية السعودية على ضوء رؤية ٢٠٣٠، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج ١٢، ٣٤، (٢٠٢٣)، ص ٢١.

(٥٩) عثمان محمد أحمد الأمين حماد، دور الذكاء الاصطناعي في انتهاك حقوق الملكية الفكرية في النظام السعودي تحليل للحالات العملية وسبل الحماية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٤٩٤، (٢٠٢٥)، ص ١٥٩٤.

١. الكتب والكتيبات والمواد المكتوبة الأخرى.
٢. المحاضرات والخطب والمواعظ والأشعار.
٣. الأعمال المسرحية والتمثيلية.
٤. الأعمال الموسيقية.
٥. الأعمال السينمائية والاذاعية.
٦. الرسوم والصور الفوتوغرافية.
٧. برمجيات الحاسب الآلي.

قد حدد نظام حماية حقوق المؤلف لحماية المصنفات الفكرية لابد من التحقق من الشروط والضوابط التي نص عليها النظام، فالنظام يحمي المصنفات المبتكرة في الآداب، والفنون، والعلوم أيًا كان نوع هذه المصنفات، أو الغرض من تأليفها، وأهميتها، كما يحمي النظام مصنفات الترجمة، أو التعديل، أو الشرح، بالإضافة إلى المصنفات الفلكلورية للتراث الشعبي، ولا تخل الحماية التي يتمتع بها أصحاب هذه المصنفات بالحماية التي يتمتع بها مؤلفو المصنفات الأصلية.^(٦٠)

كما نص النظام على مدة حماية حقوق المؤلف؛ حيث تمتد الحماية للمصنفات الفردية إلى خمسين سنة بعد وفاة المؤلف، وفي حالة المصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر المؤلفين، أما المصنفات التي تصدر عن شخص اعتباري وتنشر باسم مجهول فتكون مدة الحماية خمسين سنة من تاريخ أول نشر، وتختلف مدة حماية للمصنفات السمعية والمرئية وبرمجيات الحاسب الآلي مدة خمسين سنة، أمام المصنفات الفوتوغرافية وأعمال الفنون التطبيقية بخمس وعشرين سنة من تاريخ النشر، كما تشمل الحماية حقوق مجاورة، مثل حقوق البث والإذاعة.^(٦١)

كما أتاح المنظم السعودي إمكانية اتخاذ التدابير الوقائية لمنع وقوع الاعتداء أو التخفيف منه في حال وقوعه، أو وقفه، لإجبار المعتدي على الامتناع عن القيام بأعمال العدوان على الحقوق الأدبية والمالية لأصحاب حقوق التأليف، فهذه الوسائل هي معاملة قانونية نص عليها النظام؛ لمواجهة الخطورة التي وقعت أو ستقع جراء المخالفة التي ارتكبت، وتكون بمجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها جميعاً أو بعضها لوقف الضرر أو إزالته، وقد يطلق على هذه التدابير بالاحترافية، وتعتبر هذه التدابير الوسيلة الثانية للسياسة الجنائية في مكافحة الجرائم التي تقع في حالة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.^(٦٢)

ثانياً نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية

قد صدر نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية المرسوم ملكي رقم م/٢٧ بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٤٢٥.

(٦٠) المادة ٢ و ٣ من نظام حماية حقوق المؤلف مرسوم ملكي رقم م/٤١.

(٦١) المادة ١٩ من نظام حماية حقوق المؤلف مرسوم ملكي رقم م/٤١.

(٦٢) سيف حسين عوض آل سلطان القحطاني، الحماية المدنية لحقوق المؤلف في النظام السعودي، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ١٠، ع ٨٣، (٢٠٢٣)، ص ١٤٧.

تولى نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية السعودي تعريف كلاً من التصميم على أنه "الترتيب الثلاثي الأبعاد لعناصر دائرة متكاملة على أن يكون أحد تلك العناصر على الأقل نشطاً ولجميع الوصلات أو بعضها، أو الترتيب الثلاثي الأبعاد المعد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع"، أما الدائرة المتكاملة تعرف "منتج يكون الغرض منه أداء وظيفة إلكترونية تشكل فيه العناصر يكون أحدها على الأقل نشطاً وجميع الوصلات، أو بعضها شكلاً متكاملًا في قطعة من المادة أو عليها، سواء في شكله النهائي أو الوسيط" (٦٣)

من خلال هذه التعريفات نجد ان المنظم السعودي قد أوضح مفهوم التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة من جهة تقنية، كما وأشار إلى الوظيفة التي صممت الدائرة المتكاملة من أجلها لتقرير موجبات الحماية ولم يوضحها بمعنى قانوني بحث باعتبار أن التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة أمراً تقنياً. (٦٤)

وقد وضع النظام السعودي الأحكام في شأن التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة إلى الإدارة العامة لبراءات الاختراع بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وكما بينت اللائحة التنفيذية أن لهذه الإدارة استقبال طلبات الحماية ومتابعة إجراءاتها واعداد وثائق الحماية، واقتراح اصدار وتعديل النماذج اللازمة للقيام بأعمالها، وإصدار قرارات منح وثائق الحماية ونشر معلومات بشأنها، واستخدام تقنية المعلومات والدخول إلى قواعد المعلومات المحلية والعالمية عند التعامل مع طلبات الحماية ووثائق الحماية. (٦٥)

يعد نظام براءات الاختراع والتصميمات الصادر بالمرسوم رقم م/٢٧ من أهم الأنظمة القانونية التي تنظم حماية الحقوق الصناعية في المملكة، كما يهدف النظام إلى حماية الابتكارات التقنية والاختراعات، ويشمل النظام حماية براءات الاختراع، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، والأصناف النباتية، والنماذج الصناعية، كما تشرف الهيئة السعودية للملكية الفكرية هذه الحقوق.

قد حدد المشرع في النظام على شروط لمنح براءة التصميم التخطيطي في المادة الرابعة وهي:

- أ. لا تمنح وثيقة الحماية إذا كان استغلالها تجارياً مخالفاً للشريعة الإسلامية.
- ب. لا تمنح وثيقة الحماية إذا كان استغلالها تجارياً مضرًا بالحياة، أو بالصحة البشرية، أو الحيوانية، أو النباتية، أو مضرًا إضرارًا كبيرًا بالبيئة.

توضح هذه المادة شروط منح براءة التصميم، فإنها تضع قيود قانونية على منح وثيقة الحماية إذا كان استغلال التصميم مخالف للشريعة الإسلامية، فهذا يعكس التزام النظام السعودي بالالتزام بالشريعة، كما لا تمنح وثيقة الحماية إذا كان الاستغلال يضر بالصحة البشرية، أو الحيوانية، أو النباتية.

(٦٣) المادة ٢ نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية مرسوم ملكي رقم م/٢٧.

(٦٤) هديل علي أحمد فرج، التنظيم القانوني لحماية تصميم الدائرة المتكاملة في ضوء النظام السعودي، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، الإصدار ٣، ١١٤، (٢٠٢٤)، ص ١٧.

(٦٥) وائل محمد رفعت إبراهيم علي، الحماية القانونية للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج ٢، ع ١٤، (٢٠١٨)، ص ٨٦.

حيث نصت المادة ١٩ من النظام على شروط منح براءة التصميم كالتالي:

- أ. مدة حماية براءة الاختراع عشرون سنة من تاريخ إيداع الطلب.
- ب. مدة حماية شهادة التصميم عشر سنوات من تاريخ إيداع الطلب، أو عشر سنوات من تاريخ بدء استغلاله تجاريًا في أي مكان في العالم، وفي كل الأحوال لا يجوز أن تتعدى مدة الحماية خمس عشرة سنة من تاريخ التوصل إلى التصميم.

يرى الباحث أن النظام قد وضع مدة الحماية القانونية للتصاميم، فهذا يعكس حرص المشرع السعودي على الابتكار؛ لذا قررت مدة حماية براءة الاختراع هي عشرون عامًا من تاريخ إيداع الطلب، أما شهادة التصميم التخطيطي فتكون حمايتها مدة عشر سنوات من تاريخ إيداع الطلب، أو من بدء تاريخ استغلالها في أي مكان في العالم ولا تتجاوز مدته خمسة عشر عامًا.

ثالثًا نظام الأسماء التجارية

للأسماء التجارية أهمية قانونية واقتصادية من ناحية الآثار المترتبة على الدولة، وعلى الرغم من الدور الفعال الذي يلعبه الاسم التجاري إلا أنه يختلط عن البعض مفهوم الاسم التجاري والرموز الأخرى المشابه له كالعلامة التجارية والعنوان التجاري والاسم التجاري الوطني وأسماء المواقع الإلكترونية^(٦٦)؛ لذلك فقد صدر نظام الأسماء التجارية بالمرسوم الملكي رقم م/٨٣ بتاريخ ١٩/٣/١٤٤٦هـ.

لابد من توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية أصبح مقياسًا لتقدم الدول ونموها الاقتصادي، خاصة حقوق الملكية الصناعية ومنها الأسماء التجارية، والتي لها دورًا لا يقل أهمية عن العلامات التجارية في تمييز وتفضيل المنتجات أو المنشآت التجارية، وتعد هذه الأسماء أحد وسائل المنافسة الفاعلة؛ مما أدى إلى تزايد الاعتداء عليها بما يؤثر على مصلحة المستهلك، فضلًا عما يلحق بصاحب الاسم من أضرار مادية ومعنوية.^(٦٧)

ويعرف الاسم التجاري في المادة الأولى هو "الاسم الذي يستعمله التاجر في مزاولة أعماله التجارية لتمييزه عن غيره من التجار"، كما يهدف النظام إلى تعزيز الثقة في البيئة التجارية من خلال تنظيم إجراءات حجز الأسماء التجارية وقديها في السجل التجاري، وتعزيز قيمتها، وضمان حمايتها والحقوق المتصلة به"^(٦٨)

كما وضحت المادة الرابعة على شروط وإجراءات حجز وقيد الاسم التجاري من خلال تقديم طلب، ويتعين على الجهة البت في الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه، وفي حالة تعدد الطلبات لذات الاسم التجاري، تمنح الأولوية للطلب الأسبق، وإذا رفض الطلب يجب أن يكون الرفض مسبقًا ويتم إبلاغ صاحبه الطلب، بالإضافة إلى له الحق في التظلم من سبب رفض الطلب أمام الوزارة خلال ستين يومًا من تاريخ إبلاغه برفض الطلب.

^(٦٦) بشاير سعيد عبد الله الوالي، التنظيم القانوني للأسماء التجارية المشهورة في القانون الإماراتي والقوانين المقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشارقة، الإمارات، ص ١٧.

^(٦٧) سارة عدلي حسين، حماية الاسم التجاري وفقًا لأحكام القانون المصري، المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، ع ٤٤، (٢٠٢١)، ص ٧٢.

^(٦٨) المادة الأولى والثانية من نظام الأسماء التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨٣.

كما يحظر النظام السعودي على استعمال الاسم التجاري المقيد في السجل التجاري من قبل الغير، ويحق لصاحب الاسم المطالبة بالتعويض في حالة استخدام اسمه التجاري من قبل الغير، كما يمنع حجز أو قيد الأسماء التجارية المخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، كما تشمل المحظورات أيضاً الأسماء التي تتعلق بالسياسة، أو بالدينية، أو العسكرية، بالإضافة إلى أن تلتزم الوزارة بإصدار قائمة محدثة بالأسماء الممنوع حجزها أو قيدها. (٦٩)

رابعاً نظام مكافحة جرائم المعلوماتية

يشهد العصر الرقمي في العالم المعاصر تطورات متلاحقة وقد عمدت معظم دول العالم لرسم خطط وبرامج للتحويل الرقمي، وقد شغلت التطورات المتسارعة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات حيزاً لا يستهان به في ذهن الأفراد وأداء المنظمات الحيوية ونادت معظم الآراء في مجال التقنية الرقمية بضرورة تلبية مجموعة من المقومات لتحسين جودة العمل وتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، وأخذت هذه الجرائم المعلوماتية في التوسع والانتشار وأدى ذلك إلى تزايد خطرهما مع انتشارها بشكل كبير؛ حيث أصبحت المملكة العربية أمام تحدي تمثل في ظهور الجرائم المعلوماتية التي تستهدف الجميع. (٧٠)

لذا حرصت العديد من الدول على تطوير نظام مكافحة التشريعية لديها بإدخال نصوص تشريعية عقابية واجرائية تتوافق مع ظاهرة الاجرام المعلوماتي والتقني، ولم تكتفي بذلك فحسب بل قامت بسن تشريعات خاصة مستقلة تتعلق بهذا الشأن خاصة على الجانب السعودي والعربي، ففي المملكة العربية السعودية صدر المرسوم الملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ بشأن نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. (٧١)

إن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي يجرم عدداً من الأفعال التي ترتكب عن طريق استخدام غير مشروع من خلال التقنية الرقمية، ومن بين هذا الأفعال التنصت، أو اعتراض البيانات المرسلة عبر الشبكات، والدخول غير المشروع إلى المواقع الإلكترونية، أو الأجهزة بهدف التعديل، أو الاتلاف، أو التهديد، أو الابتزاز، أو الحصول على معلومات حساسة تخص أمن الدولة واقتصادها.

كما يهدف النظام إلى حماية المجتمع من خلال تجريم التحريض، أو المساعدة، أو الاتفاق على ارتكاب الجرائم المعلوماتية، وشدد النظام العقوبات عند اقتران الجريمة بظروف مشددة، مثل ارتكابها عن طريق عصابات منظمة، أو استغلال الوظيفة العامة، أو استغلال القصر في أفعال غير مشروعة.

وكان الهدف من هذا النظام الحد من ارتكاب الجرائم المتعلقة بالتقنية الرقمية كما جاء في المادة الثانية من هذا النظام على:

١. المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.
٢. حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.

(٦٩) المادة السادسة والسابعة من نظام من نظام الأسماء التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨٣.

(٧٠) شهد عبد الرحمن الصبحي، مدى وعي طلبة الدراسات العليا بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ظل التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ دراسة مسحية لدى طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، المجلة العربية للنشر العلمي، ع ٤٠، (٢٠٢٢)، ص ٧٧٧.

(٧١) ثروت عبد الصمد محمود عطية، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٤٦، (٢٠٢٤)، ص ٣٨٧.

٣. حماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

٤. حماية الاقتصاد الوطني.

خامسًا نظام العلامات التجارية

تعد العلامة التجارية من المكونات الأساسية للمنتج وهي تعد وسيلة لضمان المنتج والزبون فهي تمنع اختلاط منتجات تحمل علامة معينة بمنتجات مماثلة تحمل علامة أخرى، لهذا فقد اعتمدها المنتجون للتعريف بمنتجاتهم والسعي إلى الاتقان في الصنع للحفاظ على العملاء، واستمرار جودة المنتجات، وصمودها أمام المنافسين. (٧٢)

لذا حرصت المملكة العربية السعودية على صدور نظام يخص بالعلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١، وقد عرفت العلامة التجارية في المادة الأولى على "تعد علامة تجارية في تطبيق أحكام هذا النظام الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً أو الإضاءات أو الكلمات أو الحروف أو الأرقام أو الرسوم أو الرموز أو الأختام أو النقوش البارزة، أو أي إشارة أخرى أو أي مجموع منها تكون قابلة للإدراك بالنظر وصالحة لتمييز منتجات صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية أو مشروع استغلال للغابات أو ثروة طبيعية، أو للدلالة على أن الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة بداعي صنعه أو انتقائه أو اختراعه أو الاتجار به، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

فأهمية العلامة التجارية في تمييز الصانع أو التاجر عن المنتجات المشابهة لها لصناع أو تجار آخرين؛ حيث أصبحت العلامة التجارية وسيلة دعائية لزيادة الطلب على سلعة معينة، فيعتبر تزايد استهلاك تلك السلعة دليلاً على زيادة شهره العلامة التجارية؛ مما يرتب عليه اعتبار العلامة التجارية حقاً لصاحبها ذات قيمة مالية طائلة في بعض الأحيان، وغنى عن القول إن هذا الحق يحتاج إلى حماية في مواجهة التقليد، والتزوير، وشتى صور الاعتداء التي تقع على العلامة التجارية. (٧٣)

كما حدد في إجراءات تسجيل العلامات التجارية وشهرها، وتجديد العلامات التجارية وشطبها، وكيفية نقل ملكية العلامات التجارية والحجز عليها، وشروط ترخيص العلامات التجارية، وشروط والرسوم للحصول على العلامات التجارية، بالإضافة إلى الجرائم والعقوبات التي تقع على العلامات التجارية من قبل الغير.

إن العلاقة بين العلامة التجارية والملكية الفكرية هي علاقة مرتبطة ببعضهم البعض؛ لأن العلامة التجارية هي ابداع في تصميم علامة تجارية لمنتج معين فتعتبر ملكية فكرية خاصة بالمنتج ولا يجوز تقليد هذه العلامة لأي منتج اخر، مع التطور التكنولوجي أصبحت العلامة التجارية والملكية الفكرية متداولة في البيئة الرقمية، فمن الممكن تصميم علامة معينة لموقع خاص بشركة، كما يمكن تداول علامة تجارية لمنتج في البيئة الرقمية، من الممكن ان تتعرض هذه العلامة للانتهاكات عبر البيئة الرقمية وتقليد العلامة، وتداولها على الإنترنت، في الحالة يمكن المساواة القانونية لمنتك هذه العلامة التجارية؛ لأنها ناتجة من ابداع فكري وهو صاحب العلامة.

(٧٢) خالد توبي؛ وعمر كحل الراس، أثر العلامة التجارية على إدارة العلاقة مع الزبائن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ماي قالمه، الجزائر، (٢٠١٨)، ص ٣.

(٧٣) محمود أحمد عبد الحميد مبارك، العلامة التجارية وطرق حمايتها وفق القوانين النافذة في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (٢٠٠٦)، ص ١.

سادسًا الهيئة السعودية للملكية الفكرية

اهتمت المملكة العربية السعودية مجال حقوق الملكية الفكرية فقد صدر قرار من مجلس الوزراء عام ١٤٣٩ هـ على إنشاء هذه الهيئة والتي تقوم على مبادئ معينة تهدف إلى حماية المصنفات الفكرية، فهي هيئة تعزز الإنتاج الوطني المحلي بحيث تحفز الإنسان على الابتكار والابداع، وتعطيه الدافع إلى أن يبتكر منتجًا معينًا من الممكن أن يكون متداولًا في الأسواق ويكون موضعًا للاستثمار، أو أن يكون منتجًا علميًا يطرح في المكتبات العلمية وعلى ذلك فإن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تعمل على حماية هذه الابداعات الوطنية وتعطيها حقها القانوني بالحماية؛ حتى يثق الكاتب والمخترع والمبتكر بأن الأنظمة السعودية قادرة على حماية حصيلة هذا التعب والجهد.^(٧٤)

تهدف الهيئة إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وإنفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية، ولها في سبيل تحقيق أهدافها مهمات واختصاصات من أبرزها: ^(٧٥)

١. إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.
٢. التوعية بأهمية الملكية الفكرية وحماية حقوقها.
٣. إبداء الرأي بشأن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
٤. اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
٥. تعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية لبناء اقتصاد متقدم قائم على المعرفة.
٦. إنشاء قواعد للمعلومات في مجال عمل الهيئة وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية.
٧. تسجيل حقوق الملكية الفكرية ومنحها وثائق الحماية وإنفاذها.
٨. متابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمملكة الفكرية.

كما جاء في المادة الرابعة من التنظيم بخصوص تشكيل الهيئة على النحو الآتي رئيس يعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والرئيس التنفيذي عضواً، وأعضاء من عدد لا يقل عن خمسة من ممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص أو من أي منها، ويرشح رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بناءً على اقتراح من رئيس مجلس إدارة الهيئة الأعضاء الخمسة المشار إليهم، ويصدر بتعيينهم أمر من رئيس مجلس الوزراء وتكون عضويتهم في المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.^(٧٦)

يرى الباحث أن نص المادة الرابعة من تنظيم الهيئة فإنها تحدد آلية تشكيل مجلس إدارتها فهو يشمل ممثلين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى يتم تعيين رئيس بأمر من رئيس مجلس الوزراء والرئيس

^(٧٤) عبيد عبد الرحمن سعد الشقيحي، المسؤولية القانونية لجريمة انتهاكات الملكية الفكرية في ضوء القانون السعودي، مجلة الأبحاث القانونية العميقة، ع ٥٠٤، (٢٠٢١)، ص ٥٤.

^(٧٥) ولاء بنت سلامة بن مخيضر الحجيلي، الدور القانوني للهيئة السعودية للملكية الفكرية في حماية البحث العلمي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع ٤١، الإصدار الثاني، (٢٠٢٥)، ص ١٦٤٣.

^(٧٦) عماد بن محمد يوسف جان، مقدمة في الملكية الفكرية وتطورها في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الإسلامية، ع ٩٤٤، (٢٠٢٢)، ص ١٥١.

التنفيذي كعضو، فهذا التنوع بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص يهدف إلى تنوع في الخبرات والاستفادة من الخبرات العملية، كما يهدف إلى اتخاذ القرارات المشتركة بينهم؛ لخدمة المجتمع.

خلاصة القول إن نظام حماية الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية يتسم بإطار قانوني شامل ومتكامل؛ من خلال الأنظمة القانونية التي تم شرحها، ويهدف النظام إلى حماية حقوق المؤلفين، والمخترعين، والمبدعين في مختلف مجالات، وتوضح هذه الأنظمة مدى التزام المملكة بتعزيز بيئة الابتكار، مثل نظام حماية حقوق المؤلف، ونظام براءات الاختراع، ونظام العلامات التجارية، بالإضافة إلى الهيئة السعودية للملكية الفكرية التي تقوم بدور محوري في تنفيذ هذه الأنظمة؛ لكي تحافظ على حقوق أصحاب المصنفات وتحفيز الاستثمار.

المطلب الثاني

نطاق حماية الملكية الفكرية في التشريعين الفرنسي والأمريكي

تُوفر حقوق الملكية الفكرية حماية للمنظمات والأفراد لتطوير واستغلال الفرص التجارية المتعلقة بأصولهم غير الملموسة؛ حيث تمنح براءات الاختراع الحق في منع الآخرين من صنع الاختراع أو استخدامه أو عرضه للبيع في جميع أنحاء الولايات المتحدة أو استيراده إليها؛ مما يُتيح لصاحب براءة الاختراع فرصة جني ثمار أكبر من الابتكار الأساسي، أما براءات التصميم، فتتمثل في التصميم الزخرفي لقطعة التصنيع؛ مما يسمح للشركات بتمييز منتجاتها بشكل أكبر عن منتجات منافسيها وتحسين فرص نجاحها التجاري، كما تُحَفِّز حقوق الطبع والنشر إنتاج الأعمال الأدبية والفنية الأخرى؛ من خلال منح المؤلفين الحق الحصري في تسويق هذه الأعمال وتوزيعها، وتُعزِّز العلامات التجارية قيمة الابتكارات، سواء المحمية ببراءات اختراع أو غير المحمية ببراءات اختراع.^(٧٧)

وتتضمن حماية الملكية الفكرية في الولايات المتحدة تسجيل العلامة التجارية أو براءة الاختراع أو حقوق الطبع والنشر؛ للحصول على أقصى قدر من الحقوق المتاحة لأصول العميل، وفي حالة العلامة التجارية أو براءة الاختراع، تتضمن العملية إعداد وتقديم طلب إلى مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، والرد على الإجراءات التي يتخذها المكتب حتى يتم تسجيل العلامة التجارية أو إصدار براءة الاختراع.^(٧٨)

فقبل الطفرة التكنولوجية وظهور المواد الرقمية والبيئة الافتراضية اقتضت النظرة إلى حقوق الملكية الفكرية على براءات الاختراعات وحقوق التأليف لأعمال الأدبية وحقوق الملكية الفكرية للأعمال الفنية البصرية مثل اللوحات وغيرها من الأعمال، وقد كانت تلك النظرة طبيعية في ظل طبيعة العصور السابقة، وهذا ما يظهره تطور القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية.

وقد أدرجت الولايات المتحدة الملكية الفكرية في دستورها عام ١٧٨٧ في المادة الأولى القسم الثامن الذي خول الكونجرس "تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة"، ويؤكد التركيز على "الفنون المفيدة" على القصد التجاري للتشريع والأساس النفعي الكامن وراءه.^(٧٩)

حيث أنه في عام ١٧٨٧ قرر المؤتمر الدستوري وضع قانون اتحادي موحد لحقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع، وكانت النتيجة هي المادة الأولى القسم ٨ البند ٨ من الدستور، التي منحت الكونغرس سلطة "تعزيز تقدم

(77) Toole, A., Miller, R. & Rada, N. (2025). Intellectual property and the U.S. economy: Third edition. U.S. Patent and Trademark Office. <https://www.uspto.gov/sites/default/files/documents/uspto-ip-us-economy-third-edition.pdf> P. 1.

(78) Georgetown Law. (2025). Intellectual Property Law. Retrieved from <https://www.law.georgetown.edu/your-life-career/career-exploration-professional-development/for-jd-students/explore-legal-careers/practice-areas/intellectual-property-law/>

(79) Sell, S. (2004). Intellectual property and public policy in historical perspective: Contestation and settlement. *Loy. LAL Rev.*, 38, 267. P. 60.

العلوم والفنون المفيدة؛ من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم، لفترات محدودة"، وقد تحايل هذا البند بعناية على مشاكل حقوق التأليف والنشر الخاصة ببائعي القرطاسية بموجب قوانين الترخيص، وقوانين حقوق التأليف والنشر للولايات؛ من خلال تمكين الهيئة التشريعية الوطنية من منح حق الملكية للمؤلفين وليس الناشرين، ولفترة محددة بدلاً من أن تكون دائمة. (٨٠)

وقبل سنّ دستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٧، كان لكل من المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية قانونها الخاص ببراءات الاختراع، وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى تراجع حاد في قيمة حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع، ولحل هذه المشكلة وتسهيل التجارة بين الولايات بشكل كبير، رأى واضعو الدستور أن قانون الملكية الفكرية يجب أن يكون من اختصاص الحكومة الفيدرالية، وليس حكومات الولايات؛ لذلك منح واضعو الدستور الكونجرس صلاحية "تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة، من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة" (٨١)

كما عرض تطور حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة عبر النقاط التالية: (٨٢)

- عام ١٧٨٧: وضع دستور الولايات المتحدة الأساس لمنح حقوق براءات الاختراع للمخترعين في المادة الأولى، القسم ٨، البند ٨
- عام ١٧٩٠: بعد عام من التصديق على الدستور، صدر أول قانون لبراءات الاختراع في أمريكا، في ١٠ أبريل ١٧٩٠
- في ٣١ يوليو ١٧٩٠: مُنحت أول براءة اختراع أمريكية لصموئيل هوبكنز لتحسين "صناعة رماد البوتاس ورماد اللؤلؤ باستخدام جهاز وعملية جديدين"
- كما منح قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٧٩٠ المؤلفين الأمريكيين الحق في طباعة أو إعادة طباعة أو نشر أعمالهم لمدة ١٤ عامًا قابلة للتجديد لمدة أربعة عشر عامًا أخرى
- أنشئ مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي لأول مرة عام ١٨٣٦، ثم سُمي مكتب براءات الاختراع الأمريكي
- وفي عام ١٨٨١: تم إقرار تشريع العلامات التجارية استنادًا إلى بند التجارة في الدستور، حيث وُضعت أحكام لتسجيل العلامات التجارية لاستخدامها في التجارة مع الدول الأجنبية ومع القبائل الهندية

(80) Joyce, C. (2020). Intellectual Property: United States Law. University of Houston Law Center Institute for Intellectual Property & Information Law. P. 2.

(81) Crestpoint University. (2025). History and Sources of Intellectual Property Law. Law shelf educational media. Retrieved from <https://www.lawshelf.com/coursewarecontentview/history-and-sources-of-intellectual-property-law>

(82) IPLAC. (2025). Intellectual Property Timeline. Retrieved from <https://iplac.org/about/history/intellectual-property-timeline/>

- وفي عام ١٨٨٣ تم التوصل إلى أول اتفاقية دولية بشأن العلامات التجارية في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفقت الدول المشاركة في هذه الاتفاقية على توفير نفس الحماية للعلامات التجارية التي توفرها لمواطنيها
- كما أصبحت الولايات المتحدة طرفًا في اتفاقية برن عام ١٨٨٦، وقد نصت الاتفاقية على الاعتراف الدولي بحقوق الطبع والنشر
- وفي عام ١٨٨٧ تم تسجيل علامة كوكاكولا التجارية
- وفي عام ١٨٩٥ سُجِّلَت علامة كويكر أوتس التجارية، كما سُجِّلَت براءة اختراع "سيارة بمحرك".

بالإضافة إلى استعراض نشأة وتطور التشريعات الأمريكية للملكية الفكرية من خلال النقاط التالية: (٨٣)

- نشأت بذور نظام الملكية الفكرية الأمريكي في قانون الاحتكارات الإنجليزي لعام ١٦٢٣، حيث حظر هذا القانون على الملك منح أي احتكار باستثناء واحد: إذ كان بإمكان الملك منح براءات اختراع للاختراعات الجديدة طالما أن الاحتكار يعود بالنفع على المجتمع وألا يستمر لأكثر من أربعة عشر عامًا
- نقل ناثانيال وارد من ولاية ماساتشوستس هذا القانون فعليًا إلى القارة الأمريكية عام ١٦٤١ عندما أدرج بنديًا خاصًا بالملكية الفكرية في هيئة ماساتشوستس للحريات، والذي نص على أنه "لا يجوز منح أو السماح بأي احتكارات، إلا للاختراعات الجديدة التي تعود بالنفع على البلاد، وذلك لفترة قصيرة".
- ومع ذلك لم تكن ماساتشوستس المستعمرة الوحيدة التي سعت لحماية الملكية الفكرية، حيث منحت الحكومات الاستعمارية براءات اختراع وحقوق طبع ونشر طوال القرن الثامن عشر، وكانت هذه المنح تُمنح عادةً من خلال قوانين خاصة صادرة عن الهيئة التشريعية التي تتطلب التماسًا من المؤلف أو المخترع
- وبعد الحرب الثورية، حافظت كل من الحكومة الوطنية وحكومات الولايات على اهتمامها الوثيق بالملكية الفكرية، حيث كرّس دستور ماساتشوستس حماية الملكية الفكرية فيما بعد الاستعمار، في المقابل، واصلت الولايات الأخرى حماية الملكية الفكرية من خلال نظام مُخصّص من القوانين والقرارات التشريعية الخاصة، ومع ذلك، ظلّ الشكل الأساسي للمنتج ثابتًا: حقّ حصريّ لفترة محدودة
- ولكن مع تزايد اعتماد الاقتصاد الأمريكي على الولايات، ازدادت الحاجة إلى تشريعات الملكية الفكرية، وعيّن الكونغرس لجنة خاصة لتقديم تقارير عن الملكية الأدبية في الولايات المتحدة، وبالفعل أقرّ الكونغرس القرار الذي اقترحته اللجنة في ٢ مايو ١٧٨٣، وأوصى القرار بأن تُصدر الولايات قوانين حقوق طبع ونشر تحمي عمل المؤلف "لفترة زمنية لا تقل عن أربعة عشر عامًا".
- وفي غضون عامين من هذا القرار، أقرّت اثنا عشر ولاية من أصل ثلاث عشرة تشريعاتٍ للملكية الفكرية، ويُعدّ قانون الملكية الفكرية لولاية كارولينا الجنوبية لعام ١٧٨٤ الأكثر تأثيرًا، إذ يُمثّل أول قانون أمريكي يُساوي بين حماية حقوق الطبع والنشر وحماية براءات الاختراع.

(83) The Federalist Society. (2025). The Forgotten History of the Intellectual Property Clause. Retrieved from <https://fedsoc.org/commentary/fedsoc-blog/the-forgotten-history-of-the-intellectual-property-clause>

وقد تضمن دستور الولايات المتحدة، الذي اعتمد عام ١٧٨٧، بنداً لحماية حقوق الملكية الفكرية في المادة الأولى القسم ٨ والذي نص على أن للكونغرس سلطة تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة، من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة.^(٨٤)

علاوة على ذلك، أشار^(٨٥) إلى أنه تعد الولايات المتحدة الأمريكية طرف في اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية التالية:

- **اتفاقية باريس:** وبموجبها، يمكن لأي شخص من دولة موقعة التقدم بطلب للحصول على براءة اختراع أو علامة تجارية في أي دولة موقعة أخرى، وسيمنح نفس حقوق الإنفاذ والوضع الذي يتمتع به مواطن تلك الدولة
- **اتفاقية برن:** وبموجبها، تعترف كل دولة عضو بحقوق الطبع والنشر للمؤلفين من الدول الأعضاء الأخرى بنفس الطريقة التي تعترف بها بحقوق الطبع والنشر لمواطنيها.
- **بروتوكول مدريد:** وهو نظام مركزي للحصول على حزمة من تسجيلات العلامات التجارية الوطنية في ولايات قضائية مختلفة، من خلال طلب واحد
- **معاهدة التعاون بشأن البراءات:** تعمل هذه المعاهدة بنفس طريقة بروتوكول مدريد، ولكن بالنسبة لطلبات براءات الاختراع

ويُعد قانون الملكية الفكرية حجر الزاوية في تعزيز الابتكار والإبداع في الاقتصادات الحديثة، ويشمل مجموعة من الحماية القانونية، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والأسرار التجارية، المصممة لحماية الإبداعات الفكرية للأفراد والمنظمات، ويستند تطور قانون الملكية الفكرية في الولايات المتحدة إلى المبادئ الدستورية، حيث تُمكن المادة الأولى، القسم ٨، البند ٨ من دستور الولايات المتحدة الكونغرس من تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة من خلال تشريعات الملكية الفكرية، وبمرور الوقت، ساهمت الإصلاحات التشريعية والتفسيرات القضائية في تشكيل قانون الملكية الفكرية لمواجهة التحديات الناشئة، مثل صعود المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي والعولمة، وقد مثل قانون الاختراعات الأمريكي، الصادر عام ٢٠١١، تحولاً هاماً بتحويل نظام براءات الاختراع الأمريكي إلى نظام "أولوية التسجيل"، مما جعله متوافقاً مع المعايير الدولية، وبالمثل، اكتسبت حماية الأسرار التجارية أهمية متزايدة مع قانون الدفاع عن الأسرار التجارية لعام ٢٠١٦، الذي يوفر سبل انتصاف فيدرالية ضد التملك غير المشروع.^(٨٦)

(84) Peng, M. W., Ahlstrom, D., Carraher, S. M., & Shi, W. S. (2017). History and the debate over intellectual property. *Management and Organization Review*, 13(1), 15-38. P. 20.

(85) IPO. (2025). Intellectual Property Rights in the USA. Intellectual Property Office. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5a80bf68e5274a2e87dbb972/IP_rights_in_USA.pdf P. 4

(86) Mbah, G. O. (2024). US Intellectual Property Law and Its Impact on Business: Recent Developments and Trends. *International Journal of Science and Research Archive*, 13, 3279-3280.

وتتولى ثماني وكالات فيدرالية، مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي، الأنشطة الرئيسية للحكومة الأمريكية لحماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية وإنفاذها في الخارج، وهذه الوكالات هي: وزارات التجارة، والخارجية، والعدل، والأمن الداخلي، ومكتب الممثل التجاري الأمريكي، ومكتب حقوق الطبع والنشر، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومركز التجارة الدولية الأمريكي، كما تشارك الحكومة الأمريكية في منظمات دولية تُعنى بقضايا الملكية الفكرية، مثل منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الجمارك العالمية.^(٨٧)

ويتألف قانون الملكية الفكرية من مجموعة من الحقوق الحصرية التي تمنع الآخرين من صنع بعض إبداعات العقل البشري غير الملموسة، حيث يمنح دستور الولايات المتحدة الكونغرس سلطتين تتعلقان بحقوق الملكية الفكرية، أولاً، يُخول الكونغرس بمنح "المؤلفين والمخترعين الحق الحصري في كتاباتهم واكتشافاتهم بهدف "تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة"، ثانياً، يسمح بند التجارة للكونغرس بتنظيم التجارة بين الولايات المحلية والأجنبية، وعلى المستوى الفيدرالي، تشمل الملكية الفكرية أربعة أشكال رئيسية من الحماية القانونية: براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية، حيث يحمي كل شكل من أشكال الملكية الفكرية نوعاً مختلفاً من الإبداع الفكري، ويتبع إجراءات مختلفة للحصول على الحقوق، ويمنح مالك الملكية الفكرية حقوقاً تختلف في نطاقها ومدتها.^(٨٨)

ويتناول قانون الملكية الفكرية قواعد تأمين وإنفاذ الحقوق القانونية للاختراعات والتصاميم والأعمال الفنية، وكما يحمي القانون ملكية الممتلكات الشخصية والعقارات، فإنه يحمي أيضاً السيطرة الحصرية على الأصول غير الملموسة، والغرض من هذه القوانين هو تحفيز الأفراد على تطوير أعمال إبداعية تعود بالنفع على المجتمع، وتمنح المادة الأولى، القسم ٨ من دستور الولايات المتحدة، الكونغرس سلطة صريحة لمنح المؤلفين والمخترعين حقوقاً حصرية على إبداعاتهم، كما يمنح القسم ٨ الكونغرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات الداخلية والخارجية، مما يوفر دعماً إضافياً لحقه في التشريع في هذا المجال، وتُدار قوانين الملكية الفكرية التي يقرها الكونغرس من قبل وكالات حكومية، وهي مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي، ومكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي.^(٨٩)

وتُعد الولايات المتحدة حالياً رائدة في العديد من التقنيات الحيوية التي تعتمد على الإيرادات الناتجة عن ترخيص حقوق الملكية الفكرية في الأسواق العالمية، ومع امتلاك الولايات المتحدة لأجندة الابتكار، يجب أن يكون للملكية الفكرية دور بارز، إن وجود نظام قوي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، مع حدود واضحة لحقوق الملكية الفكرية يساعد المخترعين على الابتكار، ويعد هذا ضروري لازدهار منظومة الابتكار، وتستطيع الولايات المتحدة أن تستمر

(87) Yager, L. (2004). *Intellectual Property: US Efforts Have Contributed to Strengthened Laws Overseas, But Challenges Remain: Testimony Before the Committee on Government Reform, House of Representatives. US Government Accountability Office.* P. 7.

(88) Congress. Gov. (2025). *Intellectual Property Law: A Brief Introduction*. Retrieved from <https://www.congress.gov/crs-product/IF10986>

(89) HG. (2025). *What Is Intellectual Property Law?* Retrieved from <https://www.hg.org/intell.html>

في الريادة في الابتكار المكثف في مجال البحث والتطوير وتطوير المنتجات والحد من الانتهاكات، وخاصة خارج حدود الولايات المتحدة، من خلال اتباع إجراءات رئيسية: (٩٠)

- تعزيز مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي بالموارد اللازمة لضمان حصول الاختراعات الجيدة فقط على الحماية المناسبة للملكية الفكرية
- إحراز تقدم بشأن المقترحات التشريعية لتعزيز قابلية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية المشروعة

ولقد وضع مكتب حقوق الطبع والنشر سياسة حقوق الطبع والنشر على مدار ما يقرب من قرن، وذلك بشكل رئيسي من خلال المساعدة في تطوير التشريعات وإصدار اللوائح والمشاركة في التقاضي، وقد عمل المكتب بشكل وثيق مع لجان الكونغرس بشكل يومي، وشارك بشكل كامل في صياغة قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٧٦، بالإضافة إلى العمل على كل تعديل لاحق، بالإضافة إلى ذلك، يحدث التعاون في العديد من القضايا بين مختلف الوكالات في السلطة التنفيذية، وفي أغلب الأحيان وزارة العدل ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة بشكل عام. (٩١)

وتتمثل المجالات الرئيسية الثلاثة لقانون الملكية الفكرية التي يستخدمها المبتكرون لحماية أفكارهم في العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، ويُجسّد مكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الدولية عبقرية أمريكا للعالم، حيث يدافع مكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بفعالية حول العالم، ويعمل فريق المكتب بشكل وثيق مع سفراء ودبلوماسي الولايات المتحدة العاملين حول العالم لضمان تمثيل مصالح أصحاب الحقوق الأمريكيين في الخارج، وإبراز الدور الأساسي الذي تلعبه حماية حقوق الملكية الفكرية في دعم الابتكار العالمي والنمو الاقتصادي، ويعمل المكتب على تحقيق الاتي: (٩٢)

- تعزيز أنظمة قوية لحقوق الملكية الفكرية
 - ردع الوصول إلى السلع المقلدة والمقرصنة التي قد تضر بالمستهلكين
 - ضمان حماية مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية الأمريكيين في الخارج
 - الترويج لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها باعتبارها أمرًا حيويًا للتنمية الاقتصادية.
- إن قانون الملكية الفكرية في الولايات المتحدة يعتبر إطار تشريعي لحماية الابتكار والابداع، كما يشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية، وحقوق النشر، بالإضافة إلى التطور القانوني في الولايات المتحدة لمواكبة التحديات في البيئة الرقمية، ومن أهم هذه التطورات قانون الاختراعات الذي صدر عام ٢٠١١ وهو نظام أولوية

(90) Center for Strategic & International Studies. (2025). *Intellectual Property Rights and the Future of U.S. Technological Leadership*. Retrieved from <https://www.csis.org/analysis/intellectual-property-rights-and-future-us-technological-leadership>

(91) U.S. Copyright Office. (2025). United States Intellectual Property Organization Act of 1996 (S. 1961). Retrieved from <https://www.copyright.gov/docs/ipo.html>

(92) U.S. Department Of state. (2025). *Intellectual Property Enforcement*. Retrieved from <https://www.state.gov/intellectual-property-enforcement>

التسجيل، وقانون الدافع عن الأسرار التجارية الذي صدر عام ٢٠١٦، كما اشترك مكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية؛ لحماية حقوق الملكية الفكرية محليًا ودوليًا.

أولاً نطاق حماية الملكية الفكرية في التشريع الفرنسي

لقد جاءت نقطة التحول في عام ١٧٩١ فيما يتعلق بتحرير التجارة، حيث ألغى قانون براءات الاختراع الصادر في ٧ يناير ١٧٩١ نهائيًا الاحتكار، وأعلن أن جميع الاختراعات أو الاكتشافات الجديدة في جميع مجالات الصناعة ملوكًا لمبدعها، وقد كانت تُمنح براءة الاختراع لمدة خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة، وعند انقضاءها، ينتقل الاختراع إلى المجتمع.^(٩٣)

وتشير الملكية الفكرية وفق التشريع الفرنسي إلى حق ملكية مُنشأ قانونيًا يمنع الآخرين من استخدام إبداعات غيرهم الفكرية دون تصريح، وتتيح الملكية الفكرية تسويق أفكار الفرد المبتكرة والإبداعية واستغلالها تجاريًا، وتتكون حقوق الملكية الفكرية من:^(٩٤)

- براءات الاختراع: التي تحمي الحلول التقنية المبتكرة في جميع مجالات الصناعة
- حقوق الطبع والنشر: والتي تحمي الإبداعات الفكرية الأصلية في الفنون الإبداعية
- العلامات التجارية: التي تحمي العلامات المميزة التي تُشير إلى أصل المنتج التجاري
- التصميم: التي تحمي المظهر المرئي للمنتج
- البيانات السرية: حيث يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى حماية معلوماتها السرية من الاستغلال غير المشروع من خلال الحفاظ عليها كسرٍّ تجاري.

وجدير بالذكر أنه لم يظهر نظام براءات اختراع حديث في فرنسا إلا في نهاية القرن الثامن عشر، حيث إنه في أعقاب الثورة الفرنسية، تحديدًا في ١٧٩١، صوّتت الجمعية الوطنية على أول لائحة لبراءات الاختراع لتصبح قانونًا يمنح المخترعين احتكارًا لمدة خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة على اختراع شيء جديد، وقد حلت براءات الاختراع الجديدة محل امتيازات الاختراع التي كان يمنحها الملك لفترة طويلة خلال النظام القديم.^(٩٥)

وقد كانت فرنسا من أوائل الدول الصناعية الكبرى التي اعتمدت تشريعًا بشأن براءات الاختراع عام ١٧٩١، ولعبت دورًا رائدًا في ظهور أولى اللوائح الدولية، مثل الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية (اتحاد باريس) عام ١٨٨٣، وعلى عكس النظام الأمريكي، فإن "فلسفة وتطبيق الملكية الفكرية في فرنسا، وهيكل أنظمة براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر، وأنماط الاختراع الناتجة عنها، كانت جميعها متسقة مع الطبيعة الأوليغارشية للمجتمع

⁽⁹³⁾ Michael Dudzik (2022). "Inventors and the French business environment (1791–1798)", e-Phaistos, Revue d'histoire des techniques / Journal of the history of technology, P. 4.

⁽⁹⁴⁾ IPOI. (2025). *What is intellectual property?* Intellectual Property Office of Ireland, Government Offices, Hebron Road, Kilkenny, Ireland. Retrieved from <https://www.ipoi.gov.ie/en/commercialise-your-ip/using-ip-to-grow-your-business/what-is-intellectual-property/>

⁽⁹⁵⁾ Project MUSE. (2025). A Politics of Intellectual Property. Creating a Patent System in Revolutionary France. <https://muse.jhu.edu/pub/1/article/777601>

الأوروبي، فقد ظلت السياسات التجارية الفرنسية قائمة خلال القرن التاسع عشر على انعدام الثقة بالاختراعات الأجنبية، وتفضيل السرية، وتعزيز الاختراعات المحلية.^(٩٦)

كما تطورت التشريعات الفرنسية المتعلقة بالملكية الفكرية من خلال النقاط التالية:^(٩٧)

- وفي عام ١٧٩١، اعتمدت فرنسا، وهي دولة صناعية كبرى أخرى، تشريعات بشأن براءات الاختراع، مشابهة لقانون إنجلترا
- وفي عام ١٨٥٧، وسّعت فرنسا رسميًا نطاق قانونها الثوري لحقوق المؤلف ليشمل مستعمراتها، حيث اعتمدت قوانين الملكية الفكرية الفرنسية في مستعمراتها، وانتشرت أيضًا إلى دول أوروبية أخرى، مثل إسبانيا
- في عام ١٨٨٣، وقّعت إحدى عشرة دولة من بينها فرنسا على اتفاقية باريس، كاتفاقية دولية تُمكن المخترعين من حماية ابتكاراتهم حتى لو تم استخدامها في دول أخرى.
- وفي عام ١٨٨٦، وعلى خطى اتفاقية باريس، قُبِلت اتفاقية برن كاتفاقية دولية تُنظّم حقوق الطبع والنشر، وقد تم التوقيع عليها من قبل بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهاتي وإيطاليا وليبيريا وإسبانيا وسويسرا وتونس والمملكة المتحدة، كما شملت أيضًا أراضيها الاستعمارية في جميع أنحاء العالم.

إن القانوني الفرنسي قد شهد تحول في مجال الملكية الفكرية ففي عام صدر ١٧٩١ تم اصدار أول قانون لبراءات الاختراع، فقد منح حماية لمدة تتراوح بين خمس إلى خمس عشرة سنة، كما يشمل هذا القانون للملكية الفكرية براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، والعلامات التجارية، والتصاميم، فالقانون يهدف إلى استغلال ابداعاتهم قانونًا، كما لعبت فرنسا دورًا هامًا لانضمامها لاتفاقية باريس عام ١٨٨٣، واتفاقية برن لحقوق المؤلف عام ١٨٨٦.

وقد أنشأ مؤتمر باريس عام ١٨٧٨ لجنة، نتج عنها في نهاية المطاف مسودة اتفاقية نوقشت في أول اجتماع رسمي حول النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، وفي النهاية، صدّقت ١١ دولة على مسودة الاتفاقية هذه في باريس عام ١٨٨٣، في شكل اتفاقية باريس للاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية، وكانت الدول الموقعة الأصلية هي بلجيكا والبرتغال وفرنسا وغواتيمالا وإيطاليا وهولندا وسان سلفادور وصربيا وإسبانيا وسويسرا، ولم تقتصر الاتفاقية على براءات الاختراع فحسب، بل شملت أيضًا قوانين العلامات التجارية التي مكّنت سويسرا وهولندا، اللتين لا تملكان براءات اختراع، من الانضمام إلى الاتفاقية رغم عدم وجود قانون لبراءات الاختراع، وفي عام ١٨٨٦، وقّعت اتفاقية برن بشأن حقوق التأليف والنشر، كما تم تعديل اتفاقية باريس لاحقًا عدة مرات لا سيما في أعوام ١٩١١،

^(٩٦) Galvez-Behar, G. (2019). The patent system during the French industrial revolution: Institutional change and economic effects. *Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte/Economic History Yearbook*, 60(1), P. 3.

^(٩٧) Sunwater Capital. (2025). Adoption of Intellectual Property Laws across the globe: Timeline. Retrieved from <https://sunwater.org/adoption-of-intellectual-property-laws-across-the-globe-timeline/>

و١٩٢٥، و١٩٣٤، و١٩٥٨، و١٩٦٧ بهدف تعزيز حقوق أصحاب براءات الاختراع، وشكّلت، إلى جانب اتفاقية برن، أساس النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية.^(٩٨)

وعندما وُقعت اتفاقية باريس لحماية الملكية الفكرية عام ١٨٨٣، لم يكن أحد ليتوقع التأثير العميق الذي أحدثته فرنسا على المشهد العالمي للملكية الفكرية، حيث قد مهدت هذه اللحظة التاريخية الطريق لرحلة استثنائية من الابتكار والريادة، ومع تأسيس الجمعية الفرنسية لحماية الملكية الفكرية عام ١٨٩٧، كان الأعضاء الفرنسيون في طليعة الحركة، ليس فقط كمشاركين، بل كمهندسين لحركةٍ ساهمت في تشكيل وتنسيق الملكية الفكرية عالمياً.^(٩٩)

كما يمكن القول إن النظام الفرنسي يعترف بحزمتين مترابطتين من الحقوق؛ حيث تحمي حزمة واحدة في المقام الأول المصالح الاقتصادية في العمل الإبداعي، وهي الحقوق التراثية، بينما تحمي حزمة أخرى في المقام الأول القيم الأخرى غير الاقتصادية في العمل، وهي الحقوق الأخلاقية؛ وبالتالي فإن القانون الأخلاقي هو جزء من قانون الملكية الفكرية الفرنسي الذي يركز بشكل أساسي على الحقوق غير الاقتصادية في العمل الإبداعي، وفي ١١ مارس ١٩٥٧، سنّ المشرع الفرنسي أول قانون له لحماية المصالح غير الاقتصادية في العمل الإبداعي، وتتكون حزمة الحقوق المعروفة باسم القانون الأخلاقي من أربعة حقوق أساسية:^(١٠٠)

- **حق الإسناد:** حيث يتم ربط اسم المؤلف بشكل صحيح بعمله الإبداعي.
 - **حق النزاهة:** ويسمح حق النزاهة للمؤلف بالحفاظ على السيطرة الإبداعية على العمل بعد بيعه، بحيث لا يمكن للمالك الجديد تعديل العمل إلا بإذن من الشخص الذي أنشأه
 - **حق الإفصاح:** ويمنح حق الإفصاح المؤلف سلطة حصرية لتحديد موعد الانتهاء من العمل وإمكانية الكشف عنه للجمهور
 - **حق السحب:** ويسمح حق السحب للمؤلف باستعادة العمل، وسحبه من العالم
- وتنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى الأقسام التالية وفقاً للقانون الفرنسي:^(١٠١)
- **براءات الاختراع:** يُمنح هذا الحق للاختراعات الجديدة وفق المادة 611-11 L. من قانون الملكية الفكرية، حيث يتم منح براءات الاختراع لمدة ٢٠ عامًا من تاريخ تقديم الطلب وفق المادة 611-2 L. من قانون الملكية الفكرية، ولا يمكن تجديد أو تمديد براءات الاختراع، باستثناء براءات الاختراع الدوائية والصيدلانية النباتية، حيث يمكن تمديد حمايتها لفترة إضافية محددة.

⁽⁹⁸⁾ Chang, H. J. (2001). Intellectual Property Rights and Economic Development: historical lessons and emerging issues. Third World Network, Malaysia. PP. 9-10

⁽⁹⁹⁾ AIPPI International. (2025). A Century of Excellence: The French Legacy in Global Intellectual Property. Retrieved from <https://www.aippi.org/news/a-century-of-excellence-the-french-legacy-in-global-intellectual-property/>

⁽¹⁰⁰⁾ Liemer, S. P. (2011). On the origins of Le Droit moral: how non-economic rights came to be protected in French IP law. *J. Intell. Prop. L.*, 19:65, PP. 69-70.

⁽¹⁰¹⁾ Lemerrier, L., Blanchet, T. & Dundon, C. (2021). *Private Acquisitions: Intellectual Property Issues (France)*. Practical Law. Thomson Reuters. PP. 1-2.

- **العلامات التجارية:** لتسجيل العلامة التجارية، يجب أن تُمثَّل بطريقة تُمكن الجهات المختصة والجمهور من تحديد موضوع الحماية الممنوحة لمالكها بوضوح ودقة، وأن تكون مميزة وغير مضللة، ويتولى المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) مسؤولية تسجيل العلامات التجارية، ويتسجل العلامة التجارية لدى المعهد، يحصل مقدم الطلب على حق حصري في استخدام العلامة التجارية على الأراضي الفرنسية لمدة عشر سنوات، قابلة للتجديد لأجل غير مسمى.
 - **حقوق الطبع والنشر:** تنص المادة 2-112 L. من قانون الملكية الفكرية على قائمة من الأعمال التي تندرج ضمن نطاق الحماية، مثل الكتب والمؤلفات والأعمال الفنية، حيث تتمتع جميع أنواع الأعمال بحماية حقوق الطبع والنشر طالما كانت أصلية، أي تحمل اسم وتوقيع المؤلف
 - **الأسرار التجارية:** تعد الأسرار التجارية محمية بموجب القانون رقم ٢٠١٨-٦٧٠ المؤرخ ٣٠ يوليو ٢٠١٨ والمتعلق بحماية الأسرار التجارية، حيث إن المستفيد من حماية الأسرار التجارية هو المالك الشرعي، أي الشخص الذي يتحكم بها قانوناً، وبالتالي لا يجوز نشر تلك الأسرار دون إذن من مالكها وذلك وفق المادة 2-151 L. من القانون التجاري
 - **قواعد البيانات:** يمكن حماية قواعد البيانات، كما هو مُعرَّف في المادة 2-112 al. 3 L. من قانون البراءات الدولي، بنوعين من حقوق الملكية الفكرية: حقوق الطبع والنشر وحقوق قواعد البيانات الخاصة.
 - **أسماء النطاقات:** يمنح تسجيل اسم النطاق حق الاستخدام خلال فترة زمنية محددة، يُمنح هذا الحق للشخص الذي يطلب الحجز أولاً، ولحجز اسم نطاق، يجب التواصل مع الهيئة الفرنسية المسؤولة عن إدارته وفقاً للقانون الفرنسي
- كما أكدت فرنسا على المضي قدماً نحو الملكية الفكرية من خلال التوقيع على الاتفاقيات التالية: (١٠٢)
- **اتفاقية باريس:** تُعد الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الفكرية على الأرجح أهم معاهدة متعددة الأطراف في مجال الملكية الفكرية، وتُعرف باسم "اتفاقية باريس"، والتي صادقت ٥٦ دولة على أحدث نسخة مُعدلة من نصّها، الذي يغطي مجموعة واسعة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، والأسماء التجارية، وعلامات الخدمة، والعلامات الجماعية، والمنافسة غير العادلة.
 - **اتفاقية برن:** تُعد اتفاقية برن، التي وُضعت عام ١٨٨٦، الاتفاقية الدولية الرئيسية المتعلقة بحماية حقوق النشر، وتستند اتفاقية برن إلى مبدأ المعاملة الوطنية، وتفرض معايير دنيا لحماية حقوق النشر، وتمنح اتفاقية برن المواطنين الأجانب نفس الحماية والمزايا الممنوحة لمواطني أي دولة عضو دون تمييز
 - **اتفاقية براءات الاختراع الأوروبية:** وقد أنشأت اتفاقية براءات الاختراع الأوروبية بواسطة مكتب براءات الاختراع الأوروبي، ومقره ألمانيا، وتُطبق الاتفاقية حالياً على معظم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وعلى العديد من الدول الأوروبية الأخرى، وتنص اتفاقية براءات الاختراع الأوروبية على تقديم

(102) Laurence R. Heft & Robert D. Litowitz. (2025). PROTECTING INTELLECTUAL PROPERTY. Retrieved from <https://usinfo.org/trade/bg9515e.htm>

طلب واحد باللغة الإنجليزية أو الألمانية أو الفرنسية، حيث يُجرى عليه بحث وفحص مركزيان، وبمجرد قبول براءة الاختراع، وتقديم الرسوم والترجمات اللازمة، يتم الموافقة على الطلب.

● **معاهدة التعاون بشأن البراءات:** ينص هذا النظام على تقديم طلب واحد يُحدد الدول الأعضاء المطلوبة للحصول على براءات اختراع منها، ويتم فحص الطلب وتقديم الترجمات اللازمة، ثم يُحوّل الطلب إلى حزمة من الطلبات الوطنية الفردية، والتي تخضع بدورها لفحص من خلال مكاتب براءات الاختراع الوطنية.

● **اتفاقية مدريد:** ويهدف بروتوكول مدريد إلى حماية العلامات التجارية من خلال الاعتراف الدولي، تحت إشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتتعلق اتفاقية مدريد بالإيداع الدولي لطلبات تسجيل العلامات التجارية.

وُبعد التشريع الفرنسي في مجال الملكية الفكرية من أكثر التشريعات تطوراً في العالم، حيث تُعرّف الملكية الفكرية بأنها مجموعة من الحقوق المُرسّخة قانوناً في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية، وقد أصبح قانون الملكية الفكرية الفرنسي، الذي اعتُمد عام ١٩٩٢، ظاهرة فريدة في الممارسة الأوروبية، ويتألف القانون، من حيث بنيته، من جزأين: الجزء التشريعي، الذي يُوضع موضع التنفيذ بموجب القانون، والجزء التنظيمي، الذي يُوضع موضع التنفيذ بموجب مرسوم، ويتألف قانون الملكية الفكرية الفرنسي هيكلياً من عدة أقسام: حقوق الطبع والنشر والحقوق المرتبطة بها؛ حقوق مُصنّعي قواعد البيانات؛ الحماية القانونية للاختراعات والمعرفة التقنية؛ والعلامات التجارية.^(١٠٣)

وقد صدر قانون تحديث الاقتصاد في ٤ أغسطس ٢٠٠٨ بموجب الرقم ٧٧٦-٢٠٠٨، ويتألف هذا القانون من أربعة فصول، تهدف على التوالي إلى تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المنافسة، وزيادة جاذبية الاقتصاد الفرنسي، وتحسين التمويل، ويتناول الفصل الثالث من القانون عنصر الابتكار، والذي يتطلب حماية حقوق الملكية الفكرية، ويهدف قانون تحديث الاقتصاد إلى إدراج أحكام مماثلة لأحكام اتفاقية البراءات الأوروبية لعام ٢٠٠٠ في القانون الفرنسي لبراءات الاختراع.^(١٠٤)

ويتميز نظام الملكية الفكرية الفرنسي، لا سيما في مجال العلامات التجارية، بالقوة والشمولية والتناغم مع الاتفاقيات الدولية، ويخضع قانون العلامات التجارية الفرنسي بشكل أساسي للقانون رقم ٩١-٧ الصادر في ٤ يناير ١٩٩١، والذي غُدّل بموجب المرسوم رقم ٢٠١٩-١١٦٩ الصادر في ١٣ نوفمبر ٢٠١٩، وقد أُدرجت هذه القوانين في قانون الملكية الفكرية الفرنسي، الذي يُشكل أساس اللوائح المحلية.^(١٠٥)

(103) National University. (2025). INTELLECTUAL PROPERTY OBJECTS PROTECTION IN FRANCE. Retrieved from <https://reposit.nupp.edu.ua/bitstream/PolNTU/12441/1/75%20%D0%A2.1-441-442.pdf>

(104) Licensing Executives Society. (2025). IP-Related Aspects Of The French Law On Modernization Of The Economy. Retrieved from <https://lesi.org/ip-related-aspects-of-the-french-law-on-modernization-of-the-economy/>

(105) Dreyfus. (2025). *The French Intellectual Property Legal Framework: A Comprehensive Overview*. Retrieved from

يعتبر التشريع الفرنسي في مجال الملكية الفكرية من أهم القانونين تطوراً، فقد تم تحديث القانون عام ١٩٩٢، فهو يشمل قوانين تتعلق بحقوق المؤلف، والاختراعات، والعلامات التجارية، والتصاميم، وبعد ذلك جاء تعديلات على قانون الاقتصاد عام ٢٠٠٨؛ لكي يعزز الابتكار ومواكبة التشريعات الحديثة، ومع التطور التكنولوجي اعتمدت فرنسا تشريعات مثل قانون HADOPI لمكافحة التوزيع غير المشروع للمصنفات الرقمية، قد أصبح القانون الفرنسي من القوانين المهمة الذي يحمي حقوق المؤلف، والتصاميم في البيئة الرقمية.

الفصل الثالث

صور الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية

شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أنماط الإبداع والنشر نتيجة الثورة الرقمية، التي أنشأت بيئة جديدة تعتمد على الوسائط الإلكترونية في إنتاج وتداول المصنفات الفكرية بمختلف أشكالها، وقد أتاح هذا التطور فرصاً غير مسبقة للوصول السريع إلى المعلومات وتبادلها عبر الحدود، لكنه أوجد أيضاً تحديات معقدة في مجال حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والابتكارات التقنية؛ بسبب سهولة نسخ المحتوى الرقمي وإعادة توزيعه دون إذن أو مقابل؛ لذا أصبح من الضروري البحث عن آليات قانونية أكثر مرونة وفعالية لمواجهة أشكال الاعتداء السريعة والمنتشرة في الفضاء الإلكتروني.

لذا يتعين على النظم القانونية الوطنية والدولية ابتكار صور متعددة للحماية القانونية تتناسب مع خصوصية البيئة الرقمية، وتوازن بين مصلحة أصحاب الحقوق وحق الجمهور في الوصول إلى المعرفة، وتتنوع هذه الصور بين حماية تقليدية مستندة إلى القوانين القائمة وأخرى مستحدثة تشمل تدابير تقنية خاصة بالنشر الرقمي، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي تسعى لتوحيد المعايير وضبط السلوك في هذا المجال، وبالتالي تأتي دراسة صور الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية كخطوة لفهم آليات التصدي للمخاطر التي تهدد الإبداع في العصر الرقمي، وتقييم مدى كفاية هذه الصور في تحقيق الغاية المنشودة، وسيتم تناول ذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الحماية المدنية للمصنفات الرقمية.

المبحث الثاني: الحماية الجنائية والتجريم الرقمي.

المبحث الأول

الحماية المدنية للمصنفات الرقمية

أنتجت البيئة الرقمية واقعاً جديداً للمصنفات الفكرية؛ حيث أصبح من السهل نسخها وتخزينها وتوزيعها على نطاق واسع؛ مما زاد من احتمالات التعدي على حقوق أصحابها بطرق يصعب ضبطها بالوسائل التقليدية؛ لذا برز دور الحماية المدنية كأداة أساسية تمكن أصحاب الحقوق من المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن الاعتداء على مصنفاتهم الرقمية، سواء من خلال تعويض مالي أو إلزام المعتدي بوقف التعدي أو إزالة آثاره، وتستند هذه الحماية إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية مع مراعاة الخصوصيات التي تفرضها طبيعة الوسط الرقمي.

وتتميز الحماية المدنية للمصنفات الرقمية بمرونتها وقدرتها على التكيف مع أشكال الاعتداء المستجدة؛ حيث توفر لأصحاب الحقوق وسيلة فعالة لمواجهة الانتهاكات حتى في غياب نصوص جزائية خاصة، كما تتيح إمكانية الجمع بين التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، وإصدار أوامر قضائية تحفظية أو وقتية لتجنب وقوع الضرر؛ لذا تكتسب دراسة الحماية المدنية للمصنفات الرقمية أهمية خاصة في ظل التحديات التي تفرضها سرعة الانتشار وصعوبة الرقابة في الفضاء الإلكتروني؛ مما يحقق توازناً بين حماية المبدع وضمان تدفق المعرفة، وسيتم تناول ذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي.
- **المطلب الثاني:** التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي والفرنسي.

المطلب الأول

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي

أدى التطور التقني السريع في البيئة الرقمية إلى زيادة حجم الانتهاكات التي تطل حقوق الملكية الفكرية، سواء كانت في مجال حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو حقوق الملكية الصناعية؛ حيث أصبح من السهل نسخ المصنفات الرقمية وتوزيعها على نطاق واسع دون إذن أصحابها، وفي ضوء مواجهة هذه التحديات أولى النظام السعودي اهتمامًا خاصًا بتنظيم سبل التعويض عن هذه الاعتداءات كوسيلة مدنية أساسية لتعويض الضرر واستعادة الحقوق، وتحقيق الردع العام والخاص في الوقت ذاته، ويأتي هذا التعويض ضمن إطار قواعد المسؤولية المدنية، مع مراعاة الخصوصية المتعلقة بالأضرار التي تحدث في الوسط الرقمي، والتي قد تتسم بالاتساع والانتشار السريع.

أولاً الأسس القانونية للحماية المدنية للملكية الفكرية.

تعد المسؤولية بصفة عامة المحاسبة على فعل أو سلوك معين، وتتمثل المحاسبة في توقيع جزاء على الشخص عند مخالفته لأحد الواجبات التي تفرضها عليه أنظمة الضبط الاجتماعي، وتختلف المسؤولية بحسب نوع وطبيعة الواجب الذي تمت مخالفته^١.

فالمسؤولية المدنية هي التي تقوم عند إخلال الشخص بالتزام محدد على نحو يسبب ضررًا لأحد الأفراد في الجسم، أو الشرف، أو المشاعر، أو المال، فهنا يلتزم المسؤول بالتعويض عن الضرر الناجم عن الواقعة المنسوبة إليه، وتتصرف المسؤولية المدنية للتعبير عن الفعل الضار وما يترتب عليه من الالتزام بتعويض المضرور^٢.

كما أن الاعتداء على حقوق المؤلف يتسبب بضرر يصيب المؤلف في شخصيته أو سمعته ويؤثر على مركزه الاجتماعي أو اعتباره المالي، الأمر الذي يتطلب من المؤلف دفع الاعتداء والمطالبة بالتعويض جبراً للضرر الحاصل من فعل الاعتداء، فيلجأ إلى رفع دعوى المسؤولية المدنية، وتكون هذه المسؤولية إما عقدية أو تقصيرية تبعاً للعلاقة التي تجمع بين المؤلف والمتسبب بالضرر، فإذا تحقق الاعتداء من قبل شخص أجنبي غير مرتبط برابطة عقدية بالمؤلف تطبق قواعد المسؤولية التقصيرية، وبخلافه -وجود رابطة تعاقدية- فقواعد المسؤولية العقدية هي الواجبة تطبيقاً^٣.

ومما سبق يتضح أن المسؤولية المدنية تشكل الإطار القانوني الذي يضمن حماية حقوق المؤلف من أي اعتداء قد يؤثر على إنتاجه الفكري أو مكانته الأدبية أو المالية، فهي تمكنه من المطالبة بتعويض عادل عن الأضرار التي تعرض لها، سواء كان الضرر ناتجاً عن إخلال تعاقدية أو فعل تقصيري، فيجد المؤلف في قواعد المسؤولية المدنية وسيلة فعالة لدفع الأضرار وجبرها؛ مما يحقق العدالة ويحافظ على مكانته وحقوقه.

^١ محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مصر: دار الجامعة الجديدة، (٢٠٠٥)، ص ٣٧١.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٧٣.

^٣ شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، الحماية القانونية للمصنفات المترجمة وفقاً لإطار الملكية الفكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، (٢٠٢٠)، ص ٥٢.

- المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية:

تقوم المسؤولية العقدية على الإخلال بالتزام عقدي يختلف باختلاف العقد، فهي تترتب على عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد على النحو المتفق عليه، فالمسؤولية العقدية تنشأ جزاء الإخلال بالتزام تعاقدي فالعقد هو الذي يحكم تلك المسؤولية بحيث تتحدد أحكامها بما يتفق مع إرادة الطرفين؛ ومن ثم فهي تنسم بالطابع التعاقدي، وهي تتمثل في مجرد التنفيذ بمقابل للالتزام العقدي الذي تم الإخلال به؛ حيث يحل محله التزام جديد بالتعويض^٤.

أما المسؤولية التقصيرية تقوم بمناسبة الإخلال بالتزام قانوني، وهي تطبق خارج نطاق المسؤولية العقدية، بمعنى أنه إذا لم تتوافر شروط تطبيق تلك المسؤولية، فإن المسؤولية التقصيرية هي التي تطبق؛ لذلك يتعين أن نحدد بدقة نطاق المسؤولية العقدية، وما يخرج عن هذا النطاق فإنه يدخل في حوزة المسؤولية التقصيرية^٥.

ومما سبق نستنتج أنه قد ينشأ الاعتداء على حق المؤلف أو صاحب الملكية الفكرية نتيجة إخلال متعاقد بالتزاماته الواردة في عقد الترخيص أو الاستغلال، وهو ما يوجب تطبيق قواعد المسؤولية العقدية وإلزامه بالتعويض، أما إذا وقع الاعتداء من طرف أجنبي لا تربطه علاقة تعاقدية بصاحب الحق، فإن المسؤولية التقصيرية هي الأساس القانوني للمطالبة بجبر الخاطر؛ ومن ثم فإن كلا المسؤوليتين يهدفان إلى ضمان حماية الملكية الفكرية وتعويض أصحابها عن أي ضرر يلحق بهم.

• الخطأ:

إن الخطأ العقدي هو عدم تنفيذ المدين للالتزام الناشئ عن العقد، ولا يجدي لتخلص المدين من هذه المسؤولية العدية سوى نفي السببية بين الخطأ والضرر الذي أصاب الدائن منه ويستوي أن يكون عدم التنفيذ كلياً أم جزئياً^٦، ويختلف قياس الخطأ العقدي تبعاً لطبيعة الالتزام، ويكون إما التزام ببذل عناية، أو تحقيق نتيجة، ففي الالتزام ببذل عناية لا تبرأ ذمة المدية إلا ببذل نشاط الرجل المعتاد لتحقيق النتيجة المنشودة، أما الالتزام بتحقيق نتيجة فمحله تحقيق المدين النتيجة المرجوة من العقد، فلا يكفي ببذل ما يستطيع من عناية، بل يجب تحقيق الغاية وإلا عد مخالفاً بتنفيذ التزامه^٧.

ويتحقق الخطأ بهذا المعنى أيًا كان السبب في عدم تنفيذ الالتزام، سواء رجع ذلك إلى غش المدين وسوء نيته أو إلى إهماله، أو إلى فعله المجرد من الإهمال، أو حتى إلى سبب أجنبي كقوة قاهرة، غاية الأمر أنه في هذه الحالة الأخيرة فإن مسؤولية المدين لا تقوم، لا لعدم توافر ركن الخطأ؛ ولكن لعدم توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وعلى هذا فإن عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه هو بذاته الخطأ العقدي، وليس فقط مجرد دليل عليه أو سبب لافتراض وجوده، على أن القول بعدم تنفيذ المدين لالتزامه يتوقف على تحديد نوع هذا الالتزام^٨.

ومما سبق يتضح أن الخطأ العقدي هو أساس المسؤولية العقدية؛ حيث يعتبر عدم تنفيذ المدين لالتزاماته خطأ يستوجب التعويض متى وجدت علاقة سببية بينه وبين الضرر، فتظهر أهمية ذلك بشكل واضح في مجال الملكية

^٤ محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

^٥ المرجع السابق، ص ٣٨٦.

^٦ سعيد سعد عبد السلام، مصادر الالتزام المدني، مصر: دار النهضة العربية، ط ١، (٢٠٠٢)، ص ٢٤٧.

^٧ شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٣.

^٨ سمير عبد السيد تناغو، مصادر الإلتزام، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط ١، (٢٠٠٩)، ص ١٦٩.

الفكرية؛ حيث قد يلتزم المتعاقد مثل دار النشر أو المرخص له بتنفيذ التزامات محددة، سواء من خلال بذل العناية اللازمة لحفظ الحقوق أو بتحقيق نتائج معينة مثل النشر وفق الشروط المتفق عليها.

• الضرر:

يمكن القول بأن الضرر هو الإخلال بمصلحة مالية للمضرور والمضرور في هذا المجال هو الدائن الذي عاد عليه ضرر جراء عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو تأخيره عن تنفيذ هذا الالتزام، ويعتبر الضرر العنصر الثاني من عناصر المسؤولية العقدية، ولا يشترط أن يكون الضرر قد وقع بالفعل وإنما يمكن أن يكون محقق الوقوع في المستقبل؛ ومن ثم يخرج الضرر الاحتمالي عن مجال هذه المسؤولية العقدية إلا إذا تحقق بالفعل^٩.

ويكون الضرر معنويًا عند المساس بسمعة أو شخصية أو اعتبار وكرامة المدين، ويتحقق عند عدم تنفيذ المتعاقد لالتزامه أو التقصير في تنفيذه؛ ما يلحق ضررًا أصاب به إحدى حقوق المؤلف، ويشترط في الضرر أن يكون محققًا ومباشرًا، ويكون الضرر محققًا عندما يتخذ شكلًا ملموسًا على حق من حقوق المؤلف بشكل يمكن المحكمة من التثبت من وجوده، ويكون الضرر مباشرًا إذا تحقق نتيجة العمل الذي قام به المعتدي وعن إثبات الضرر فيكون على الدائن لأنه هو الذي يدعيه، أما الضرر في المسؤولية التقصيرية فهو ما يلحق بالشخص من أذى؛ بمعنى أن الضرر نوعان: مادي ومعنوي، ويكون الضرر ماديًا في ضوء حق المؤلف عند الإخلال في مصالح ذات قيمة مالية لصاحب حق التأليف، ويكون معنويًا عند المساس بعاطفة المؤلف أو كرامته بغيره من الأمور المعنوية من قبل شخص لا تربطه معه أدنى رابطة^{١٠}.

ومما سبق يتضح أنه لا يمكن الحكم بالتعويض دون إثبات وجود عنصر الضرر؛ حيث قد يتعرض المؤلف أو صاحب الحق لضرر مادي، مثل فقدان العوائد المالية، أو تقليص فرص الاستغلال المشروع لمصنفه، أو لضرر معنوي يؤثر على سمعته واعتباره الأدبي نتيجة الاعتداء على إنتاجه الفكري.

• علاقة السببية:

يقصد بعلاقة السببية أن يكون بين الخطأ والضرر ارتباط السبب بالمسبب، أي يكون الضرر ناتج منه مباشرة وتابعًا عن الخطأ وتعتبر السببية العنصر الثالث لأركان المسؤولية العقدية، فقد يتحقق الخطأ والضرر ولكن لا قيام للمسؤولية العقدية؛ لأنه لا ارتباط بين الخطأ بعلاقة السببية، ويقع على عاتق الدائن كقاعدة عامة أن يثبت علاقة السببية بين عدم التنفيذ للالتزام والضرر الذي عاد عليه، أما علاقة السببية بين عدم التنفيذ وسلوك المدين فهي مفتوحة لا يكلف الدائن بإثباتها؛ بل يجب على المدين للتخلص منها أن يقيم الدليل على أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبي عنه^{١١}.

^٩ سعيد سعد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٢٥١.

^{١٠} شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٤.

^{١١} سعيد سعد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

وفي المسؤولية التقصيرية فلا يكفي لوجود علاقة سببية توافر فعل الإضرار والضرر؛ بل يجب أن يكون الفعل هو ما أفضى إلى ضرر وبدونه لما أحدث الضرر أصلاً، بمعنى آخر لا تقوم المسؤولية إذا ما نتج عن فعل الاعتداء ضرر لحق بالغير، فإن عدم توافر العلاقة يجعل من المسؤولية غير قائمة^{١٢}.

ومما سبق نجد أنه لا يكفي إثبات الخطأ أو تحقق الضرر دون إثبات أن هذا الضرر ناتج مباشرة عن ذلك الخطأ، فيتعين على المؤلف أو صاحب الحق إثبات أن الضرر الذي لحقه، سواء كان مادياً نتيجة خسارة مالية أو معنوياً بسبب المساس بمكانته الأدبية، قد نتج مباشرة عن فعل الاعتداء على مصنفه؛ لذا فإن اشتراط علاقة السببية في قضايا الملكية الفكرية لا بد من تحقيق الخطأ والضرر؛ حتى لا يتحمل أي طرف مسؤولية تعويض عن ضرر لم يكن نتيجة لسلوكه.

ثانياً: دعوى التعويض للمسؤولية المدنية في الملكية الفكرية.

يستند الحق في التعويض للمؤلف عن الاعتداء على مصنفه الإلكتروني إلى مبادئ حقوق الملكية الفكرية التي تهدف إلى حماية الإبداعات العقلية من الاستغلال غير المشروع، عندما يتم انتهاك هذه الحقوق، سواء كان ذلك عن طريق النسخ غير المرخص، أو التوزيع غير القانوني، أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال، فيكون المؤلف مؤهلاً لطلب تعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت به، وهذا التعويض يأخذ في الاعتبار ليس فقط الخسائر المباشرة، ولكن أيضاً التأثيرات الطويلة الأمد على قيمة المصنف والعائدات المستقبلية منه^{١٣}.

دعوى التعويض هي دعوى شخصية يرفعها المتضرر إلى القضاء مطالباً تضمين ما أصابه من ضرر سواء كان مادياً أو معنوياً نتيجة تصرف الإدارة غير المشروع، وتعرف دعوى التعويض بأنها "الدعوى التي يطالب فيها صاحب الشأن بحق شخصي تجاه الإدارة، ويرتب القضاء فيها جميع النتائج القانونية على القرار غير المشروع، فيكون له حق الحكم بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بما في ذلك تقويم أو تعديل القرار الإداري غير المشروع"^{١٤}.

ويعمل التعويض على ترضية المضرور ومحاولة إعادته إلى الوضع الذي كان عليه قبل وقوع الفعل الضار حتى يمكن إعادة التوازن في العلاقات الاجتماعية الذي اختل بسبب الفعل غير المشروع، ولا بد لكي يتحقق التعويض أن يكون عادلاً وشاملاً لكل عناصر الضرر، ووجود زمة مالية قادرة على الوفاء به لكي يؤدي التعويض وظيفته وهو جبر الضرر^{١٥}.

ويهدف التعويض إلى تحقيق الردع من خلال منع المخالفين المحتملين من ارتكاب انتهاكات مشابهة في المستقبل من خلال فرض عقوبات مالية صارمة، وتحقيق العدالة عن طريق تعويض المؤلف عن الأضرار النفسية

^{١٢} شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٧.

^{١٣} إيمان نصر ذكي السيد، التعويض المستحق للمؤلف عن الاعتداء على مصنفه الإلكتروني، المجلة القانونية الاقتصادية، ع ٤٨، (٢٠٢٥)، ص ١٢٣.

^{١٤} جاسم محمد سعيد النقبلي، دعوى التعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة، بحث نشر بجامعة الشارقة، (٢٠٢١)، ص ٩.

^{١٥} نضال عطا بدوي الدويك، التعويض عن الأضرار المادية المستقبلية الناجمة عن الإصابات الجسدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (٢٠١٦)، ص ٢٨.

والمعنوية التي قد لا تعوض بالكامل من خلال التعويضات العادية، ومعاقبة المخالف على سلوكه غير القانوني وتأكيد أن انتهاك حقوق الملكية الفكرية يحمل عواقب وخيمة^{١٦}.

وبناء على ما سبق يتضح أن الحق في التعويض عن الاعتداء على المصنفات الإلكترونية يعتبر وسيلة أساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية، فهو لا يقتصر على جبر الضرر المادي والمعنوي الذي تعرض له المؤلف، بل يمتد لتحقيق العدالة والردع العام، فالتعويض يضمن لصاحب الحق استعادة مكانته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا: النصوص النظامية التي تُقر الحق في التعويض:

يُعتبر الحق في التعويض من الأركان الأساسية لحماية الملكية الفكرية؛ حيث يعد وسيلة قانونية لتعويض الأضرار والخسائر التي يتكبدها صاحب الحق نتيجة الاعتداء على مصنفه، وقد أولت الاتفاقيات الدولية والأنظمة الوطنية اهتمامًا خاصًا بهذا الحق.

إن العمل الإبداعي هو في جانب منه عمل مادي يمثل المصلحة المادية للمؤلف في نشره وتقديمه وإيصاله للجمهور، وهذا ما يسمى الحق الاقتصادي الذي يحمى بالوسائل القانونية، وفي نفس الوقت هو جزء الملكية الفكرية للمؤلف وشخصيته الإنسانية؛ مما يخرج عن نطاق المصلحة المادية، وكل شيء له قيمة أعلى من الملكية المادية ويوجد خارج الشخصية يمثل الحق المعنوي^{١٧}.

فقد حرص المنظم السعودي على ضرورة تعويض المتضرر جراء الاعتداء على حقوقه الفكرية والأدبية؛ فقد خولا للمتضرر الحق في المطالبة بالتعويض كوسيلة رادعة، وقد أوضح المنظم السعودي في المادة (١١٩) من نظام المعاملات المدنية والتي نصت على أنه "لا تخل المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجزائية، ولا تأثير للعقوبة في تحديد نطاق المسؤولية المدنية وتقدير التعويض"^{١٨}.

وبالتالي تتجلى حماية العمل الإبداعي في النظام السعودي في شمولها للجانبين المادي والمعنوي؛ حيث يمثل المصنف حقًا اقتصاديًا وأدبيًا يعكس شخصية المؤلف، وقد جاء المنظم السعودي بإتاحة الفرصة للمتضرر بالمطالبة بجبر الضرر سواء كان اقتصاديًا أو أدبيًا، دون أن يؤثر ذلك على المسؤولية الجزائية للمعتدي.

كما وضع المنظم السعودي التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية عن طريق المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "يجوز للجنة أن تقرر تعويضًا ماليًا لصاحب حق المؤلف المعتدى عليه الذي يتقدم بالشكوى، ويكون التعويض متناسبًا مع حجم الاعتداء والضرر الذي لحق به"^{١٩}؛ وتوضح المادة السابقة أن المنظم أجاز للجنة المختصة للنظر في المخالفات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا النظام بتقرير تعويضًا ماليًا للمؤلف لما ترتب عليه من ضرر نتيجة الاعتداء على حقوقه الفكرية، وذلك لما يحققه التعويض من جبرًا للخاطر

^{١٦} إيمان نصر ذكي السيد، التعويض المستحق للمؤلف عن الاعتداء على مصنفه الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٣٥.
^{١٧} المرجع السابق، ص ٢٨٢.

^{١٨} المادة (١١٩) من نظام المعاملات المدنية، مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ.

^{١٩} المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢ رجب ١٤٢٤ هـ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/١٠/١٩ هـ.

المضرور، بالإضافة إلى وسيلة رادعة لكل من تسول له نفسه للاعتداء على حقوق الغير بأي صورة من صور الاعتداء.

وعلى النطاق الدولي جاءت الاتفاقيات العالمية والدولية تقرر بضرورة تعويض المؤلف أو صاحب الحق بمبلغ مادي عما أصابه من أضرار نتيجة الاعتداءات على حقوقه الفكرية، فقد جاءت اتفاقية تريبس بتوضيح التعويضات من خلال المادة (٤٥) والتي نصت على:

(١) للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر المعتدي بأن يدفع لصاحب الحق تعويضات مناسبة عن الضرر الذي لحق به بسبب التعدي على حقه في الملكية الفكرية من جانب متعد يعلم أو كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدي.

(٢) وللسلطات القضائية أيضاً صلاحية أن تأمر المعتدي بأن يدفع لصاحب الحق المصروفات التي تكبدها والتي يجوز أن تشمل أتعاب المحامي المناسبة، وفي الحالات الملائمة، يجوز للبلدان الأعضاء تخويل السلطات القضائية صلاحية أن تأمر باسترداد الأرباح أو دفع تعويضات مقرر سلفاً حتى حين لا يكون المعتدي يعلم أو كانت لديه أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدي.^{٢٠}

ومما سبق يتضح أن كلاً من الاتفاقيات الدولية و الأنظمة الوطنية قد أعطت الحق في التعويض مكانة هامة لضمان الحماية الفعالة للملكية الفكرية، فقد أرسى اتفاقية تريبس إطاراً عاماً يمنح السلطات القضائية صلاحية تقدير التعويض المناسب ومنع الضرر، بالإضافة إلى إلزام المعتدي بتحمل المصروفات واسترداد الأرباح في بعض الحالات، ويتبنى النظام السعودي هذا المبدأ من خلال نصوص واضحة تتيح لصاحب الحق المعتدى عليه الحصول على تعويض عادل يتناسب مع حجم الاعتداء والضرر، وهذا يعكس توافقاً على المستويين الدولي والوطني، في اعتبار التعويض أداة هامة لحماية المصالح المادية والمعنوية للمؤلف.

ثالثاً: شروط المطالبة بالتعويض

يعد الابتكار المعيار المميز لحقوق المؤلف والشرط الرئيسي لاستحقاق الحماية القانونية، ولا يلزم الابتكار أن يكون العمل جديداً في جملته وتفصيله، إنما المراد منه أن يظهر المصنف الفكري بطابع يبرز شخصية مؤلفه ومعبراً عنها ومتسماً بالجدة والتميز.^{٢١}

إن قانون حماية حقوق المؤلف يشترط لانعقاد مثل هذه التصرفات أن تكون مكتوبة، وأن يحدد فيها صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يعد محلاً للتصرف، مع ضرورة بيان نطاق هذا الحق، والغرض منه والنطاق الزمني لاستغلاله، وطريقة استغلاله، فإن طرق النشر الإلكتروني الرقمي المتطور، قد تكون سبباً في الحد من مكناات الحق المالي للمؤلف، أو قد تظهر عدم تعادل بين القيم المتبادلة بحيث يحصل عليه المؤلف من حق مالي لا يتناسب مطلقاً مع الأرباح التي يجنيها الناشر الإلكتروني بمناسبة استغلاله للحق المالي للمتنازل عنه.^{٢٢}

^{٢٠} المادة (٤٥) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعرفة باسم تريبس.

^{٢١} مها بنت مخلد العتيبي، الابتكار في حقوق الملكية الأدبية والفنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٩، ع٤٤، (٢٠٢١)، ص٥٥.

^{٢٢} كوثر مازوني؛ ومبروك لمشونشي، نطاق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مج٩، ع٣٤، (٢٠٢٢)، ص١٢٨١.

والجدير بالذكر أنه من أجل الحصول على براءة الاختراع، فإن الابتكار يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية في مقدمتها أن تكون الفكرة جديدة والتطبيق جديد، والأصالة، وقابلية التحول إلى جهاز نافع أو طريقة محددة للقيام بالأعمال، وأن لا يكون الابتكار مجرد تحسين تدريجي بدرجة كبيرة، وهذا ما يستطیع أن يميزه المهني الماهر عند تقييم الابتكار في مرحلة طلب البراءة، ويكون ذلك من مسؤولية الجهة الرسمية المانحة للبراءة أن تقارنه مع الابتكارات أو المعارف أو الطرق الحالية، كما يكون مسؤولية المبتكر أن يوضح ابتكاره بالمقارنة مع الفن السابق أو المعرفة السابقة عليه^{٢٣}.

ومما سبق يتضح أن الابتكار يشكل حجر الأساس لاستحقاق الحماية القانونية في مجالات حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، فهو المعيار الذي يميز العمل الإبداعي ويعكس شخصية صاحبه؛ مما يبرر منحه الحقوق المادية والمعنوية، ومع ذلك فقد تؤثر طرق النشر الإلكتروني الحديثة على القيمة الاقتصادية لهذه الحقوق، خاصة إذا لم يتم تنظيم التعامل معها بعقود واضحة ومكتوبة تحدد نطاق الاستغلال وشروطه.

وقد أوضح المنظم السعودي التعويض عند سحب المصنف من خلال المادة (١٠) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "يلتزم المؤلف بالامتناع عن أي عمل من شأنه تعطيل استغلال الحق المأذون به للغير، ومع ذلك يجوز للمؤلف سحب مصنفه من التداول، أو تعديله، أو حذفه منه، أو الإضافة إليه، بعد الاتفاق مع المأذون له بمباشرة الحق، وفي حالة عدم الاتفاق يلزم المؤلف بتعويض المأذون له بمباشرة الحق، وفق ما تحدده اللجنة"^{٢٤}

وكما أوضح المنظم السعودي في المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "لصاحب حق المؤلف أو من يمثله حق المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء الاعتداء على أي من حقوقه التي يحميها النظام أمام المحكمة المختصة"^{٢٥}.

ومما سبق ذكره يتضح أن المنظم السعودي قد أقر مبدأ التعويض كآلية لحماية التوازن بين حقوق المؤلف وحقوق المأذون لهم باستغلال المصنف؛ حيث يضمن ذلك للمؤلف حرية التصرف في مصنفه، بما في ذلك سحبه أو تعديله دون الإضرار بالمصالح المشروعة للغير، وقد أتاح النظام ولائحته التنفيذية لصاحب الحق أو من يمثله المطالبة بالتعويض أمام الجهة القضائية المختصة عن أي ضرر ناتج عن الاعتداء على حقوقه المحمية، وهذا يعكس حرص المنظم السعودي على تحقيق العدالة وضمان الحقوق في بيئة الإبداع والنشر.

^{٢٣} نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (٢٠١٩)، ص٢٧٨.

^{٢٤} المادة (١٠) من نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢ رجب ١٤٢٤ هـ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ وتاريخ ١٩/١٠/١٤٣٩ هـ.

^{٢٥} المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، الصادرة بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٨٨/١٠) وتاريخ ١٠/٤/١٤٣٥ هـ، والمعدل بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/و/١٦٤٠) وتاريخ ١٥/٥/١٤٣٦ هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (٢٠١٩/٨/٤) وتاريخ ٤/٩/١٤٤٠ هـ، ورقم (٢٠٢٢/٣١/٣) وتاريخ ١٧/١١/١٤٤٣ هـ.

وقد جاءت المادة (٦ ثانيًا) من اتفاقية برن بتوضيح الحقوق المعنوية للمؤلف، والتي نصت على:

١. بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف، بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق، فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بذات المصنف يكون ضارًا بشرفه أو بسمعته.
٢. الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية، ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها، ومع ذلك، فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، نصوصًا تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يكون لها الحق في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف.
٣. وسائل الطعن للمحافظة على الحقوق المقررة في هذه المادة يحددها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.^{٢٦}

ومما سبق يتضح أن اتفاقية برن قد أعطت الحقوق المعنوية للمؤلف مكانة متميزة ومستقلة عن الحقوق المالية؛ حيث أكدت على حقه في نسبة المصنف إليه وحماية المصنف من أي تشويه أو تحريف قد يضر بسمعته، حتى بعد انتقال الحقوق المالية للغير، كما امتدت تلك الحماية لما بعد وفاة المؤلف، مع ترك المساحة للدول الأعضاء لتنظيم مدى استمرارها وفقًا للنظم القانونية الوطنية.

رابعًا: دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية

مواكبة للتطور التكنولوجي المذهل في عالم الإلكترونيات وشبكات المعلومات، وما نتج عنها من وسائل حديثة للنشر الإلكتروني توسعة مسألة الاعتداء على المصنفات المحمية؛ مما دفع المنظم إلى تجريم ذلك بما يكفل حماية فعالة ضد أي اعتداء على حقوق المؤلف، وتقع المسؤولية على عاتق الشخص الذي قام بالنشر غير المشروع للمصنف عبر الشبكة، إذا توفر لدى الجاني العلم بأن المصنف الذي يقوم بنشره محمي، واتجهت إرادته إلى هذا النشر غير المشروع.^{٢٧}

فاهتمت الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، كما قامت بالتوعية بأهمية الملكية الفكرية وحماية حقوقها، واهتمت بإبداء الآراء في شأن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، واقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية لبناء اقتصاد متقدم قائم على المعرفة، كما عملت على إنشاء قواعد للمعلومات في مجال عمل الهيئة وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية ومنحها وثائق الحماية وإنفاذها، بالإضافة إلى أنها تمثل المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية والدفاع عن مصالحها، وتوفر

^{٢٦} المادة (٦ ثانيًا) من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وثيقة باريس المؤرخة ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٧١ والمعدلة في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩.

^{٢٧} صوفيا بومينية، النشر الإلكتروني والحقوق الرقمية، مجلة الفقه والقانون، ٥٢ع، (٢٠١٧)، ص ٣٤.

المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإتاحتها للجمهور، ومتابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية^{٢٨}.

ومما سبق نستنتج أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية أولت اهتمام كبير لحماية حقوق الملكية الفكرية؛ مما يساعدها على مواكبة التطور التكنولوجي والحد من الانتهاكات التي قد تؤثر على المصنفات المحمية في البيئة الرقمية، كما تتيح هذه الحماية للمؤلف أو صاحب الحق المطالبة بالتعويض عن أي اعتداء على حقوقه؛ حيث يتجاوز تجريم النشر غير المشروع العقوبات الجنائية ليشمل التعويض المدني الذي يهدف إلى جبر الضرر، بالإضافة إلى أن الجهود التي تبذلها الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تطبيق استراتيجيات الحماية وتعزيز نفاذ الحقوق، تشكل نطاقاً متكاملاً يضمن لصاحب الحق الفكري حماية فعالة.

والجدير بالذكر أن المنظم السعودي لا يستوجب التسجيل لحماية حق المؤلف، فأى مصنف يتمتع بالإضافة الابتكارية وتم إخراجها كقالب مادي فهو متمتع بالحماية القانونية دون الحاجة إلى أي إجراء آخر؛ إلا أنه بعد تأسيس الهيئة السعودية للملكية الفكرية استحدثت الهيئة نظام التسجيل الاختياري لحق المؤلف؛ الذي يهدف إلى توفير مزيد من الحماية عبر منح المؤلف وثيقة ثبوتية تقضي بملكية المؤلف لهذا المصنف، وهذه المبادرة لا تتنافى مع كون المنظم السعودي لم يستلزم إجراءات لمنح الحماية القانونية، فجميع المصنفات التي تصح أن تكون محلاً لحق المؤلف هي محمية بموجب النظام ولا يجوز التعدي عليها شريطة أن تكون ذات طابع ابتكاري وأن يكون قد تم إخراجها في قالب مادي ولا عبرة بكونها لا تزال فكرة^{٢٩}.

وقد أوضح المنظم السعودي كيفية ضبط المخالفات في المصنفات الإلكترونية وذلك من خلال المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على "يكون ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام النظام واللائحة في المواقع الإلكترونية في شبكة الإنترنت العالمية وفق ما يلي:

١- شكوى مقدمة من أصحاب الحقوق أو من يمثلهم، على أن تتوافق مع شروط قيدها لدى الهيئة وفق النماذج المعدة لذلك.

٢- بناء على البلاغات الواردة إلى الهيئة وفق النماذج المعدة لذلك.

٣- رصد الإدارة المختصة للمواقع الإلكترونية في شبكة الإنترنت العالمية التي يحتمل وجود اعتدائها على حق المؤلف وفق ما يتوفر من دلائل أولية^{٣٠}.

كما تستطيع الجهات الرقابية المسؤولة وفق القوانين ممارسة الرقابة الإلكترونية تجاه العديد من الأنشطة الرقمية ومن بينها متابعة الواقع الإلكتروني وذلك بمتابعة عمليات الدخول والخروج من المواقع والمنصات الرقمية

^{٢٨} الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية، تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٨ من خلال الرابط التالي: <https://www.saip.gov.sa/about/brief>

^{٢٩} مها بنت مخلد العتيبي، الابتكار في حقوق الملكية الأدبية والفنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص ٥١٢.

^{٣٠} المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، الصادرة بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٨٨/١) وتاريخ ١٤٣٥/٤/١٠هـ، والمعدل بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٤٠) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٥هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (٢٠١٩/٨/٤) وتاريخ ١٤٤٠/٩/٤هـ، ورقم (٢٠٢٢/٣١/٣) وتاريخ ١٤٤٣/١١/١٧هـ.

للحفاظ على الواقع الأمني والمعلوماتي من أي تهديدات سيبرانية تهدد النظام العام، وتحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات كمصلحة خاصة وحق المجتمع في الأمن ومنع الجريمة كمصلحة عامة^{٣١}.

وقد أوضح المنظم السعودي حق المؤلف في المطالبة بحقوقه في المادة (١/٨) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "يحق لأي مؤلف شريك في أي مصنف أن يطلب منفردًا اتخاذ الإجراءات التحفظية عند وقوع أي اعتداء على حق المؤلف، كما يكون له الحق منفردًا في المطالبة بنصيبه من التعويض عن الضرر الذي لحق به"^{٣٢}.

ومما سبق ذكره يتضح أن المنظم السعودي قد استجاب بفاعلية للتحديات التي فرضها التطور التكنولوجي ووسائل النشر الإلكتروني الحديثة؛ من خلال تجريم الاعتداءات الرقمية على المصنفات المحمية، كما أكد على أن الحماية القانونية تُمنح تلقائيًا لكل عمل ابتكاري تم إخراجها في قالب مادي، دون اشتراط إجراءات شكلية مسبقة.

كما عززت الهيئة السعودية للملكية الفكرية هذه الحماية عبر إقرار نظام التسجيل الاختياري الذي يمنح المؤلف سندًا رسميًا يثبت ملكيته للمصنف، بالإضافة إلى تمكين الجهات الرقابية من متابعة البيئة الرقمية لحماية النظام العام، وبذلك يحقق الإطار القانوني السعودي توازنًا بين حماية حقوق المؤلف كمصلحة خاصة وضمان الأمن السيبراني كمصلحة عامة، مع تمكين المؤلفين من المطالبة بحقوقهم واتخاذ الإجراءات التحفظية في حال وقوع أي اعتداء.

^{٣١} صلاح الدين رجب فتح الباب، أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على النظام العام، الفكر الشرطي، مج ٣٣، ع ١٣١، (٢٠٢٤)، ص ٩٩.

^{٣٢} المادة (١/٨) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، الصادرة بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٨٨/١) وتاريخ ١٤٣٥/٤/١٠هـ، والمعدل بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٤٠) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٥هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (٢٠١٩/٨/٤) وتاريخ ١٤٤٠/٩/٤هـ، ورقم (٢٠٢٢/٣١/٣) وتاريخ ١٤٤٣/١١/١٧هـ.

المطلب الثاني

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي والفرنسي

أدى النمو السريع لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، ومشاكل تنظيمها القانوني، إلى البحث عن حلول لمكافحة هذه الأعمال غير القانونية، وقد تم وضع آليات فعالة لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، لا سيما من خلال إلزام مزودي خدمات الإنترنت بالكشف عن معلومات سرية حول منتهكي حقوق الطبع والنشر المزعومين، ونقل هذه البيانات إلى السلطات المختصة.³³

وفي البيئة الرقمية، تُعدّ جميع حقوق الملكية الفكرية أكثر عرضة للانتهاك مقارنةً بالبيئة التقليدية، إلا أن حق التأليف والنشر هو الأكثر عرضة للانتهاك، ولذلك، فإن أحد أكبر تحديات حماية حق التأليف والنشر في العصر الرقمي يكمن في مسألة الانتهاك، مما يحتم على واضعي التشريعات مواكبة قانون حماية حقوق الطبع والنشر لمواجهة هذه التحديات التي ازدادت في العصر الرقمي، حيث أصبح انتهاك حقوق الطبع والنشر سهلاً على نطاق واسع، مما يجعل من الصعب اكتشافه، والسبب أن الإنترنت يضم مليارات المستخدمين، وبنقرة واحدة فقط، يمكن لعدد لا يُحصى من المستخدمين الوصول إلى نسخ على الشبكة، ويمكن إجراء عملية النسخ بسرعة وبسرية دون أن يتمكن أحد من اكتشافها ومنعها.³⁴

وتتمثل التعويضات القانونية عن حقوق الملكية الفكرية في الحماية من الانتهاك مع تعويض الضرر، فإذا قام شخص ما بأحد الأنشطة التي تُعدّ انتهاك لحقوق الغير، فإنه يعد مُنتهك، ويتحتم عليه تعويض الضرر، كما يُحاسب الشخص على مساعدة شخص آخر على الانتهاك، وهو ما يسمى بالانتهاك المُساهم، والذي يحدث عندما يُساهم شخص ما مساهمة مادية في الانتهاك المباشر لشخص آخر، من خلال مساعدة المُنتهك بأي شكل من الأشكال، وهناك أيضاً المسؤولية التبعية، والتي تحدث عندما يستفيد شخص ما مالياً من انتهاك شخص آخر، وكان بإمكانه منع حدوث هذا الانتهاك من البداية.³⁵

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الفرنسي

ما يواجه أصحاب الحقوق صعوبة في جمع الأدلة المتعلقة بانتهاك ملكيتهم الفكرية، فبالإضافة إلى إجراءات الحجز الرامية إلى تجميد السلع المزعوم انتهاكها، يمكن لأصحاب الحقوق أيضاً طلب إجراءات لجمع وتأمين الأدلة المتعلقة بالانتهاك، ووفقاً للمادة ٦ من توجيه الإنفاذ، إذا كان صاحب الحق على علم بأدلة تقع تحت سيطرة المدعى

³³ Kharchenko, O., Kronda, O., Kryvosheyina, I., & Zerov, K. (2021). Protection of intellectual property rights on the Internet: New challenges. *Amazonia Investiga*, 10(41), 224-236. P. 225.

³⁴ Thuy, L. T. B. (2020). PROTECTION OF COPYRIGHT IN THE DIGITAL ENVIRONMENT IN VIET NAM. WIPO-WTO Colloquium Papers, 2020, Special Edition. P. 223

³⁵ Atanasova, I. (2019). Copyright infringement in digital environment. *Economics & Law*, 1(1), 13-22. P. 17.

عليه، فعليه أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يُلزم المدعى عليه بتقديم هذه الأدلة، وفي فرنسا، يُنفذ الأمر بواسطة مُحضر قضائي، برفقة خبير.³⁶

تعد دعوى الانتهاك بمثابة إجراء قانوني يسمح لصاحب حقوق الملكية الفكرية والتي تتمثل في العلامة التجارية، براءة الاختراع، التصميم، حقوق الطبع والنشر، إلخ بمقاضاة أي طرف يستغل حقوقه دون تصريح، وبشكل الانتهاك انتهاكاً مباشراً للحقوق الحصرية الممنوحة بموجب القانون، وقد يؤدي إلى عقوبات مدنية وجنائية، حيث يحصل صاحب الحق الأصلي على تعويضات تغطي الخسائر الاقتصادية، والأضرار المعنوية، والأرباح غير العادلة التي حققها المخالف وفقاً للمادة 3-1-331 L. من قانون الملكية الفكرية الفرنسي، وفي حالات الانتهاك المتعمد، قد تُطبق عقوبات جنائية أيضاً، وتصل العقوبة إلى السجن لمدة 4 سنوات وغرامة قدرها 400,000 يورو لانتهاك العلامة التجارية أو براءة الاختراع وذلك وفق المادتين 9-716 L. و 14-615 L. من قانون حماية الملكية الفكرية، كما تصل العقوبة إلى السجن لمدة 3 سنوات وغرامة قدرها 300,000 يورو لانتهاك حقوق الطبع والنشر وفق المادة 2-335 L. من قانون حماية الملكية الفكرية، وتخضع دعوى انتهاك الملكية الفكرية لأحكام مختلفة من قانون الملكية الفكرية الفرنسي (CPI)، وذلك وفق الحقوق المحددة وتنقسم تلك الأحكام إلى:

- قانون العلامات التجارية

- تحظر المادة 2-713 L. من قانون الملكية الفكرية الفرنسي إعادة إنتاج أو استخدام أو تقليد علامة تجارية مُسجلة دون تصريح.
- وتُحدد المادة 4-716 L. من قانون الملكية الفكرية الفرنسي عقوبات انتهاك العلامة التجارية.

- قانون براءات الاختراع

- توضح المادة 3-613 L. من قانون براءات الاختراع الأفعال التي تُشكل انتهاكاً لبراءة الاختراع
- وتفصل المادة 1-615 L. من قانون براءات الاختراع عقوبات انتهاك براءة الاختراع.

- قانون التصميم والنماذج

- تُجرم المادة 4-513 L. من قانون براءات الاختراع الاستخدام غير المصرح به لتصميم أو نموذج محمي.
- تحدد المادة 1-521 L. من قانون براءات الاختراع العقوبات المطبقة في حالات انتهاك التصميم.

- حقوق الطبع والنشر والمُجاورة

- تحظر المادة 4-122 L. من قانون براءات الاختراع إعادة إنتاج أو تمثيل أي عمل دون إذن المؤلف
- كما تنص المادة 2-335 L. من قانون براءات الاختراع على عقوبات جنائية في حالات انتهاك حقوق الطبع والنشر.

³⁶ Nicolas Bronzo. Remedies for Intellectual property rights infringement in France and Europe: have we gone too far? Second Property Remedies Discussion Forum Aix-en-Provence, Russel L. Weaver; François Lichere, Jun 2014, Aix-en -Provence, France. P. 4.

- أسماء النطاقات والعلامات المميزة الأخرى: إذا كان استخدام اسم نطاق أو اسم شركة أو اسم تجاري ينتهك حقاً محمياً سابقاً، يُمكن أيضاً النظر في دعوى المنافسة غير العادلة إلى جانب دعوى انتهاك براءة اختراع بشرط ثبوت انتهاك واضح.

وجدير بالذكر أنه من بين الدعاوى المدنية المتاحة أنه يمكن للمحكمة أن تأمر بأي إجراء متناسب يهدف إلى منع أو إنهاء انتهاك لحقوق الملكية، ولا سيما في العصر الرقمي، مع فرض غرامة في حال عدم الامتثال، وتنص المادة الجديدة (L. 152-5) من قانون التجارة الفرنسي على أنه بدلاً من الإجراءات التي تسمح بوقف انتهاك السر التجاري، ويجوز للمحكمة، بناءً على طلب المخالف، أن تأمر بدفع تعويض للضحية، وفي هذه الحالة، يتعين على المخالف إثبات (أ) أنه لم يكن يعلم أن السر قد تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة؛ (ب) وأن إجراءات الحظر أو الأمر القضائي ستسبب للمخالف ضرراً غير متناسب؛ ويُحدد مبلغ هذا التعويض، وبالمثل، ينص البند L. 152-6§ على منح تعويضات تُقدّر بناءً على:

- العواقب الاقتصادية السلبية لانتهاك السر التجاري
 - الضرر المعنوي
 - الأرباح التي حققها المنتهك، بما في ذلك المكاسب من خلال الاستثمارات الفكرية والملموسة والترويجية نتيجةً للانتهاك.³⁷
- كما نصت المادة (L331-1-3) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي حجر الأساس لتحديد التعويض المناسب عن انتهاك الملكية الفكرية الرقمية، ويحدد النص القانوني بوضوح المعايير التي يجب على القضاة اعتبارها عند تحديد تكلفة الأضرار والفوائد، وتنقسم إلى:³⁸
- **العواقب الاقتصادية السلبية:** حيث يأخذ القاضي في الاعتبار الخسارة التي تكبدها الطرف المتضرر والأرباح التي فقدها، ويشمل ذلك أي خسارة مالية مباشرة أو غير مباشرة ناجمة عن التقليد
 - **الفوائد التي يجنيها الطرف المنتهك:** حيث تُؤخذ أيضاً في الاعتبار الأرباح التي حققها الطرف المخالف من خلال أفعاله غير القانونية، والهدف هو منع المخالف من تحقيق أي مكاسب مالية من الانتهاك
 - **الضرر المعنوي:** حيث يجب على القاضي مراعاة الضرر المعنوي الذي لحق بصاحب الحقوق، ويشمل ذلك الإضرار بسمعة العمل أو المؤلف أو الفنان، وهو عنصر مهم في التعويض
 - بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة أعلاه، قد يأخذ القاضي في الاعتبار عناصر أخرى عند تحديد التعويض:

³⁷ Danis, 2022. *Trade secrets better protected by French law and by the courts.* <https://www.august-debouzy.com/en/blog/1258-trade-secrets-better-protected-by-french-law-and-by-the-courts>

³⁸ legifrance.gouv. (2025). *Code de la propriété intellectuelle.* Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006278958

- **خطورة الخطأ:** كلما زادت خطورة الانتهاك، زاد التعويض، على سبيل المثال، قد يؤدي التزوير الذي يتم على نطاق واسع وبشكل منظم إلى عقوبات أشد
 - **سوء نية المخالف:** إذا كان المخالف مدركاً تماماً لانتهاكه حقوق الآخرين وأصر على أفعاله عمداً، فقد يؤثر ذلك على قرار القاضي ويزيد من قيمة التعويض.
- يحدد النص القانوني بوضوح المعايير التي يجب على القضاة اعتبارها عند تحديد تكلفة الأضرار والفوائد، وفق المادة (L331-1-3) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي وتنقسم تلك المعايير إلى:³⁹

١. العواقب الاقتصادية السلبية لانتهاك الحقوق:

- عند انتهاك الحقوق مثل التعدي على حقوق النشر أو براءات الاختراع، فإن الطرف المتضرر أو مالك الحق الفكري لا يتمكن من الاستفادة الاقتصادية منها، وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرته على تحقيق أرباح أو حتى الاستمرار في المنافسة
- كما أن تلك المخافة قد تتسبب في حرمان صاحب الحق من الحصول على فرص استثمارية أو دخل كان من الممكن تحقيقه لو لم يتم انتهاك حقه

٢. **العواقب المعنوية:** كمال يراعي القضاة أن الانتهاك لا يسبب فقط أضراراً اقتصادية، بل أيضاً أضراراً معنوية لصاحب الحق، مثل الإضرار بسمعة المُنْتَهِك أو القضاء على فرصه الإبداعية، حيث تؤخذ هذه الأضرار المعنوية في الاعتبار عند المطالبة بالتعويض.

٣. **التعويض القضائي:** يلتزم القضاة بإنصاف صاحب الحق، حيث أنه إذا لجأ المتضرر إلى القضاء، يمكن للمحكمة أن تلزم الطرف المخالف بدفع تعويض، هذا التعويض قد يكون بديلاً عن الأضرار المادية والمعنوية التي سببها المخالف لصاحب الحق، كما أن التعويض الذي يتم الحكم به قد يكون أعلى من قيمة الرسوم المعتادة، لأنه يشمل أيضاً الأضرار المادية والمعنوية، بينما يتم حساب التعويض عن الضرر المعنوي بشكل منفصل، فهو لا يدخل ضمن هذه الحسابات التعويضية المادية

تتناول المادة L. 331-1-4 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي الحقوق المجاورة (droits voisins)، وهي حقوق تتعلق بحقوق الطبع والنشر وتطبق على أشخاص مثل الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية، ومنتجي الفيديو، وهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني، وتحدد هذه المادة آليات تعويض انتهاك هذه الحقوق المجاورة، حيث تمنح المحاكم الفرنسية سلطة فرض عقوبات على من ينتهكون هذه الحقوق، ومن أبرز أحكامها:⁴⁰

³⁹ Justice.Pappers. (2025). Article L331-1-3 du Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://justice.pappers.fr/loi/LEGITEXT000006069414/article/LEGIARTI000028716676?utm_source

⁴⁰ Dalloz.fr. (2025). Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=CODE_CPPI_ARTI_L331-1-3&scrl=CPPI008882&FromId=CODES_SECS_CPPI_TALPHA

- **التعويض عن الخسائر:** تتيح هذه المادة للمحكمة تقدير التعويض بناءً على عدة عوامل، منها الأرباح التي حققها المنتهك، والخسائر التي تكبدها صاحب الحق، والضرر المعنوي.
 - **المصادرة:** يتاح للمحكمة أن تقوم بمصادرة الأرباح التي حققها المنتهك بسبب استغلال حقوق الغير
 - يمكن للمحكمة أن تأمر باتخاذ إجراءات تتعلق بتحسين سمعة المتضرر من خلال نشر الحكم في المجالات أو عبر وسائل الاتصال العامة على الإنترنت، وذلك لتخفيف الضرر المعنوي
 - **التدابير الاحترازية:** تُخوّل هذه المادة المحكمة اتخاذ تدابير لمنع الضرر، من خلال حجب المحتوى المُنتهك على الإنترنت أو مصادرة الأصول المصرفية للمُخالف.
 - وفقاً للمادة L. 331-1-3 من القانون الفرنسي لحقوق الملكية الفكرية يتم تقييم الأضرار التي نتجت عن انتهاك الملكية الفكرية، من خلال النظر في عدد العوامل:⁴¹
 - **العواقب الاقتصادية السلبية:** وتشمل الأضرار التي يتكبدها صاحب الحق، مثل الأرباح الضائعة والأرباح التي حققها المُنتهك.
 - **الأذى المعنوي:** ويتمثل في الخسائر المعنوية التي يتكبدها الشخص المعتدى عليه نتيجة انتهاك حقه، والتي تتعلق بالسمعة، وفقدان الفرص الإبداعية
 - **المكاسب التي حصل عليها المخالف:** وتتضمن الأرباح التي حصل عليها بشكل غير مستحق من خلال استغلال حقوق الغير، علاوة على تكاليف الترخيص التي كان يجب عليه تقديمها للحصول على الحق بشكل قانوني
 - **التعويض البديل:** تنص المادة أيضاً على أنه يجوز للقاضي أن يقوم بمنح اصحاب الحق المسلوب تعويض إجمالي عن كافة الخسائر
- وعليه فقد أقرت المادة L335-2 على أن استغلال أو نسخ أي من الكتابات، أو المؤلفات الموسيقية، والرسومات، أو أي عمل آخر، سواء كان تناظري أو رقمي يعد انتهاكاً للحقوق الفكرية، وتكون عقوبتها السجن وتعويض بقيمة ٣٠٠٠٠٠ يورو للمحاكمة في فرنسا.⁴²
- كما حددت المادة L716-14 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي التعويضات عن انتهاك العلامة التجارية، وهي تُشبه المادة L331-1-3 التي ناقشناها سابقاً، ولكنها تُطبق على العلامات التجارية بدلاً من حقوق الطبع والنشر، وتُرسى هذه المادة المبادئ التي يجب على المحاكم الفرنسية اتباعها عند تحديد التعويضات عن انتهاك العلامة

⁴¹ testu-avocat. (2025). La méthode de calcul des dommages et intérêts au titre de la contrefaçon de droits d'auteur. Retrieved from <https://www.testu-avocat.fr/droit-auteur-avocat-bordeaux/les-sanctions-de-l-atteinte-aux-droits-d-auteur>

⁴² Legifrance. (2025). Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000032655082

التجارية، والهدف هو ضمان أن يكون التعويض عادلاً وشاملاً، بحيث يغطي الأضرار المادية والمعنوية على حد سواء، ويحرم المنتهك من أي مكاسب غير مشروعة، من خلال النظر في:^{٤٣}

- **العواقب الاقتصادية السلبية:** والتي تشمل الأرباح التي خسرها الطرف المتضرر نتيجة انتهاك العلامة التجارية، بالإضافة إلى الخسائر الأخرى المتكبدة
- **الضرر المعنوي:** يجب على القاضي أن يأخذ في الاعتبار الضرر المعنوي الذي لحق بالطرف المتضرر، قد يشمل ذلك الإضرار بسمعة العلامة التجارية أو تشويه صورتها في السوق.
- **أرباح المنتهك:** تُحسب أيضاً الفوائد التي حققها الطرف المتعدي من خلال استخدام العلامة التجارية، ويشمل ذلك أي وفورات في تكاليف الإنتاج والتسويق لم يكن عليه تحملها، مما يضمن عدم استفادة المنتهك من انتهاكه
- **التعويض البديل (Forfaitaire):** بناءً على طلب الطرف المتضرر، يجوز للقاضي أن يمنح مبلغاً إجماليًا كتعويض بديل، يجب أن يكون هذا المبلغ أعلى من الرسوم أو الإتاوات التي كان المنتهك سيدفعها لو حصل على إذن قانوني باستخدام العلامة التجارية، ولا يُغني هذا المبلغ عن التعويض عن الأضرار المعنوية، بمعنى آخر، يجوز للقاضي أن يمنح تعويضاً بديلاً عن الخسائر المادية، بالإضافة إلى تعويض منفصل عن الأضرار المعنوية.

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي

تُعدّ المادة ٥٠٤ من قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي حجر الزاوية في تحديد التعويضات المالية عن انتهاك حقوق الطبع والنشر، وتنص تلك المادة على أن منتهك حقوق الطبع والنشر مسؤول عن دفع إحدى مجموعتين من التعويضات، والتي يختارها مالك حقوق الطبع والنشر:^{٤٤}

- **الأضرار الفعلية وأرباح المنتهك:** تمنح المادة ٥٠٤ (ب) لمالك حقوق الطبع والنشر الحق في استرداد الخسائر الفعلية التي تكبدها، بالإضافة إلى أي أرباح إضافية حققها المنتهك نتيجة للانتهاك.
- **التعويضات القانونية:** حيث يعطي القانون المتضرر الحق في الحصول على التعويض القانوني، فبدلاً من محاولة إثبات الأضرار الفعلية والأرباح، وهو ما قد يكون صعباً، يمكن لمالك حقوق الطبع والنشر أن يختار الحصول على التعويضات القانونية بموجب المادة ٥٠٤ (ج).
- **مبلغ التعويض:** تتراوح التعويضات القانونية عادةً بين ٧٥٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار لكل عمل تم انتهاكه، ويحددها القاضي
- **الانتهاك المتعمد:** إذا ثبت أن الانتهاك كان متعمداً، يمكن أن يزيد مبلغ التعويضات القانونية إلى ١٥٠,٠٠٠ دولار لكل عمل

⁴³ Legifrance. (2025). Article L716-14. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000028716663/2016-06-05

⁴⁴ United States Code, 2023. 504. Remedies for infringement: Damages and profits. Retrieved from https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2023-title17/html/USCODE-2023-title17-chap5-sec504.htm?utm_source

● **الانتهاك غير المتعمد:** في حالات الانتهاك غير المتعمد، يمكن أن يُخفض مبلغ التعويضات إلى ٢٠٠ دولار وبشكل عام يكون منتهك حقوق الملكية الفكرية الرقمية مسؤولاً عن: الأضرار الفعلية التي لحقت بمالك الحقوق وأي أرباح إضافية حققها، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب)؛ أو الأضرار القانونية، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية (ج) والأضرار والأرباح الفعلية، ويحق للمالك استرداد الأضرار الفعلية التي لحقت به نتيجةً للانتهاك، وأي أرباح حققها المخالف تُعزى إليه ولم تُؤخذ في الاعتبار عند حساب الأضرار الفعلية، كما يجوز للمالك، في أي وقت قبل صدور الحكم النهائي، أن يختار، بدلاً من التعويضات والأرباح الفعلية، الحصول على تعويضات قانونية عن جميع الانتهاكات المتضمنة في الدعوى، فيما يتعلق بأي عمل واحد، بمبلغ لا يقل عن ٧٥٠ دولارًا أمريكيًا ولا يزيد عن ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي، حسبما تراه المحكمة عادلاً.^{٤٥}

يجوز للمالك في حالة كسب قضية انتهاك حقوقه الحصول على تعويضات قانونية، حيث يحصل على تعويضات تتراوح قيمتها بين ٧٥٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي عن كل عمل مُنتهك، ويعتمد المبلغ الذي يحق للمبدع الحصول عليه على ما إذا كانت التعويضات القانونية للحق الرقمي تُعتبر انتهاكاً بريئاً أو متعمداً، ويُعرّف هذان النوعان من الانتهاك أدناه:^{٤٦}

● **الانتهاك البريء:** إذا استطاع المنتهك إثبات عدم علمه بالنشاط، ولم يكن لديه ما يدعوه للاعتقاد بأنه يُشكل انتهاكاً، فقد تُقرر المحكمة وجود انتهاك بريء، ولن يُعفي صدور حكم بالانتهاك البريء المدعى عليه من المسؤولية عن الانتهاك، ولكنه قد يؤدي إلى تخفيض التعويضات القانونية الممنوحة للمالك إلى ٢٠٠ دولار أمريكي كحد أدنى عن كل عمل مُنتهك.

● **الانتهاك المتعمد:** إذا استطاع مالك الحقوق الرقمية إثبات أن الانتهاك كان متعمداً، يجوز للمحكمة زيادة التعويضات القانونية بحد أقصى ١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي لكل عمل مُنتهك، ويُعتبر الانتهاك متعمداً إذا كان المُنتهك على علم بأن النشاط يُشكل انتهاكاً.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن استعراض تطور التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي، وفقاً لما أشار ^{٤٧} إليه، من خلال النقاط التالية:

● صدر أول قانون عام ١٨٩٧، وكان أول تشريع يتضمن إنفاذاً جنائياً لحماية حقوق الطبع والنشر، وقد جعل القانون التمثيلات العامة وأداء الأعمال الدرامية والموسيقية المحمية بحقوق الطبع والنشر جنحة عندما يكون السلوك المنتهك متعمداً وبهدف الربح

⁴⁵ LII. (2025). 17 U.S. Code § 504 - Remedies for infringement: Damages and profits. Retrieved from https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/504?utm_source

⁴⁶ Copyright Alliance. (2025). Copyright Statutory Damages. Retrieved from https://copyrightalliance.org/education/copyright-law-explained/copyright-infringement/copyright-statutory-damages/?utm_source

⁴⁷ The George Mason Law Review. (2023). The Future of Criminal Enforcement of Copyright: The Promise of Civil Enforcement. Retrieved from https://lawreview.gmu.edu/print_issues/the-future-of-criminal-enforcement-of-copyright-the-promise-of-civil-enforcement/?utm_source

- ثم تم تعديل الأحكام الجنائية لقانون حقوق الطبع والنشر بمرور الوقت، حيث أصبحت بعض الانتهاكات تُصنف على أنها جرائم جنائية
 - وفي أوائل التسعينيات، أدى النمو السريع لصناعة البرمجيات والزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الطبع والنشر على نطاق واسع، إلى قيام الكونجرس بسن قانون جرائم حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٩٢، والذي وسّع نطاق الأعمال التي يمكن أن يُصنف انتهاكها على أنه جرائم جنائية ليشمل ليس فقط التسجيلات الصوتية والأفلام السينمائية والأعمال السمعية والبصرية، بل جميع الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
 - ثم تم وضع قانون منع السرقة الإلكترونية ("قانون NET") لعام ١٩٩٧، والذي كان بمثابة رد فعل مباشر على المخاوف المتزايدة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطبع والنشر في المجال الرقمي، وقد وسع قانون NET نطاق تجريم انتهاك حقوق الطبع والنشر من خلال السماح "بمقاضاة الأفراد الذين انتهكوا قوانين حقوق الطبع والنشر الرقمية عمدًا حتى مع عدم وجود أهداف ربحية واضحة بموجب أحكام الجنايات في قانون حقوق الطبع والنشر، وبالتالي، كان قانون NET يهدف إلى معالجة المشكلة المتزايدة المتمثلة في الانتهاكات الجسيمة عبر الإنترنت من قبل المستخدمين النهائيين
 - وقد شكل قانون الألفية الرقمية لحقوق الملكية الفكرية، الذي صدر في عام ١٩٩٨، خطوة كبيرة أخرى في تجريم انتهاك حقوق الطبع والنشر، وقد وسع هذا القانون نطاق العقوبات الجنائية على السلوك المتعلق بالانتهاك من خلال تجريم استخدام والاتجار بالتقنيات المستخدمة للتحايل على ضوابط الوصول المثبتة في بعض الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
 - واستمر اتجاه التجريم مع قانون تعديلات مكافحة التزوير لعام ٢٠٠٤، الذي يُجرّم الاتجار بالملصقات المقلدة وغير المشروعة المرفقة بالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
 - وقانون الترفيه العائلي لعام ٢٠٠٥، الذي يفرض عقوبات جنائية على أي شخص يستخدم أجهزة التسجيل السمعي البصري في دور السينما
 - وقانون إعطاء الأولوية للموارد وتنظيم الملكية الفكرية ("قانون PRO-IP") لعام ٢٠٠٨، الذي يُصنّف انتهاك حقوق الطبع والنشر بأنه جنائية
 - واستمرت العقوبات الجنائية على انتهاك حقوق الطبع والنشر في الازدياد حتى ديسمبر ٢٠٢٠، حين صنف قانون حماية البث القانوني ("PLSA") انتهاك حقوق الطبع والنشر الذي يتم عبر البث باعتباره جنائية وزاد بشكل كبير من العقوبات الجنائية لمثل هذا الانتهاك لتشمل غرامات باهظة والسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وتصل إلى عشر سنوات للمخالفين للمرة الثانية أو كليهما.
- حيث تم وضع قانون منع السرقة الإلكترونية، الذي اقترحه النائب بوب غودلات، حيث سيعاقب من ينتهك "عمدًا" مواد محمية بحقوق الطبع والنشر بقيمة لا تقل عن ١٠٠٠ دولار أمريكي، حتى لو لم يستفد من هذا النشاط، وينطبق القانون على التسجيلات الصوتية والبرامج والنصوص وغيرها من المواد، وقد أكدت مجموعات البرمجيات والترفيه، بما في ذلك تحالف برمجيات الأعمال، وجمعية الأفلام الأمريكية، وجمعية الناشرين الأمريكيين، أن هذا التغيير ضروري لحماية البرمجيات والتسجيلات الموسيقية وغيرها من المنتجات الإبداعية التي يسهل قرصنتها عبر

الإنترنت، ويتضمن القانون الجديد نطاقاً متدرجاً للعقوبات، حسب خطورة انتهاك حقوق النشر، ويتم توضيح ذلك كالآتي:^{٤٨}

- في حال إنتاج نسخة واحدة أو أكثر بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة تتراوح بين ١٠٠٠ دولار أمريكي و ٢٥٠٠ دولار أمريكي، يُعاقب المخالف بالسجن لمدة تصل إلى عام واحد وغرامة تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.
- في حال إنتاج نسخ بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة بقيمة ٢٥٠٠ دولار أمريكي أو تزيد، يُعاقب المخالف بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة تصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وقد يؤدي تكرار المخالفة إلى السجن لمدة تصل إلى ست سنوات.

غير قانون منع السرقة الإلكترونية أسس انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي جذرياً، فقبل هذا القانون، كان انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي يستهدف المنتهكين الذين يحققون أرباحاً، أما الآن، فيركز القانون على خسائر أصحاب حقوق الطبع والنشر، مُعاملاً انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي كنوع من السرقة، مثل سرقة المتاجر، كما أنه قبل هذا القانون، كان انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي يشترط ارتكاب انتهاكات متعمدة لتحقيق منفعة تجارية أو مكاسب مالية خاصة، وقد ساعد هذا القانون أصحاب حقوق الطبع والنشر بأربع طرق رئيسية:^{٤٩}

- **تجريم انتهاك حقوق الملكية الفكرية للمنظمات غير الربحية:** حيث أنه قبل هذا القانون، كان من الصعب مقاضاة الأفراد الذين يمارسون القرصنة الإلكترونية على نطاق واسع طالما لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، أما القانون الجديد، فقد جعل إعادة إنتاج أو توزيع الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر جريمة جنائية، حتى لو لم يكن القصد هو الربح المالي.
- **توسيع تعريف "الكسب المالي":** وسّع القانون تعريف "الكسب المالي" ليشمل أي شيء ذي قيمة، مثل تبادل الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر، وكان هذا التغيير يستهدف تحديداً مجتمعات "البرمجيات غير الهادفة للربح"، حيث يتبادل الأعضاء برامج مقرصنة دون مقابل، معتبرين هذا التبادل شكلاً من أشكال الربح.
- **تحديد حد أدنى للقيمة:** وضع القانون معياراً واضحاً للانتهاك الجنائي، حيث نص على أن إعادة إنتاج أو توزيع ما لا يقل عن عشر نسخ أو أكثر من عمل بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة تتجاوز ٢٥٠٠ دولار أمريكي خلال فترة ١٨٠ يوماً يعتبر انتهاكاً جنائياً.
- **تشديد العقوبات:** شدد القانون العقوبات الجنائية على انتهاك حقوق النشر، ووجه لجنة الأحكام الأمريكية لوضع إرشادات أكثر صرامة لمثل هذه القضايا، ويستهدف القانون القرصنة عموماً، مستشهداً بتقديرات

⁴⁸ Wired. (2025). *Industry 1, Academics 0: Clinton Signs Copyright Bill*. Retrieved from https://www.wired.com/1997/12/industry-1-academics-0-clinton-signs-copyright-bill/?utm_source

⁴⁹ Lawjournalnewsletter. (2025). No Electronic Theft Act Is A Partial Success. Retrieved from https://www.lawjournalnewsletters.com/2003/08/22/no-electronic-theft-act-is-a-partial-success/?utm_source=

قطاع البرمجيات التي تُشير إلى أن تقليد البرمجيات وقرصنتها كلفا أصحاب حقوق الطبع والنشر ١١ مليار دولار عام ١٩٩٦.

حيث إن يوم الثلاثاء، الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٩٧، وقّع الرئيس على قانون "منع السرقة الإلكترونية" رقم ٢٢٦٥، ويُعزّز قانون منع السرقة الإلكترونية قوانين حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، موفرًا حمايةً مُعزّزة في العصر الرقمي بطريقة دقيقة ومتوازنة، حيث غُدّلت الأحكام الجنائية المتعلقة بحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية في البابين ١٧ و ١٨ من قانون الولايات المتحدة على النحو التالي:^{٥٠}

- يسمح للوزارة بمقاضاة الأفراد بموجب أحكام الجنيح أو الجنايات في القضايا التي تنطوي على إعادة إنتاج أو توزيع غير قانوني واسع النطاق لأعمال محمية بحقوق الطبع والنشر، حيث يتصرف المُنتهكون عمدًا دون دافع ربحي واضح
- الإعفاء من الملاحقة الجنائية في حال إعادة الإنتاج أو التوزيع غير المتعمد أو الذي يُشكل نسخًا غير تجاري على نطاق صغير بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة أقل من ١٠٠٠ دولار أمريكي
- يجب أن يتضمن الانتهاك المتعمد أدلةً تتجاوز مجرد إعادة الإنتاج أو التوزيع المتعمد للأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
- إعادة تعريف "الكسب المالي" في قانون حقوق الطبع والنشر ليشمل "استلام، أو توقع استلام، أي شيء ذي قيمة، من خلال استغلال أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر"، وذلك لضمان شمول القانون للأشخاص الذين يتاجرون بشكل غير قانوني بالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر باستخدام المقايضة بدلاً من النقد
- التأكيد على أن النسخ والتوزيع يشملان الوسائل الإلكترونية والملموسة
- تمديد فترة التقادم من ثلاث إلى خمس سنوات، مما يجعل قانون حقوق الطبع والنشر الجنائي متسقًا مع معظم القوانين الجنائية الأخرى
- وضع حكم خاص بتكرار الجريمة، حيث يتم تشديد العقوبات في حال ارتكاب جرائم حقوق الطبع والنشر للمرة الثانية أو لمرات لاحقة
- الاعتراف بحقوق الضحايا من خلال السماح للأطراف المالكة بتقديم بيان ضرر يوضح مدى الأذى الذي لحق بالضحية إلى المحكمة التي تصدر الحكم
- تعزيز القوة الرادعة لقوانين حقوق الطبع والنشر الجنائية من خلال توجيه لجنة إصدار الأحكام لتعديل دليل إصدار الأحكام بشأن انتهاكات حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، بما يسمح للمحاكم بالنظر في كمية السلع المخالفة وقيمتها التجارية.

حيث إن الفرد الذي يقوم بمخالفة المادتين ١٢٠١ أو ١٢٠٢ الخاصة بحماية الملكية الفكرية الأمريكية، يكون مسؤولًا عن أحد أنواع التعويضات التالية، والتي يختارها الطرف المتضرر:^{٥١}

⁵⁰ Irrational (2025). The No Electronic Theft ("NET") Act Summary of Changes to the Criminal Copyright and Trademark Laws. Retrieved from https://www.irational.org/APD/CCIPS/netsum.htm?utm_source

⁵¹ Harvard Law School. (2025). 105th CONGRESS 2d Session H. R. 2281 AN ACT To amend title 17, United States Code, to implement the World Intellectual Property

- **الأضرار الفعلية وأرباح المنتهك:** حيث تمنح المحكمة للطرف المتضرر الحق في تعويض عن الأضرار الفعلية التي تتمثل في الخسائر التي تكبدها نتيجة للانتهاك، فضلاً عن التعويض عن الأرباح الإضافية التي تحصل عليها المخالف بسبب الانتهاك
- **الأضرار القانونية:** يمكن للطرف المتضرر أن يختار الحصول على الأضرار القانونية في أي وقت قبل صدور الحكم النهائي، وتختلف المبالغ التي يتحصل عليها حسب نوع الانتهاك، حيث يتم دفع مبلغ لا يقل عن ٢٠٠ دولار ولا يزيد عن ٢,٥٠٠ دولار لكل فعل مخالف من النوع البرئ أو غير المتعمد، بينما يتم دفع مبلغ لا يقل عن ٢,٥٠٠ دولار ولا يزيد عن ٢٥,٠٠٠ دولار لكل انتهاك متعمد
- **الانتهاكات المتكررة:** وفي حال تكرار الانتهاك من خلال قيام شخص ما بانتهاك حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في المادتين ١٢٠١ أو ١٢٠٢ في غضون ثلاث سنوات من صدور حكم نهائي ضده لارتكابه انتهاك سابق، يحق للمحكمة أن تزيد مبلغ التعويض بما يصل إلى ثلاثة أضعاف المبلغ الذي قد فُرض عليه في المرة الأولى.

ويسمح قانون حقوق الملكية الرقمية الأمريكي للمدعي الذي قد سجل عمله بالفعل، وأبلغ عن الانتهاك، القدرة على اختيار الحصول على التعويضات القانونية بدلاً من الأضرار الفعلية، هذه التعويضات تتراوح بشكل واسع، وتُمنح بناءً على تقدير المحكمة، وتتراوح تلك التعويضات بين ٧٥٠ دولارًا و ٣٠,٠٠٠ دولار لكل عمل تم انتهاكه، وفي حالات الانتهاك المتعمد، يمكن للمحكمة زيادة المبلغ بشكل كبير، ليصل إلى ١٥٠,٠٠٠ دولار لكل عمل، ومع ذلك، تواجه المحاكم تحديًا كبيرًا في تطبيق هذا القانون، وذلك بسبب غياب الإرشادات، حيث أنه تفشل المحاكم في تطوير فقه قانوني ثابت يُرشد القضاة في تحديد قيمة التعويضات، والسبب الثاني يتمثل في النتائج الغير متسقة، حيث أنه بسبب هذا الغموض، غالبًا ما تكون قرارات المحاكم تعسفية وغير متسقة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى مبالغ مفرطة.^{٥٢}

تعد التعويضات القانونية هي خيار يُمنح لمالكي حقوق الملكية الفكرية بديلاً عن التعويضات التقليدية والتي تتمثل في الأرباح المفقودة أو أرباح المنتهك، ويتراوح النطاق الطبيعي لتعويضات الأضرار القانونية في الولايات المتحدة بين ٧٥٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي لكل عمل مُنتهك، ولا يشترط تعويض الضرر القانوني أن يكون له أي علاقة بالخسائر الفعلية التي لحقت بالمتضرر، وقد المحاكم إلى هذا النوع من التعويضات لعدة مبررات أساسية:^{٥٣}

١. **صعوبة إثبات الضرر:** يعد الهدف الأصلي من التعويضات القانونية هو مساعدة مالكي الحقوق في الحصول على تعويض عادل، خاصة عندما يكون من الصعب أو المكلف جدًا إثبات حجم الخسائر الفعلية التي تكبدها بسبب الانتهاك.

Organization Copyright Treaty and Performances and Phonograms Treaty, and for other purposes. Berkman Klein Center for Internet & Society. Retrieved from https://cyber.harvard.edu/property00/alternatives/dmca.html?utm_source

⁵² Samuelson, P., & Wheatland, T. (2009). Statutory damages in copyright law: A remedy in need of reform. *Wm. & Mary L. Rev.*, 51, 439. P. 1.

⁵³ Communications of the ACM. (2025). *Statutory Damages As a Threat to Innovation*. Retrieved from https://cacm.acm.org/opinion/statutory-damages-as-a-threat-to-innovation/?utm_source

٢. **التغلب على تكاليف التقاضي:** كما تم تطوير هذا القانون لاحقاً لمواجهة حالات الانتهاكات الصغيرة التي قد لا تكون الأضرار المادية فيها كبيرة، لكن تكاليف رفع الدعوى قد تتجاوز المبلغ الذي يمكن استرداده، وبالتالي تُمكن التعويضات القانونية مالك الحق من الدفاع عن حقوقه دون أن تُشكل تكاليف التقاضي عبئاً مالياً كبيراً.

٣. **وظيفة رادعة:** كما أصبحت التعويضات القانونية أداة رادعة قوية ضد الانتهاكات المستقبلية، حيث تفرض غرامات مالية كبيرة على المنتهكين، مما يثنيهم عن تكرار المخالفة.

يحق لأي شخص تضرر من انتهاك المادتين ١٢٠١ أو ١٢٠٢ رفع دعوى قضائية مدنية أمام المحكمة الفيدرالية، وللمحكمة سلطة تقديرية لمنح تعويضات عادلة ومالية، مشابهة لما هو متاح في قضايا حقوق النشر، وتشمل هذه التعويضات "التعويضات القانونية"، التي تسمح للمحكمة بتحديد مبلغ التعويض دون الحاجة إلى إثبات الضرر الفعلي، وللمحكمة سلطة تخفيض أو إلغاء التعويضات إذا أثبت المخالف أنه لم يكن على علم أو لم يكن لديه سبب للاعتقاد بأن أفعاله كانت تشكل انتهاكاً، ويعتبر انتهاك المادتين جريمة جنائية فقط في حالة ارتكابه "عمداً ولأغراض تحقيق منفعة تجارية أو مكاسب مالية خاصة، وتُغنى المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية غير الربحية تماماً من المسؤولية الجنائية، وتتمثل العقوبات في:^{٥٤}

- **المخالفة الأولى:** غرامة تصل إلى ٥٠٠٠٠٠ دولار أو السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات
- **المخالفات في حال تكرار الانتهاك:** غرامة تصل إلى مليون دولار أو السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات في حال تكرار نفس المخالفة في وقت لاحق.

⁵⁴ Gov, U. S. (1998). The Digital Millennium Copyright Act of 1998—US Copyright Office Summary. *Dec, I*, 1-18. P. 7.

المبحث الثاني

الحماية الجنائية والتجريم الرقمي

في ظل التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات، شهد العالم تحولات جذرية في طرق إنتاج وتبادل المعرفة، فأصبحت البيئة الرقمية فضاءً مفتوحاً لنشر المصنفات والابتكارات على نطاق واسع، ورغم ما يتيح هذا الانفتاح من فرص للإبداع والابتكار إلا أنه أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الاعتداءات على الملكية الفكرية، اتسمت بالسرعة والانتشار والعابر للحدود؛ مما جعل من الضروري إيجاد آليات قانونية فعالة لمواجهتها، ومع تعقيد الجرائم في هذا المجال؛ أصبحت الحماية المدنية غير كافية؛ مما استدعى اللجوء إلى الحماية الجنائية كأداة لردع وحماية الحقوق.

وتشمل الحماية الجنائية والتجريم الرقمي وضع نصوص نظامية تجرم الأفعال التي تنتهك الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي، وفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها، سواء كانت هذه الأفعال تتمثل في نسخ أو توزيع أو تعديل أو قرصنة المحتوى المحمي، فيأتي النظام السعودي في هذا الإطار منسجماً مع الاتفاقيات الدولية، من خلال دمج النصوص المجرمة للاعتداءات الرقمية، وسنتناول ذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي
- **المطلب الثاني:** الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظامين الفرنسي والأمريكي

المطلب الأول

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي

شهدت العقود الأخيرة تطور تقني غير مسبوق أدى إلى انتشار البيئة الرقمية في مختلف جوانب الحياة، فأصبح تداول المعلومات والابتكارات يتم عبر شبكات إلكترونية عالمية، متجاوزة الحدود الجغرافية والزمنية، ورغم الفرص الهائلة التي وفرتها هذه البيئة لتعزيز الإبداع ونشر المعرفة، إلا أنها أوجدت تحديات قانونية معقدة، أبرزها الاعتداء على الملكية الفكرية بطرق رقمية يصعب رصدها أو السيطرة عليها بالأساليب التقليدية، وقد تزايدت هذه الاعتداءات نتيجة سهولة نسخ وتوزيع المصنفات الرقمية وانتشار القرصنة الإلكترونية؛ مما أدى إلى الحاجة لمنظومة حماية أكثر صرامة وفعالية.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة الجنائية كأداة أساسية لمواجهة التحديات الرقمية للملكية الفكرية، من خلال تجريم الأفعال التي تمس الحقوق المحمية وفرض عقوبات رادعة لتحقيق الردع العام والخاص، وقد أولى النظام السعودي أهمية كبيرة لهذا الجانب؛ بهدف إقامة بيئة رقمية آمنة تحافظ على الحقوق وتدعم مسيرة الابتكار.

أولاً: مفهوم الجزاء

يعتبر الجزاء أحد الأعمدة الأساسية في النظم القانونية؛ حيث يمثل الأداة التي يعتمد عليها المنظم لضمان احترام القواعد والنصوص القانونية، ويمثل رادعاً للمخالفين عن ارتكاب الأفعال المجرمة، فالجزاء ليس هدفاً بحد ذاته؛ بل هو وسيلة لتحقيق الانضباط الاجتماعي وحماية الحقوق والمصالح التي يسعى القانون إلى حمايتها.

يعد الجزاء الجنائي ذلك الأثر الذي يترتب قانوناً على سلوك يعد جريمة، وإعماله هو النتيجة القانونية المترتبة على مخالفة نصوص التجريم الواردة في قانون العقوبات أو غيره من القوانين المكملة، فقد عرفه جانب من الفقه بأنه "عبارة عن إجراء يقرره القانون ويوقعه القاضي على شخص ثبتت مسؤوليته عن جريمة"، فالجزاء الجنائي هو رد الفعل الاجتماعي الذي يوقعه المجتمع بواسطة سلطاته العامة على من اقترف الجريمة^{٥٥}.

كما أن الجزاء يرتبط بالتجريم تمام الارتباط؛ حيث إنه لا جريمة بدون جزاء؛ ولذلك يأخذ الجزاء وضعه القانوني من كونه المقابل للواقعة التي جرمها القانون، ويتمثل مضمون الجزاء في أثر معين يلحق بالمحكوم عليه، وهو إيلامه عن طريق الانتقاص من حقوقه أو مصالحه، وقد عرفه جانب من الفقه على أنه "الأثر الذي ينص عليه القانون ليلحق المجرم بسبب ارتكابه الجريمة"^{٥٦}.

^{٥٥} عبد القادر سرحاني، الضوابط القانونية للجزاء الجنائي في ضوء مستجدات التشريع الجزائري، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مح ٣، ١٤، (٢٠١٩)، ص ١١٧.

^{٥٦} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط ٦، (٢٠١٥)، ص ٩١٣.

كما أشار جانب من الفقه إلى تعريف الجزاء على أنه "الأثر الذي يقرره المنظم ويوقعه القاضي على من تثبت مسؤوليته في ارتكاب جريمة، ويتمثل الجزاء في إيلام الجاني بالإنقاص من بعض حقوقه الشخصية وأهمها في الحق في الحياة والحق في الحرية"^{٥٧}.

ومما سبق يتضح أن الجزاء الجنائي يعد الأداة القانونية التي يعبر بها المجتمع عن رد فعله تجاه الأفعال المجرمة؛ من خلال فرض عقوبة تتناسب مع خطورة الفعل ودرجة إجرام الجاني، فهو نتيجة طبيعية لارتكاب الجريمة وثبوت المسؤولية، ويهدف هذا الجزاء إلى إيلام الجاني من خلال تقييد بعض حقوقه أو حرياته؛ مما يشكل رسالة واضحة بأن انتهاك القواعد الجنائية يترتب عليه حتماً إجراء قانوني يعزز هيبة القانون، ويضمن أمن المجتمع واستقراره.

ثانياً: أهداف الجزاءات

تسعى الجزاءات في جوهرها إلى تحقيق أهداف أسمى تتجاوز مجرد معاقبة الجاني، فهي أداة ينظم بها المجتمع سلوك أفراده ويضمن استقراره وأمنه، ويهدف الجزاء إلى حماية القيم والمصالح التي يسعى القانون إلى صونها، وردع الأفراد عن ارتكاب الأفعال المجرمة، سواء من خلال ردعهم شخصياً، أو ردع الآخرين عن التفكير في ارتكاب الجريمة، كما يساهم الجزاء في إصلاح الجاني وإعادة تأهيله ليصبح فرداً صالحاً في المجتمع.

إن الهدف الأصلي لاختيار الجزاء هو تقويم سلوك المجرم وإصلاحه، والتنفيذ الجزائي هو المرحلة التي يتحقق فيها الهدف من هذا الاختيار، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم تعمل السلطة القائمة على تنفيذ العقوبة على تحقيق، فالتنفيذ ليس مجرد حرمان المحكوم عليه من حريته أو إيلامه بقدر معين ولمدة معينة، وإنما هو إعادة تربية المجرم لتأهيله للحياة الاجتماعية الشريفة بعيداً عن خطر التردّي في الإجرام^{٥٨}.

تحتل وظيفة الردع مكاناً مرموقاً في اختيار المنظم للعقوبات، الأمر الذي يفسر اختياره أشد العقوبات للأعمال التي تتسبب في الاضطرابات الاجتماعية الأكثر خطورة والتي تثير استياء أكبر لدى الرأي العام، فقد عرف جانب من الفقه الردع الخاص على أنه "إيلام الجاني بالقدر اللازم الذي يمنعه من التفكير في العودة إلى ارتكاب الجريمة"، أما الردع العام فيقصد به "تحذير باقي أفراد المجتمع الذين تراودهم فكرة ارتكاب الجريمة من أنهم سينالون نفس الجزاء الذي يوقع على المجرم الذي ارتكبها فعلاً"^{٥٩}.

وبذلك يتضح أن الغاية من الجزاء لا يقتصر على إيلام الجاني، بل يهدف إلى إصلاحه ومنع تكرار سلوكه بالإضافة إلى ردع الآخرين من ارتكاب نفس الجريمة، فالاعتداء على المصنفات الفكرية يؤثر على النظام الاقتصادي والاجتماعي ويضعف الثقة في بيئة الابتكار والإبداع؛ لذا فإن توقيع الجزاءات على المعتدين على حقوق المؤلف يسعى لحماية المصالح العامة، وتعزيز مكانة الملكية الفكرية كعنصر أساسي في البناء الاقتصادي.

(١) الردع الخاص: إن الجزاء يهدف إلى التأثير في السلوك الإنساني داخل المجتمع حتى يتلاءم مع الأوامر والنواهي الاجتماعية التي تتطوي عليها قواعد التجريم، وهي في حالتها الساكنة في النص تهدف إلى التأثير

^{٥٧} أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الجزائر: دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٨، (٢٠١٩)، ص٢٨٩.

^{٥٨} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص١٠٨٥.

^{٥٩} أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، مرجع سابق، ص٢٩٠.

في سلوك جميع الأفراد المخاطبين بأحكام القانون، عن طريق التهديد بما تنطوي عليه من جسامه معينة وهو ما يسمى بالردع العام، أما في حالتها الديناميكية عند تطبيقها بواسطة القضاء، فإنها تهدف أساساً إلى التأثير في سلوك المحكوم عليه حتى يتطابق مستقبلاً مع قواعد القانون، وهو ما يسمى بالردع الخاص أو الإصلاح أو إعادة التأهيل الاجتماعي، ويقتضي هذا الهدف أن تتوافر لدى المحكوم عليه خطورة إجرامية معينة، أي استعداد نحو ارتكاب الجريمة مستقبلاً، فإذا قلت هذه الخطورة أو انعدمت قل شأن الهدف^{٦٠}.

كما يعني الردع الخاص أنه علاج الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم، وللردع الخاص طابع فردي إذ يتجه إلى شخص معين يغير من معالم شخصيته ويحقق التآلف بينها وبين القيم الاجتماعية وهو من ناحية أخرى يعتد بالظروف الخاصة للفرد^{٦١}.

ومن ناحية أخرى يفترض الاعتداد بالظروف الفردية ويجتهد في الملائمة بين أساليبه وهذه الظروف، وللردع الخاص صلة وثيقة بنظرية الخطورة الجرمية باعتبارها موضوع أساليبه، ولذلك كان كل منهما واضحاً في اعتباره السلوك المستقبلي للمجرم، فإذا كانت الخطورة الجرمية هي احتمال إقدام المجرم على جريمة تالية، فإن هدف الردع الخاص هو القضاء على هذا الاحتمال^{٦٢}.

ومما سبق نجد أن الردع الخاص يعمل على حماية الملكية الفكرية؛ حيث إن الاعتداء على حقوق المؤلف أو المصنفات الفكرية لا يقتصر أثره على صاحب الحق فحسب، بل يهدد الثقة في بيئة الإبداع والاقتصاد المعرفي؛ ومن ثم فإن توجيه الجزاء نحو إصلاح المعتدي وردعه بشكل فردي يساهم في تقليل احتمالية تكرار جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية.

٢) الردع العام: لا يعني الردع الخاص مطلقاً إسقاط الردع العام من الاعتبار، وإنما يعني مجرد وضعه في المرتبة التالية، فاخترار العقوبة من أجل إصلاح المجرم يعني الاعتماد على مطلق شخصية المجرم، فهي وحدها الخاضعة لهذا الإصلاح، أما الردع العام فإنه يتحقق ضمناً من خلال الإيلاء المستفاد من الجزاء الموقع على المجرم مهما اختلف قدره وكيفيته^{٦٣}.

وتحقيق الردع العام كأحد أغراض العقوبة يواجه الدوافع الإجرامية بأخرى مضادة للإجرام حتى تتوازن معها أو ترجع عليها فلا تتولد الجريمة، وهو أمر يتحقق بمجرد وضع النصوص التي تجرم سلوكاً معيناً وتقرر له قدر من الجزاء الذي يجدر إنزاله بفاعله^{٦٤}.

وللردع العام أهمية أساسية؛ حيث إن الدوافع الإجرامية تتوافر لدى أغلب الناس، وهي بقايا نوازع نفسية تنبع عن الطبيعة البدائية للإنسان، وكانت للإنسان الأول أهم أسلحته في اجتياز طريقه العسير إلى إشباع حاجاته، وكانت من هذه الوجهة ذات نفع له، وإذا كانت المدنية قد جعلت الإنسان الحديث في غير حاجة مشروعة إليها،

^{٦٠} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٢٤.

^{٦١} محمد محمد مصباح القاضي، علم العقاب، (بدون دار نشر)، (٢٠٠٤)، ص ٧٢.

^{٦٢} محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط ٣، (١٩٩٨)، ص ٩٥٤.

^{٦٣} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٢٥.

^{٦٤} محمد محمد مصباح القاضي، علم العقاب، مرجع سابق، ص ٧١.

فإن ذلك لا ينفي وجودها، وهذه الدوافع تخلق في المجتمع والتطور العادي لهذا النوع من الإجرام هو أن يتحول إلى إجرام فعلي، ويعد الجزاء بأنه الحائل دون هذا التحول، ولها من هذه الوجهة دور اجتماعي أساسي^{٦٥}.

ومما سبق نستنتج أن فرض الجزاءات الرادعة على المعتدين على حقوق المؤلف والمصنفات الفكرية، يؤدي إلى حماية هذه الحقوق ليس فقط لصالح المؤلف المعتدى على مصنفه، وإنما أيضاً لصالح المجتمع أجمعه؛ من خلال احترام القواعد القانونية وتشجيع الالتزام بها، وبهذا يصبح الردع العام أداء أساسية لحماية بيئة الإبداع والابتكار.

ثالثاً: أهمية الحماية الجنائية للملكية الفكرية

تكتسب الحماية الجنائية للملكية الفكرية أهمية كبيرة في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي المتسارع الذي تشهده المجتمعات المعاصرة، وتمثل هذه الحماية خط الدفاع الأول ضد الاعتداءات على حقوق المبدعين والمخترعين والمؤلفين، سواء في الواقع التقليدي أو في الفضاء الرقمي، ويعد التجريم والعقاب أداة فعالة للحد من الانتهاكات، ويعكسان حرص المنظم على حماية حقوق الملكية الفكرية، التي تعتبر من أهم مقومات الابتكار والتنمية الاقتصادية، وتساهم هذه الحماية في ضمان بيئة قانونية آمنة تشجع على الإبداع والاستثمار في المعرفة.

فالمعلومة هي إحدى ثمرات فكر الإنسان، والتي تتحول فيما بعد إلى رصيد معرفي تستفيد منه البشرية لتسيير حياتهم؛ مما استوجب الاعتراف بالملكية الفكرية للأشياء المبتكرة، ونظراً لأهمية الأفكار، ومع تزايد الوعي الإنساني والتطور العلمي لدى الأمم، ومدى تأثير تلك الأفكار على الأنظمة الاقتصادية، وعلى رفع المستوى الثقافي والحضاري للشعوب والدول، هذا ما جعل الدول تسعى إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وردها إلى أصحابها، بحكم أن قوة الأمم تقاس بحجم الملكية الفكرية التي تملكها^{٦٦}.

كما أن تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة، وما رافقها من جمع وتخزين للبيانات الشخصية سهل الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، من خلال التعامل غير المشروع مع هذه البيانات واستغلالها بدون وجه حق، وهو ما شكل تهديداً حقيقياً للحق في الحياة الخاصة في البيئة الرقمية، وأثر على موقف الفقه والقانون من مفهوم هذا الحق، وأدى إلى تطور في مظاهر الحماية القانونية له ومنها الحماية الجنائية^{٦٧}.

بالإضافة إلى أن تحديث السياسات والقوانين بسرعة لمواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة أساسياً لضمان فاعلية الإطار القانوني في حماية حقوق الأفراد ومواجهة التحديات الجديدة التي تطرأ من خلال مراجعة دورية للقوانين والسياسات لضمان توافقها مع التطورات التكنولوجية الجديدة والتحديات المستجدة، كما ينبغي إنشاء آليات

^{٦٥} محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٥٣.

^{٦٦} العايب محمد؛ وهبة كنيوة؛ وعواطف دودي، الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مرجع سابق، ص ٦٢.

^{٦٧} عبد القادر عيمير، الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في البيئة الرقمية، مجلة القانون والأعمال، ع ٢٠٤، (٢٠١٨)، ص ٧٠.

مرنة وسريعة تمكن من تعديل القوانين بسرعة ومرونة لتضمين التحديات والفرص الجديدة التي تطرأ نتيجة للتطورات التكنولوجية^{٦٨}.

فتعد قضية حماية الملكية الفكرية الرقمية من أهم المسائل المستحدثة في العصر الحاضر، تتعرض له من نقد وسرقات وانتهاكات يومية متكررة بسبب الطبيعة العالمية لشبكة الإنترنت التي تعد قوة إيجابية لانتشار المؤلفات والمصنفات، غير أنها تعد خطرًا كبيرًا يواجه حقوق أصحاب المصنفات لما سبق عرضه من استحالة السيطرة الكاملة على شبكة الإنترنت أو مستخدميها، وهو ما فرض على أصحاب الحقوق المتضررين والدول اتخاذ الاحتياطات التي يمكن بها حماية الملكية الفكرية من أي انتهاكات^{٦٩}.

ويتضح مما سبق أن حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية لم تعد خيارًا إضافيًا، بل أصبحت ضرورة ملحة تفرضها التحديات الناتجة عن التطور التكنولوجي وتسارع الابتكار، مع اتساع نطاق تداول المعلومات والمصنفات عبر الإنترنت زادت الاعتداءات والسرقات الفكرية؛ مما يهدد الحقوق الفردية ويؤثر سلبيًا على مكانة الدول الاقتصادية والحضارية؛ ولضمان فعالية هذه الحماية يجب اعتماد إطار قانوني مرن وقابل للتجديد لمواكبة المستجدات التقنية، كما ينبغي تعزيز الحماية الجنائية كأداة ردع أساسية؛ مما يضمن التوازن بين إتاحة المعرفة وحماية حقوق أصحابها، ويساهم في ترسيخ بيئة رقمية آمنة تدعم الإبداع والتنمية المستدامة.

فالحماية هي تأمين الحق من التعدي في جميع صورته ممن لا صلة لهم به، وتعني الدعوة لحماية حقوق الملكية الفكرية أن هذه الحقوق أصبحت موقف يشكل درجة متقدمة من خطورة التعدي، يلزم مواجهته بشتى السبل، وسرعة الاتفاق حول صيغة قادرة على الحماية والردع، ويقصد بحماية حقوق الملكية الفكرية منع الدول أو الأفراد المستوردين للمنتجات والتكنولوجيا من استعمال تلك الحقوق دون موافقة أصحابها، وبصفة خاصة براءات الاختراع باعتبار أن الاختراعات في وقتنا الحالي تمثل الأساس لإقامة الصناعات الحديثة في مجالات التنمية القائمة على التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة^{٧٠}.

كما أنه تزايدت شبكة الإنترنت السريع على المستوى العالمي انتشارًا في المعلومات وذلك لسهولة انسيابها بين دول العالم لكنه وفي المقابل وجد أن نشر وتداول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تتعرض لاعتداءات كبيرة وأن المعتدين يصعب تطبيق الجزاءات التقليدية عليهم، وأن هذه القوانين تقف عاجزة عن حماية أصحاب الحقوق في شبكة الإنترنت ولن يتأتى ذلك إلا إذا توافرت الشروط التالية:

١. نشر الوعي بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية للمؤلفين ومستخدمي شبكة الإنترنت.
٢. تفعيل الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية وإصدار قانون يضمن هذه الحماية في البيئة الرقمية.

^{٦٨} محمود عبد الجواد عبد الهادي عبد الجواد، تطور التكنولوجيا والابتكار التشريعي: رؤية مستقبلية لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، مرجع سابق، ص ١٠٦.

^{٦٩} أنوار رفاع المطيري؛ وسامح زينهم عبد الجواد؛ وهدي عبد الباسط الليثي، الملكية الفكرية في العصر الرقمي، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٢٤، ج ٣، (٢٠٢٣)، ص ٣١.

^{٧٠} علاء الدين يوسف؛ وعبد المؤمن سي حمدي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبنة، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، (٢٠١٨)، ص ٢١٨.

٣. إيجاد مسؤولية قانونية على موردي خدمات الإنترنت إذا لم يلتزموا بوضع أنظمة تتضمن معلومات عن المشتركين معهم.
٤. إيجاد أنظمة موحدة تتبنى وضع تدابير تقنية تمنع وتجرم التحايل عليها لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها في البيئة الرقمية.
٥. الحد من النسخ الإلكتروني الفوضوي من شبكة الإنترنت.
٦. تفعيل دور العقود في الحفاظ وحماية حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي.
٧. تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي في منازعات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها في البيئة الرقمية.
٨. تأسيس هيئة لمتابعة التطورات الدولية القانونية والتقنية في مجال حقوق الملكية الفكرية.
٩. وضع قانون خاص بالإنترنت والنشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت^{٧١}.

ويتضح مما سبق أن حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة في البيئة الرقمية، أصبحت ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات المعاصرة الناتجة عن الانفتاح المعلوماتي وسهولة تداول المحتوى عبر الإنترنت، فإن الاعتداءات المتكررة وصعوبة ملاحقة مرتبكيها بالوسائل التقليدية تتطلب إطاراً قانونياً وتقنياً متكاملاً يجمع بين نشر الوعي، وتفعيل الحماية القانونية، كما يجب تبني تدابير تقنية فعالة لمنع التحايل على الحقوق، فإن وضع أنظمة موحدة وتحديد الاختصاص القضائي، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة، يمثل أساساً لضمان حماية فعالة وردع الانتهاكات، فمن شأن هذه الجهود أن تحقق التوازن بين إتاحة المعرفة وتشجيع الابتكار، وصون الحقوق في فضاء رقمي آمن ومتطور.

رابعاً: النصوص النظامية للحماية الجنائية

تستند الحماية الجنائية في أي نظام قانوني إلى نصوص نظامية محددة تضع الإطار القانوني لتجريم الأفعال التي تمس المصالح المحمية وفرض العقوبات المناسبة، وتمثل هذه النصوص الأساس القانوني الذي يحدد نطاق الحماية ويبين صور السلوك المجرم والجزاء المقرر له؛ مما يضمن وضوح القاعدة الجنائية وفعاليتها في الردع في مجال حماية الملكية الفكرية، ويكتسب وجود نصوص نظامية دقيقة أهمية مضاعفة خاصة في البيئة الرقمية التي تتسم بسرعة التطور وتعدد وسائل الاعتداء.

قد أوضح المنظم السعودي العقوبات الخاصة بحقوق المؤلف من خلال المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على " أولاً: يعاقب كل من خالف حكماً من أحكام هذا النظام بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية:

١. الإنذار.
٢. غرامة مالية لا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال.
٣. إغلاق المنشأة المتعدية أو التي ساهمت في الاعتداء على حق المؤلف مدة لا تزيد على شهرين.
٤. مصادرة جميع نسخ المصنف، وكذا المواد المخصصة أو المستخدمة في ارتكاب التعدي على حق المؤلف.

^{٧١} الزبير بلهوشات؛ ومحمد رحابلي، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: الحالة الجزائرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع ٣٤٤، (٢٠١٥)، ص ٤٤٢.

٥. السجن مدة لا تزيد على ستة أشهر.

ثانيًا: في حالة تكرار التعدي على المصنف نفسه أو غيره تجوز مضاعفة الحد الأعلى للعقوبة والغرامة والإغلاق.

ثالثًا: إذا رأت اللجنة أن المخالفة تستوجب عقوبة السجن أو غرامة مالية تزيد على مائة ألف ريال أو تستوجب شطب الترخيص، ترفع الموضوع للمجلس لإحالة إلى ديوان المظالم.

رابعًا: يجوز للجنة أن تقرر تعويضًا ماليًا لصاحب حق المؤلف المعتدى عليه الذي يتقدم بالشكوى، ويكون التعويض متناسبًا مع حجم الاعتداء والضرر الذي لحق به.

خامسًا: يجوز للجنة أن تضمن قرارها عقوبة التشهير بحق المعتدي، ويكون النشر على نفقته وبالطريقة التي تراها اللجنة مناسبة.

سادسًا: يجوز للجنة أن تضمن قرارها في تعليق مشاركة المنشأة المعتدية في الأنشطة أو المناسبات أو المعارض إذا ضبطت المخالفة في مناسبة تجارية، على ألا تزيد مدة التعليق على عامين.

سابعًا: يجوز للجنة أن تصدر قرارًا مؤقتًا بوقف طبع المصنف المعتدى عليه، أو إنتاجه، أو نشره، أو توزيعه، وإجراء الحجز التحفظي على النسخ والمواد والصور التي استخرجت منه، أو القيام بأي إجراء مؤقت تراه ضروريًا لحماية حق المؤلف، وذلك إلى حين الفصل النهائي في الشكوى أو التظلم^{٧٢}.

ومما سبق يتضح أن المنظم السعودي قد أنشأ نظامًا متكاملًا لحماية حقوق المؤلف، يجمع بين العقوبات المالية والبدينية والتدابير؛ بما يحقق الردع العام والخاص، ويضمن صون الحقوق الفكرية، كما أتاح النص إمكانية تشديد العقوبة في حالات التكرار، ومنح اللجنة المختصة صلاحيات واسعة لاتخاذ إجراءات تحفظية أو مؤقتة لحماية المصنفات من أي اعتداء حتى يتم البت في النزاع، ويمثل هذا الإطار القانوني خطوة مهمة في تعزيز الحماية الجنائية للملكية الفكرية، ومواكبة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية؛ مما يساعد على خلق بيئة إبداعية آمنة تدعم الابتكار وتحترم حقوق المبدعين.

كما وضع المنظم السعودي العقوبات الخاصة بالعلامات التجارية في المادة (٤٢) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي نصت على:

أ. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال سعودي أو ما يعادلها بعملات دول المجلس ولا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً لهذا النظام، أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل وهو سيء النية علامة مزورة أو مقلدة.
- كل من وضع وهو سيء النية على سلعة أو استعمل فيما يتعلق بخدماته علامة مملوكة لغيره.

^{٧٢} المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢ رجب ١٤٣٤ هـ.

ب. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف ريال سعودي أو ما يعادلها بعملات دول المجلس ولا تزيد على مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع سلعة عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة أو مستعملة بغير حق مع علمه بذلك وكذلك كل من عرض خدمات في ظل هذه العلامة.
- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في البنود (من ٢ إلى ١١) من المادة (٣).
- كل من دون بغير حق على علامته أو أوراقه أو مستنداته التجارية ما يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيل العلامة.

- كل من تعمد وهو سيء النية إغفال وضع علامته التجارية المسجلة على السلع أو الخدمات التي تميزها.
- كل من حاز أدوات أو مواد بقصد استعمالها في تقليد أو تزوير العلامات التجارية المسجلة أو المشهورة^{٧٣}.

ويتضح مما سبق أن المنظم السعودي قد أرسى نظامًا صارمًا لحماية العلامات التجارية؛ يهدف إلى مواجهة جميع أشكال التزوير والتقليد والاستعمال غير المشروع، سواء في مراحل الإنتاج أو العرض أو التداول، وقد جمع النص بين الجزاءات السالبة للحرية والعقوبات المالية، مع تشديدها في حالات سوء النية؛ مما يحقق ردعًا فعالاً ويحافظ على الثقة في السوق ويحمي المستهلكين من التضليل، كما أن هذه العقوبات تأخذ في الاعتبار خطورة الفعل وتأثيره على المنافسة المشروعة؛ مما يجعلها أداة أساسية لتعزيز بيئة تجارية نزيهة وحماية حقوق أصحاب العلامات تجاه التحديات التقليدية والرقمية على حد سواء.

وقد أوضح المنظم السعودي عقوبة العود من خلال المادة (٤٣) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي نصت على "في حالة العود يعاقب العائد بعقوبة لا تزيد عن ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للمخالفة مع إغلاق المحل التجاري أو المشروع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يومًا ولا تزيد عن ستة أشهر مع نشر الحكم على نفقة المخالف وفقًا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويعتبر عائدًا في تطبيق أحكام هذا النظام من حكم عليه في مخالفة من المخالفات المنصوص عليه فيه وعاد إلى ارتكاب مخالفة أخرى مماثلة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه نهائيًا في المخالفة السابقة^{٧٤}.

ويتضح مما سبق أن المنظم السعودي قد شدد الجزاء في حالة العود؛ وذلك إدراكًا منه لخطورة تكرار المخالفة وما تمثله من استخفاف بالقوانين والأنظمة، فقد أتاح النص مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة المقررة بالإضافة إلى إمكانية إغلاق المحل التجاري أو المشروع لفترة محددة مع نشر الحكم على نفقة المخالف؛ مما يعزز من الردع العام والخاص، كما حدد النظام مفهوم العود بدقة لضمان وضوح التطبيق؛ مما يعكس حرص المشرع على مواجهة المخالفات المنهجية وحماية بيئة التجارة من الممارسات غير المشروعة.

^{٧٣} المادة (٤٢) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢٦ هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٤٤٢/٦/١ هـ.

^{٧٤} المادة (٤٣) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢٦ هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٤٤٢/٦/١ هـ.

المطلب الثاني

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظامين الفرنسي والأمريكي

أدى تشكيل مجتمع المعلومات إلى إزالة الطابع المادي لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتكتسب الكيانات العاملة في البيئة الرقمية وضعاً قانونياً معيناً كمشاركين فرديين في هذه العلاقات القانونية، ويعود ذلك إلى تعديلات قانون حقوق التأليف والنشر، وقد أدى تطبيق الرقمنة حتماً إلى تحول جذري، مما تطلب تعديل الاطار القانوني لحقوق التأليف والنشر، الذي كان قائماً سابقاً على الأصول الملموسة، ويتضمن قانون الملكية الفكرية مجموعة من قواعد القانون المدني وقانون المعلومات التي تنظم علاقة الاعتراف بالتأليف وحماية أعمال العلوم والأدب والفنون، وتتزايد أهمية حماية الملكية الفكرية من الجريمة بشكل خاص مع تطور السوق العالمية للتقنيات المتقدمة، مما يتطلب توفير الحماية الجنائية للملكية الفكرية.^{٧٥}

وتوفر حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وما إلى ذلك الحماية القانونية التي يعتمد عليها المؤلفون والمخترعون والشركات والباحثون وغيرهم لحماية إبداعاتهم، وتحدد حقوق الملكية الفكرية الاستخدام القانوني للعمل الإبداعي، وبالتالي فهي ضرورية لضمان مكافأة المؤلفين على جهودهم، ومع ذلك، فقد أثار ظهور الإنترنت تحدياً جديداً وغير متوقع، مما زاد من صعوبة تحقيق التوازن، وعزز بيئة شديدة الحماية تُعتبر فيها الأعمال مماثلة للخصائص المادية، مع منح أصحاب الحقوق سيطرةً واسعةً عليها، وهو مل تطلب توفير الحماية الجنائية للملكية الفكرية.^{٧٦}

وتنقسم جميع حقوق الملكية الفكرية إلى ثلاث فئات: براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، والعلامات التجارية، وتُعد حقوق الطبع والنشر من أصعب المفاهيم فهماً في العالم الرقمي، وذلك لسببين، أولاً، تسمح الوسائط الرقمية بطبيعتها بإعادة إنتاج مثالية ومنخفضة التكلفة للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر، ثانياً، تستند معظم نماذج الأعمال المتعلقة بالبيانات الرقمية إلى افتراض أن (١) المنتج يمتلك حقوق الطبع والنشر على بعض أو كل البيانات؛ (٢) يمكن لمالك البيانات المحمية بحقوق الطبع والنشر إنشاء شبكة من العقود التي تُحيط بالبيانات نفسها وأدوات عرضها وتعديلها، وبالتالي، يجب أن يُدرك مُصمم الملكية الرقمية أنه يتمتع بحرية اختيار إعلان العمل المُنتج كحقوق طبع ونشر، ولكل نوع من أنواع الملكية الفكرية قواعد مُختلفة تُنظم إصداره ومدته وانتهاكه.^{٧٧}

⁷⁵ Hubanov, O., Hubanova, T., Kotliarevska, H., Vikhliaiev, M., Donenko, V., & Lepekh, Y. (2021). International legal regulation of copyright and related rights protection in the digital environment. *Studies of Applied Economics*, 39(7), P. 3.

⁷⁶ Nicola Lucchi, Intellectual Property Rights in Digital Media: A Comparative Analysis of Legal Protection, Technological Measures, and New Business Models under EU and U.S. Law, 53 Buff. L. Rev. 1111 (2005). P. 1113.

⁷⁷ al Dajeh, B., Aloun, D. & Manaseer, S. (2024). Protecting digital intellectual property. Zarqa University (Jordan).

فقد تم تقسيم حقوق الملكية الفكرية عادةً إلى قسمين رئيسيين:^{٧٨}

١. **حق المؤلف والحقوق المرتبطة به:** تتمتع حقوق مؤلفي الأعمال الأدبية والفنية (مثل الكتب والمؤلفات الأخرى، والمقطوعات الموسيقية، واللوحات، والمنحوتات، وبرامج الحاسوب، والأفلام) بالحماية بموجب حق المؤلف، لمدة لا تقل عن ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف، كما يتمتع فنانون الأداء (مثل الممثلين والمغنيين والموسيقيين)، ومنتجو التسجيلات الصوتية (التسجيلات الصوتية)، وهيئات البث بالحماية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة، ويتمثل الهدف الاجتماعي الرئيسي لحماية حق المؤلف والحقوق المرتبطة به في تشجيع العمل الإبداعي ومكافأته

٢. **الملكية الصناعية:** يمكن تقسيم الملكية الصناعية إلى مجالين رئيسيين: يُعرّف المجال الأول بأنه حماية العلامات المميزة، وتحديدًا العلامات التجارية (التي تُميز سلع أو خدمات منشأة ما عن سلع أو خدمات منشآت أخرى)، والمؤشرات الجغرافية (التي تُعرّف السلعة بأنها صادرة من مكان تُعزى فيه سمة مُحددة للسلعة أساسًا إلى منشأها الجغرافي)، وتهدف حماية هذه العلامات المميزة إلى تحفيز وضمان المنافسة العادلة، وحماية المستهلكين، من خلال تمكينهم من اتخاذ خيارات مدروسة بين مختلف السلع والخدمات، ويجوز أن تستمر الحماية لأجل غير مسمى، شريطة أن تظل العلامة المعنية مميزة.

وتشمل الملكية الفكرية جميع أنواع الإبداعات الفكرية، مثل الاختراعات الصناعية، والأعمال الأدبية والفنية، والتصاميم الصناعية، أو الرموز والأسماء والصور المميزة المستخدمة في التجارة، وتتمتع الملكية الفكرية بحماية قانونية بموجب حقوق حصريّة، وتنقسم هذه الحقوق عادةً إلى فئتين: الملكية الصناعية وحقوق التأليف والنشر، تشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، أما حقوق التأليف والنشر فتشمل جميع أنواع الأعمال الفنية مثل الكتابات، والموسيقى، والأفلام، واللوحات، والمنحوتات.^{٧٩}

تخضع الملكية الفكرية في البيئات الرقمية وأنظمة الحاسوب أيضًا للحماية القانونية، وتحظى هذه الحقوق بالحماية بشكل رئيسي بموجب قانون حقوق الملكية، ويمكن لبعضها أن يحظى أيضًا بحماية براءات الاختراع، وقد تتمتع الخصائص التقنية لبرامج الحاسوب، أي مزيج الأجهزة والبرمجيات، بحماية قانونية بموجب براءات الاختراع، ويخضع برنامج الحاسوب، باعتباره ترتيبًا للأحرف (الأصفار والأحاد)، للحماية كعمل أدبي وحماية بموجب قانون حقوق النشر، كما تتمتع بعض عناصر الملكية الفكرية في البيئة الرقمية بحماية خاصة، والتي يمكن استخدامها كحماية مستقلة أو مكملة لقانون حقوق النشر، ويتحقق تحقيق الربح المادي لعناصر الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال إدارة الحقوق على هذه العناصر.^{٨٠}

⁷⁸ WTO. (2025). What are intellectual property rights? World Trade Organization. Retrieved from https://www.wto.org/English/tratop_e/trips_e/intell_e.htm

⁷⁹ Bronzo, Nicolas. "Remedies for Intellectual property rights infringement in France and Europe: have we gone too far?" In *Second Property Remedies Discussion Forum Aix-en-Provence*. 2014. P. 1.

⁸⁰ Boshkov, T. (2020). Intellectual property in digital environment. Paper presented at *Third International Scientific Conference CHALLENGES OF TOURISM AND BUSINESS LOGISTICS IN THE 21ST CENTURY »ISCTBL 2020«* P. 96.

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام الأمريكي

ساهم التقدم التكنولوجي وتغيرات البيئة الاقتصادية في تطور حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توسع نطاق حماية حقوق النشر ليشمل الوسائط الرقمية، مما يعكس الأهمية المتزايدة للمحتوى الرقمي، وشهدت طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية والبرمجية زيادة ملحوظة، مما يبرز دور براءات الاختراع في حماية التقدم التكنولوجي، كما شهدت تسجيلات العلامات التجارية ارتفاعاً ملحوظاً نتيجةً لعولمة الأسواق المتزايدة وظهور التجارة الإلكترونية، مما يؤكد أهمية حماية العلامات التجارية، وتؤكد هذه التطورات على ضرورة تكييف حقوق الملكية الفكرية لمواكبة التقنيات الناشئة وبيئات العمل المتغيرة.⁸¹

يُعد إنشاء نظام براءات الاختراع الحديث أحد أهم الإنجازات في تاريخ حماية الملكية الفكرية، ففي عام ١٧٩٠، أصدرت الولايات المتحدة قانون براءات الاختراع، وشهد قانون حقوق الطبع والنشر تحولاتٍ جوهرية منذ نشأته، وكان قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٠٩ في الولايات المتحدة إنجازاً بارزاً، إذ اعترف بحقوق المؤلفين والملحنين وغيرهم من المبدعين، ولقد جلب العصر الرقمي تحدياتٍ جديدة لقانون حقوق الطبع والنشر، ومع سهولة مشاركة الملفات عبر الإنترنت، ازداد خطر انتهاك حقوق الطبع والنشر بشكل ملحوظ، ولمعالجة هذه المشكلة، صدر قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) لعام ١٩٩٨ في الولايات المتحدة، مما مكّن مالكي المحتوى من طلب إزالة المحتوى المنتهك عبر الإنترنت، واليوم، لا يزال قانون حقوق الطبع والنشر يتكيف مع التطورات، مع استمرار النقاشات حول مواضيع مثل الاستخدام العادل، والقرصنة الإلكترونية، وحماية الأعمال الإبداعية في العصر الرقمي (CIO Hub, 2025).⁸²

كان لدى الولايات المتحدة مفهومٌ لحقوق الملكية الفكرية ونظامٌ رسميٌ لحمايتها منذ نشأتها، وقد شجّع جورج واشنطن، في خطابه الافتتاحي الأول، على نظامٍ لحماية المخترعين، وكان أبراهام لينكولن، الرئيس الأمريكي الوحيد الذي حصل على براءة اختراع، من أشد المؤيدين لحقوق الملكية الفكرية، وتضمن دستور الولايات المتحدة، المُعتمد عام ١٧٨٧، بنداً لحماية حقوق الملكية الفكرية في المادة الأولى، القسم ٨ والذي ينص على أن "للكونغرس سلطة تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة، من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفتراتٍ محدودة".⁸³

وقد أصبح الإنترنت قضيةً مثيرةً للجدل، وتُمكن تسميات أسماء النطاقات من إيصال "حزم" المعلومات المُرسلة عبر الإنترنت إلى وجهاتها المقصودة، كما يُساعد الطابع التذكيري لأسماء النطاقات المستهلكين على تحديد مواقع الشركات القائمة على الإنترنت، ومع نمو النشاط التجاري على الإنترنت، ازدادت قيمة أسماء النطاقات المثيرة للاهتمام، وتضاعفت الصراعات عليها، لا سيما نتيجةً لأنشطة ما يُسمى بقرصنة الإنترنت، الذين سجلوا أسماء

⁸¹ Tumalavičius, V., Prykhodkina, N., Vovk, M., Mytych, S., & Kustovska, O. (2024). Legal impacts of digitization on intellectual property. *Amazonia Investiga*, 13(74), P. 21٨.

⁸² CIO Hub. (2025). A Brief History: How Intellectual Property Protection Evolved Over Time. Retrieved from https://ciohub.org/post/2023/06/a-brief-history-how-intellectual-property-protection-evolved-over-time/?utm_source

⁸³ Peng, M. W., Ahlstrom, D., Carraher, S. M., & Shi, W. S. (2017). History and the debate over intellectual property. *Management and Organization Review*, 13(1), 15-38. P. 20.

نطاقات شائعة بهدف بيعها للشركات بأرباح طائلة، وفي عام ١٩٩٩، أنشأت الولايات المتحدة نظامًا وطنيًا، يُعرف باسم قانون حماية المستهلك لمكافحة التطفل الإلكتروني، والذي تُديره المحاكم الفيدرالية، وبموجب هذا القانون، يُمكن تغريم الأفراد ما يصل إلى ١٠٠ ألف دولار أمريكي في حال قرصنة المواقع، وجادل المدافعون عن القانون بأنه ضروري لحماية القيمة التجارية للعلامات التجارية وحماية الشركات من الابتزاز.^{٨٤}

وفي ١٢ أكتوبر ١٩٩٨، أقرّ الكونغرس قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA)، وقد دخل القانون حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٠٠، وأُدمج في قانون حقوق الطبع والنشر (الباب ١٧ من القانون الأمريكي)، حدّث هذا التشريع التاريخي قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي لتلبية متطلبات العصر الرقمي، ولجعله متوافقًا مع متطلبات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) والمعاهدات التي وقّعها الولايات المتحدة، وبالإضافة إلى وضع قواعد جديدة للمواد الرقمية، يُلزم قانون الألفية الرقمية مكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي بإجراء العديد من الدراسات والتقارير المهمة، ويحدد الأطر الزمنية لإتمامها، كما يُقسّم قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر إلى خمسة "بنود"، ومن بين أحكامه العديدة، ينص القانون على ما يلي:

- يفرض القانون قواعد تحظر التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية
- يضع قيودًا على مسؤولية انتهاك حقوق الطبع والنشر لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت
- يوسع نطاق الإعفاء الحالي لنسخ برامج الحاسوب
- يُقدم تحديدًا هامًا للقواعد والإجراءات المتعلقة بحفظ الأرشيف
- يُلزم بدراسة آثار قواعد حماية مكافحة التحايل على مبدأ "البيع الأول".^{٨٥}

ويُعد قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) أحد الأدوات القليلة المتاحة لإزالة المحتوى غير المطبوع، وقد صدر هذا القانون عام ١٩٩٨، ويلزم مواقع الويب الأمريكية باحترام حقوق الطبع والنشر الرقمية، وحماية الأعمال الإبداعية من خلال السماح لأصحاب حقوق الطبع والنشر بطلب إزالة المحتوى المخالف، ويُستخدم هذا القانون على نطاق واسع من قبل الناشرين وشركات الإعلام والفنانين، مما يؤدي إلى إزالة كميات كبيرة من المحتوى على الإنترنت.^{٨٦}

وقد صدر قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) عام ١٩٩٨ كقانون لمكافحة القرصنة، مما يُجرّم فعليًا التحايل على حماية حقوق النسخ المصممة لمنع القرصنة من نسخ الأعمال الرقمية المحمية بحقوق الطبع والنشر وبيعها أو توزيعها بحرية. كما يُجرّم تصنيع أو توزيع أدوات أو تقنيات للتحايل على ضوابط النسخ، ويتضمن قانون حقوق الطبع والنشر الرقمي (DMCA) بندين شديدا الأهمية: البند ١٢٠١، الذي يتناول التحايل على

⁸⁴ Fisher, W.W. (2025, July 26). intellectual-property law. Encyclopedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/intellectual-property-law>

⁸⁵ ALA. (2025). Digital Millennium Copyright Act. Retrieved from https://www.ala.org/advocacy/copyright/dmca?utm_source

⁸⁶ Qiwei, L., Zhang, S., Pratt, S. P., Kasper, A. T., Gilbert, E., & Schoenebeck, S. (2025, April). A Law of One's Own: The Inefficacy of the DMCA for Non-Consensual Intimate Media. In *Proceedings of the 2025 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (pp. 1-17). P. 1.

حماية حقوق النشر، والبند ٥١٢، الذي يسمح لصاحب حقوق الطبع والنشر بإرسال ما يسمى بإشعار الإزالة إلى مواقع الويب وغيرها ممن يُعتقد أنهم ينتهكون حقوق الطبع والنشر.^{٨٧}

وقد تم سنّ قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر لعام ١٩٩٨ (DMCA) بهدف مواكبة قانون حقوق الطبع والنشر للعصر الرقمي، ومن خلال هذا القانون، سعى الكونغرس إلى الموازنة بين مصالح أصحاب حقوق الطبع والنشر التقليديين ومصالح مزودي خدمات الإنترنت من خلال الجمع بين الحماية الأساسية لحقوق الطبع والنشر الرقمي وسلسلة من إجراءات حماية "الملاذ الآمن" لمقدمي خدمات الإنترنت المؤهلين، على مدار العقد الماضي، أدت التفسيرات القضائية المتضاربة والمعقدة لأحكام الملاذ الآمن إلى معايير قانونية غير متسقة وانقسام عميق بين وسائل الإعلام التقليدية والتكنولوجيا الحديثة، مما مهد لظهور هذا القانون.^{٨٨}

ويُعدّ تشريع حقوق الملكية جزءاً من مجموعة القوانين التي تحمي مصالح المبدعين بمنحهم حقوق ملكية على إبداعاتهم، وتُقرّ قوانين معظم الدول بحقوق الملكية هذه بهدف تحفيز الإبداع الفكري البشري وإتاحة ثماره للجمهور، يحمي قانون حقوق الطبع والنشر الأعمال الأدبية والفنية، بالإضافة إلى الإبداعات في مجال ما يُسمى "الحقوق المجاورة"، يمكن أن تكون هذه الأعمال في شكل تناظري أو رقمي، ويحمي قانون حقوق الطبع والنشر مالك حقوق الملكية الفكرية في الأعمال الأدبية والفنية من نسخ أو أخذ الشكل الذي عبّر به المؤلف عن العمل الأصلي، ويشهد قانون حقوق الطبع والنشر تغييرات سريعة، وقد فرضت رقمنة المحتوى ونمو الإنترنت العديد من التحديات على طريقة حماية المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر وترخيصها وإدارتها، ويمكن استعراض مراحل تطور قانون الملكية الفكرية في الولايات المتحدة من خلال النقاط التالية:

- كانت اتفاقية برن، التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٨٦، أول اتفاقية دولية رئيسية أرست مبدأ المعاملة الوطنية، وقد خضعت هذه الاتفاقية للمراجعة عدة مرات، لكنها لا تزال المعاهدة الدولية الرائدة، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية برن عام ١٩٨٩.
- وفي وقت لاحق، أدت تحديات الرقمنة إلى توقيع الولايات المتحدة على أحدث معاهدين دوليتين لحقوق الطبع والنشر: معاهدة الويبو بشأن حقوق الطبع والنشر، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيلات الصوتية، وقد صدر كلاهما في ديسمبر ١٩٩٦، وأعطت معاهدتنا المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) زخماً تشريعياً جديداً للجهود المبذولة لتكييف قانون حقوق الطبع والنشر ومواءمته مع تحديات مجتمع المعلومات.
- وفي عام ١٩٩٨، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) المثير للجدل، كان هذا القانون أكبر تعديل على قانون حقوق الطبع والنشر، حيث سعى إلى معالجة حقوق الطبع

⁸⁷ Wired. (2025). Hacker Lexicon: What Is the Digital Millennium Copyright Act? Retrieved from https://www.wired.com/2016/06/hacker-lexicon-digital-millennium-copyright-act/?utm_source

⁸⁸ Di Palma, J. (2013). The digital millenium copyright act and the clash between authors and innovators: the need for a legislative amendment to the safe harbor provisions. *Loy. LAL Rev.*, 47, P. 797.

والنشر في البيئة الرقمية، ومن أهم ما يقوم به قانون الألفية الرقمية: توفير بعض الحماية لمقدمي خدمات الإنترنت.^{٨٩}

ويُفاقم نمو التجارة الرقمية واستخدام سلاسل التوريد المعقدة مخاطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية وتحديات الإنفاذ، ويحظر قانون التجارة الأمريكي استيراد السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، وفي السنة المالية ٢٠٢٣، أفادت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) بمصادرة سلع منتهكة لحقوق الملكية الفكرية بقيمة ٢,٨ مليار دولار أمريكي على الحدود الأمريكية، ومعظمها شحنات منخفضة القيمة مُعفاة من الرسوم الجمركية بموجب المادة ٣٢١ من قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٠.^{٩٠}

لقد كان قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) من أوائل القوانين من نوعها، وقد سنّ الكونجرس قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر إدراكًا للعلاقة سريعة التطور بين قانون حقوق الطبع والنشر والإنترنت، وكان الغرض من هذا التشريع هو تعديل قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي ليعكس التقدم التكنولوجي المحرز منذ ظهور الإنترنت في أواخر الثمانينيات، كما كان الهدف من قانون الألفية الرقمية هو توفير راحة البال لأصحاب حقوق الطبع والنشر، مع العلم أن حقوقهم محمية ومعترف بها تمامًا، بالإضافة إلى ذلك، كان الهدف من القانون هو توفير الحماية لمستخدمي الإنترنت من المسؤولية بموجب أحكام الملاذ الآمن.^{٩١}

وفي عام ١٩٩٨، أقرّ الكونجرس قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA)، الذي عدّل قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي لمعالجة جوانب مهمة من العلاقة بين حقوق الطبع والنشر والإنترنت، وشملت التحديات الرئيسية الثلاثة:^{٩٢}

- توفير الحماية لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت في حالات معينة في حال انتهاك مستخدميهم لحقوق الطبع والنشر، بما في ذلك إنشاء نظام الإشعار والحذف، الذي يسمح لأصحاب حقوق الطبع والنشر بإبلاغ مقدمي الخدمات عبر الإنترنت عن المواد المنتهكة لإزالتها
- تشجيع أصحاب حقوق الطبع والنشر على إتاحة وصول أكبر لأعمالهم الرقمية من خلال توفير الحماية القانونية لهم ضد الوصول غير المصرح به إلى أعمالهم مثل اختراق كلمات المرور أو التحايل على التشفير
- تجريم تقديم معلومات حقوق طبع ونشر زائفة مثل التزوير في أسماء المؤلفين وأصحاب حقوق الطبع والنشر، وعناوين الأعمال

وتشير جرائم الملكية الفكرية إلى انتهاك القوانين الجنائية التي تحمي حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من أشكال الملكية الفكرية والأسرار التجارية، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها،

⁸⁹ Atanasova, I. (2019). Copyright infringement in digital environment. *Economics & Law*, 1(1), 13-22. P. 1٤.

⁹⁰ congress.gov. (2025). Intellectual Property Rights (IPR) and U.S. Trade Policy. Retrieved from <https://www.congress.gov/crs-product/IF10033>

⁹¹ Ortega, S. (2023). The Digital Millennium Copyright Act-In Need of a Major Software Update. *Mich. Bus. & Entrepreneurial L. Rev.*, 12, P. 80.

⁹² copyright.gov. (2025). The Digital Millennium Copyright Act. Retrieved from <https://www.copyright.gov/dmca/>

وقد جعلت وزارة العدل الأمريكية حماية الملكية الفكرية أولويةً رئيسيةً لإنفاذ القانون، وتترك الوزارة أن الابتكار ركيزة أساسية لاقتصادنا الوطني، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لتمكين الشركات الأمريكية من الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية، ويحتاج رواد الأعمال إلى الحماية من المجرمين الذين يسعون إلى نسخ إبداعاتهم، كما أن تحسين قدرة البلاد على التصدي لجرائم الملكية الفكرية أمرٌ بالغ الأهمية لحماية الجمهور الأمريكي من التعرض للسلع الخطرة والقاتلة، بما في ذلك الأدوية المقلدة وقطع غيار السيارات دون المستوى المطلوب والمجوهرات الملوثة بالرصااص.^{٩٣}

ويُطوّر مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية من عملياته ويُقدّم برامج تدريبية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وبرامج لبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء العالم، حيث يقوم بتصميم برامج بناء القدرات لمعالجة جوانب مُحدّدة من إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، مثل التحقيقات المدنية والجنائية، والملاحقات القضائية، وإنفاذ القوانين عبر الحدود، كما يُقدّم المكتب المساعدة الفنية للحكومات الأجنبية في القضايا المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويُشارك المكتب أيضًا بفعالية في مجموعة واسعة من مناقشات سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الدولية.^{٩٤}

تختلف إجراءات الحصول على حقوق الملكية الفكرية المختلفة لتشمل:^{٩٥}

- **براءات الاختراع:** يقدم المخترعون طلبات تصف اختراعاتهم إلى مكاتب براءات الاختراع مثل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي، يراجع الفاحصون التقنية لتقييم الجودة، وعدم البداهة، والفائدة، في حال الموافقة، تُمنح حقوق براءات الاختراع الحصرية لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا من تاريخ التقديم
- **العلامات التجارية:** يقدم مقدمو الطلبات علامات تعريفية إلى مكاتب العلامات التجارية مثل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي، حيث يُقيّم الفاحصون الطلب، ثم يتم تسجيل العلامات المقبولة مع التجديد كل ١٠ سنوات للحفاظ على الحماية
- **حقوق الطبع والنشر:** تنشأ تلقائيًا عند إنشاء أعمال أصلية مثبتة على وسائط ملموسة، حيث يوفر التسجيل لدى مكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي مزايا مثل التعويضات القانونية في حالة الانتهاك.
- **الأسرار التجارية:** حيث يتم الحصول على الحماية من خلال الحفاظ على السرية من خلال اتفاقيات عدم الإفصاح، وضوابط الوصول، والتشفير، وما إلى ذلك.

⁹³ Bureau of Justice Assistance. (2025). Intellectual Property Enforcement Program. Retrieved from <https://bja.ojp.gov/program/intellectual-property-enforcement-program/overview?utm>

⁹⁴ USPTO. (2025). *Enforcement initiatives*. United States Patent and Trademark Office. Retrieved from <https://www.uspto.gov/ip-policy/enforcement-policy/enforcement-initiatives?utm>

⁹⁵ Benvenuti, S., Macmillan, F., E & Zolea, S. (2024). *INTELLECTUAL PROPERTY IN THE DIGITAL AGE*. Roma TrE-Press, Roma, settembre. PP. 7-8.

تشير إدارة الحقوق الرقمية إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة للتحكم في الوصول إلى الوسائط الرقمية، ومع تحول المحتوى الترفيهي إلى الوسائط الرقمية، لجأ منتجو المحتوى وأصحاب حقوق الطبع والنشر وصانعو الأجهزة بشكل متزايد إلى إدارة الحقوق الرقمية كوسيلة لحماية محتوهم من الاستخدام غير المصرح به، مثل القرصنة، وللحفاظ على مصادر الدخل التقليدية، وبموجب القانون الدولي والفيدرالي، تُعتبر معظم البرامج التي تتحايل على قيود إدارة الحقوق الرقمية غير قانونية، وفي الولايات المتحدة، يُجرّم قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر، الصادر عام ١٩٩٨، نشر التقنيات التي تسمح للمستخدمين بالتحايل على إدارة الحقوق الرقمية.^{٩٦}

تعد قواعد الملكية الفكرية هي تلك القوانين التي تنظم الاعتداءات على الحقوق التقليدية والرقمية، ومن أبرز هذه المعالجات الجنائية تجريم فعل القرصنة، الذي يمثل الصورة الأبرز في الاعتداءات المتعلقة بالملكية الفكرية التقليدية، بما في ذلك تلك الموجودة في البيئة الإلكترونية، وقد نُظمت تلك الحقوق بموجب قانون حقوق النشر الأمريكي لعام (١٩٧٦)، وقد اعتُبر انتهاك حقوق الملكية الفكرية قرصنة اتحادية، أما فيما يتعلق بالنسخ الإلكتروني أو انتهاك حقوق الطبع والنشر في البيئة الإلكترونية، فقد نظمته المشرع الأمريكي في قانون الانتحال الإلكتروني (١٩٩٧) وقانون حماية حقوق المستهلك من القرصنة (١٩٩٩).^{٩٧}

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام الفرنسي

تزداد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية انتشاراً بشكل غير مسبوق، وبفضل عولمة الاقتصاد والبيئة الرقمية الجديدة، وفي مواجهة هذه الانتهاكات، يمكن للضحايا، بموجب القانون الفرنسي، المطالبة بعقوبات جنائية وعقوبات مدنية متنوعة، مثل مصادرة السلع المخالفة، وإتلافها، ونشر قرار الإدانة، والإنصاف القضائي، والتعويضات، ويخضع التعويض لقانون المسؤولية التقصيرية، وتحديدًا للمادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من قانون الإجراءات المدنية الفرنسية، اللتين تشترطان وجود خطأ أو ضرر، ورابطة سببية بينهما، وبشكل عام، يُثبت الخطأ تلقائياً عند وجود انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، إذ يُعتبر هذا الانتهاك خطأً مدنياً، ويُعد تحليل الضرر أكثر صعوبة نظراً لخضوعه لمبدأ التعويض الكامل، الذي ينص على وجوب مراعاة التكافؤ التام بين الضرر والتعويض، وتقييم الأضرار بالرجوع إلى الضحية فقط لا إلى المُنتهك.^{٩٨}

ويعتبر الانتهاك جريمة وفقاً للقانون رقم ٩٤-١٠٢ الصادر في ٥ فبراير ١٩٩٤ في المادة الأولى، والقانون رقم ٩٨-٥٣٦ الصادر في ١ يوليو ١٩٩٨ في المادة الرابعة، والأمر رقم ٢٠٠٤-٩١٦ الصادر في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٠، المادة ٣، والذي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٢، والقانون رقم ٢٠٠٤-٢٠٤ الصادر في ٩ مارس

⁹⁶ NCL. (2025). Copyright laws and Digital Rights Management – National Consumers League. Retrieved from <https://nclnet.org/drm/>

⁹⁷ Salman Mahmood, M. (2023, June). Penal and International Protection of Electronic Intellectual Property Rights. Paper presented at *1st International Conference on Legal Sciences: (Intellectual property -Contemporary Problems and Legal Solutions, ICLS'23)*, Fallujah, Iraq. P. 8.

⁹⁸ BENHAMOU, Yaniv. Compensation of Prejudice for Infringements of Intellectual Property Rights in France, under the Directive 2004/48/EC and Its Transposition Law: New Notions? *International Review of Intellectual Property and Competition Law (IIC)*, 2009, no. 2, PP. 125-126.

٢٠٠٤، المادة ٣٤ ط، حيث يُعتبر أي نشر للكتابات أو المؤلفات الموسيقية أو الرسومات أو غيرها من الأعمال الحصرية انتهاكًا، ويُعتبر أي انتهاك جريمة، ويُعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون في فرنسا، سواء أكان منشورًا في فرنسا أم خارجها، بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ يورو، ويُعاقب كل من يبيع أو يُصدر أو يُستورد الأعمال المخالفة بنفس العقوبات، وفي حال ارتكاب جماعة إجرامية منظمة للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، تُشدد العقوبة إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ يورو.^{٩٩}

وفقاً للمادة L121-1 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي، يتمتع المؤلف بحق احترام اسمه وأهليته وعمله، هذا الحق مرتبط بشخصه وهو دائم وغير قابل للتصرف أو التقادم، وينتقل هذا الحق عند وفاته إلى ورثته، ويجوز منح ممارسته لطرف ثالث بموجب أحكام الوصية، ويتمتع المؤلف بالحق الحصري، ويتمتع هذا الحق بالسمات التالية:

١٠٠

- يرتبط هذا الحق بشخص المؤلف
- يعتبر هذا الحق دائم وغير قابل للتصرف أو التقادم.
- وينتقل هذا الحق عند وفاته إلى ورثته.
- ويجوز منح ممارسته لطرف ثالث بموجب أحكام الوصية.

يهدف قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي (قانون رقم ٢٠١٦-١٣٢١ الصادر في ٧ أكتوبر ٢٠١٦) إلى تعزيز إتاحة البيانات والمعرفة وتداولها، وضمان بيئة رقمية مفتوحة تحترم خصوصية مستخدمي الإنترنت، وتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات الرقمية، وينص القانون على أحكام محددة تتعلق بالوصول المفتوح إلى المنشورات العلمية، بما في ذلك فترات حظر محددة، تُمكن هذه الأحكام المؤلفين من إيداع أعمالهم في مستودعات الوصول المفتوح بعد انقضاء فترات الحظر المحددة، حتى في حال منحهم حقوقاً حصرية للنشر، معززة الوصول المفتوح مع مراعاة فترات الحظر المحددة في التشريع، والتي تحمي حقوق الملكية.^{١٠١}

ويعد المصدر الرئيسي لتشريعات حقوق الملكية الفكرية في فرنسا هو قانون الملكية الفكرية، الصادر بموجب قانون صادر في ١ يوليو ١٩٩٢، وقت صدور هذا القانون، كان قانون حقوق الطبع والنشر الفرنسي خاضعاً لقانون صادر في ١١ مارس ١٩٥٧، والذي غُيِّل بقانون صادر في ٣ يوليو ١٩٨٥، والذي تم دمج أحكامه في قانون الملكية الفكرية عام ١٩٩٢، ولأن فرنسا عضو في الاتحاد الأوروبي، يجب أن يُقرأ تفسير وتطبيق التشريعات الفرنسية من قبل السلطة القضائية وفقاً للتوجيهات واللوائح الأوروبية ذات الأثر المباشر، علاوة على ذلك، غالباً ما تُحيل المحاكم الفرنسية والمحاكم الوطنية الأخرى في الاتحاد الأوروبي المسائل القانونية إلى محكمة العدل الأوروبية، التي

⁹⁹ WIPO. (2025). Intellectual Property Code (consolidated version of March 2, 2006), France. Retrieved from <https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/14446>

¹⁰⁰ french-business-law. (2025). French Intellectual Property Code. Retrieved from <https://french-business-law.com/french-legislation/legitext000006069414-french-intellectual-property-code/page/3/>

¹⁰¹ OECD (2025). Law for a Digital Republic. Retrieved from https://www.oecd.org/en/publications/access-to-public-research-data-toolkit_a12e8998-en/law-for-a-digital-republic_b99868b0-en.html

تُلزم قراراتها المحاكم الوطنية، ونتيجةً لذلك، يُضاف ويُحدَّث قانون حقوق الطبع والنشر الفرنسي باستمرار من مصادر داخلية وخارجية.^{١٠٢}

من ناحية أخرى، تفتخر فرنسا بإطار قانوني متطور وشامل لحماية الملكية الفكرية، يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية، ويتجلى التزام الدولة بتعزيز الابتكار والإبداع في قوانينها الصارمة التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والمؤشرات الجغرافية، وتُدار براءات الاختراع في فرنسا من قبل المعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية، الذي يلعب دورًا محوريًا في فحص ومنح براءات الاختراع، حيث يوفر المعهد منصة لتسجيل براءات الاختراع، مما يضمن حماية حقوق المخترعين، وبصفتها مشاركة في المحكمة الموحدة لبراءات الاختراع، تُساهم فرنسا في نظام موحد للتقاضي بشأن براءات الاختراع في جميع دول الاتحاد الأوروبي، تُعزز المحكمة الموحدة للبراءات اليقين القانوني والاتساق في منازعات براءات الاختراع، كما يحمي قانون حقوق التأليف والنشر، الذي يحكمه قانون الملكية الفكرية الفرنسي، حقوق المؤلفين والمبدعين، ويشمل القانون مجموعة واسعة من الأعمال الإبداعية، بما في ذلك الإبداعات الأدبية والفنية والبرمجيات.^{١٠٣}

وتُلزم المادة ٦١ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، والتي وقعت عليها فرنسا، أعضاء منظمة التجارة العالمية بالنص على "تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية، على الأقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية أو قرصنة حقوق الطبع والنشر على نطاق تجاري"، وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية تجاوز هذا الالتزام، حيث تنص الجملة الأخيرة من المادة ٦١ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يتمتعون بالحرية في "تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية في حالات عديدة من انتهاك حقوق الملكية الفكرية".^{١٠٤}

كما نصت المادة L121-1 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي، على أنه يتمتع المؤلف بحق احترام اسمه وأهليته وعمله، بحيث يصبح هذا الحق مرتبطًا بشخصه دون عن غيره، ولا يحق لأي فرد استغلال ذلك الحق دون الإذن من صاحبه، وبالتالي فهو غير قابل للتصرف أو التقادم، كما يتم توريث هذا الحق إلى ورثة المالك بعد وفاته، ويجوز منح ممارسته لطرف ثالث بموجب أحكام الوصية، ويتمتع المؤلف بالحق الحصري.^{١٠٥}

¹⁰² RPC. (2018). Cross-Border Copyright Guide 2018. <https://www.rpclegal.com/-/media/rpc/files/perspectives/ip/france.pdf>

P. 1

¹⁰³ Tumalavičius, V., Prykhodkina, N., Vovk, M., Mytych, S., & Kustovska, O. (2024). Legal impacts of digitization on intellectual property. Amazonia Investiga, 13(74), P. 220.

¹⁰⁴ WIPO. (2024). THE PROSECUTION OF INTELLECTUAL PROPERTY CRIME: REPORT ON RESULTS OF SURVEY. World Intellectual Property Organization. P. 3

¹⁰⁵ legifrance. (2025). Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006278891/

تتقسم الحقوق وفقاً للمادة 1-121 L من قانون الملكية الفكرية الفرنسي إلى: ١٠٦

- **الحق المعنوي:** تُرسخ حقوق المؤلفين الرابطة الوثيقة بين المؤلفين وإبداعهم، باعتباره تعبيراً شخصياً عنهم، من خلال منحهم امتيازات معنوية على أعمالهم، وترتبط هذه الحقوق مباشرةً بالمؤلف كشخص، وهي دائمة، غير قابلة للتصرف، ولا تسقط بالتقادم، كما تظل الحقوق المعنوية سارية بعد وفاة المؤلف، وحتى بعد انقضاء الحقوق المادية، ويجوز لورثة المؤلف ممارسة هذه الحقوق
- **صلاحيات المؤلف:** ينص قانون الملكية الفكرية الفرنسي على أن للمؤلف وحده الحق في الإفصاح عن عمله، حيث يُقر قانون الملكية الفكرية الفرنسي بأنه وحده من يملك الحق في نشر عمله أو عدم نشره، كما يحق لأي مؤلف لعمل ما أن يربط اسمه بهذا العمل، وللمؤلف الحق في الاعتراض على أي تغيير أو حذف أو إضافة من شأنها أن تُغير العمل الأصلي، كما يتمتع المؤلف بالحق في تعديل العمل أو التوقف عن استخدامه في أي وقت طوال مدة عقده، ودون أي التزام بتبرير هذا القرار.
- **الحقوق الاقتصادية:** حيث يحق للمؤلفين إعادة إنتاج أعمالهم والحصول على أجر مقابل ذلك، وتعد الحقوق الاقتصادية حصرية، وللمؤلف وحده تحديد شروط استخدام العمل، لاسيما عند ترخيص الآخرين باستخدامه، وتعتبر الحقوق الاقتصادية محدودة زمنياً، على عكس الحقوق المعنوية التي تُعتبر أبدية.

¹⁰⁶ SACD (2021). Authors' rights and their work .Retrieved from <https://www.sacd.fr/en/authors-rights-and-their-work>